١

دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين
«الخوارج والشيعة»

دكتور أحمد محمد أحمد جلي
دكتوراه في الدراسات الإسلامية

الطبعة الثانية
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

Bibliotheca Alexandrina
02238358

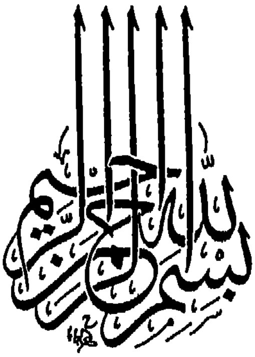
بسم الله الرحمن الرحيم

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
KING FAISAL CENTER FOR RESEARCH AND ISLAMIC STUDIES
٦

دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين
»الخوارج والشيعة«

تأليف
دكتور أحمد محمد أحمد جلي
دكتوراه في الدراسات الاسلامية

الطبعة الثانية
١٤٠٨هـ-١٩٨٨م

حقوق الطبع محفوظة لمركز الملك
فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ــ
الرياض ــ المملكة العربية السعودية
١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ
فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ
تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾

صدق الله العظيم
سُورَةُ الأَنْعَامِ

تقديم الطبعة الثانية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على محمد الذي أرسله الله هادياً وبشيراً وعلى آله وصحبه وسلم؛ أما بعد :

فإنه يسر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية أن يقدم للقراء الطبعة الثانية لواحد من أوائل إصداراته، وهو كتاب «دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين» الخوارج والشيعة. ولعل في نفاذ الطبعة الأولى من الكتاب في هذا الوقت الوجيز دلالة واضحة على قبول القراء لرسالة المركز التي أعطاها والمتمثلة في إحياء لغة الحوار الهادف والجاد بين المسلمين على اختلاف طوائفهم، وفرقهم، والدعوة إلى اجتماعهم على ما اتفقوا عليه، وإعذار بعضهم بعضاً فيما اختلفوا فيه، ما دامت تجمعهم كلمة التوحيد، ووحدة الرسالة والإيمان بالكتاب والسنة.

وقد جعل المركز من أهدافه الرئيسة الدعوة إلى التقارب والألفة والمحبة بين المسلمين، وجمع كلمتهم وتوحيد طاقاتهم، وإمكاناتهم السياسية والعلمية، والاقتصادية والفكرية من أجل بناء أمتهم والنهوض بها، ومواجهة أعدائها الذين يتداعون عليها كما يتداعى الأكلة على قصعتها، ولا يألون في المؤمنين إلاً ولا ذمة، وهو في هذا يهتدى بهدي القرآن الذي أوجب الإخاء بين المسلمين (إنما المؤمنون اخوة(١)) وأكد ضرورة موالاة بعضهم بعضاً «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤترن الزكاة، ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم»(٢).

---

(١) سورة الحجرات آية: ١٠.

(٢) سورة التوبة آية: ٧١.

ويأخذ بهدي الرسول الكريم الذي نظر بعين الله، وأخبر بخبره في افتراق الأمم، وافتراق أمته في قوله:

«ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية ليكونن في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلها في النار إلا ملّة واحدة، قالوا من هي يارسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»(١).

فهذا الحديث الصحيح حدد الفرقة الناجية ووسمها، بأنها هي التي عليها رسول الله وأصحابه من التقيد بالكتاب والسنة.

ولابد من وقفة لإعادة النظر في كل ما يقال خارج هذين المنهلين، فإن كان هذا الذي يقال موجوداً في الكتاب والسنة أخذناه منهما، وتركنا مصادره الأخرى، وإن كان غير موجود فإنه ينظر فيه، فإن كان موافقاً لهما لا مخالفة فيه من قريب أو بعيد أخذناه، وإن كان فيه مخالفة أو بدعة مهما كان شأنها أو دق أمرها تركناه فالأمر دين والدين لا يؤخذ إلا من الدّيّان.

وهذا الموقف الذي يتبناه المركز دعوة لكل فرقة من الفرق أن تكتب موضحة موقفها من الكتاب والسنة بالقول الصادق والعمل الواضح والقرينة الدالة بعيداً عن كل تأويل وعن كل جدل وقيل. وبذا تتعارف الفرق فيما بينها، وتظهر كل فرقة ماعندها.

وما دام الرسول قد أخبرنا عن الافتراق، فإننا أمام خطر كبير يهددنا وجهاً لوجه، ولا مخلص منه ولا منجى إلا أن نسلك الدرب الذي حدده للفرقة الناجية ولا يرضى الله أن نبقى هكذا فقد نهى عن الفرقة والشتات الذي يؤدي إلى ضياع ديننا ودنيانا «ولا تكونوا من المشركين، من الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون»(٢).

ويلتزم المركز بما عبرت عنه أحاديث الرسول ﷺ من معان سامية في الإخاء والمودة، والتعاون بين المسلمين: «ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كالجسد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، والمؤمن

---

(١) سنن الترمذي جـ ٥/٢٥ ــ ٢٦.

(٢) سورة الروم آية: ٣١ ــ ٣٢.

للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً.

ومثل هذه الوحدة والتعاون لن تكون إلا إذا توفرت الثقة، ولن تتوفر هذه الثقة إلا بالتفاهم الصحيح القائم على قواعد موضوعية وأسس علمية جادة تقوم على نشر ما تعتقده كل فرقة دون تدخل.

والمركز حين يعيد طبع هذا الكتاب، فإنه يقوم باتباع هذا المنهج الموضوعي الذي يعتمد تعريف كل فرقة من الفرق التي تطرق إليها من خلال معتقدها، ومنابع فكرها. كما يرجو أن يكون عاملاً من عوامل تعميق الألفة والمحبة ووسيلة من وسائل الوحدة، وتبادل الرأى ومعرفة الحق واتباعه، والله الهادي إلى سواء السبيل.

الأمين العام لمركز الملك فيصل للبحوث
والدراسات الإسلامية
د. زيد عبد المحسن الحسين

مقدمة الطبعة الثانية ..

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد :

فهذه هي الطبعة الثانية من كتابنا «دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين». وقد نفدت الطبعة الأولى من الكتاب ولما يمضي على ظهوره أكثر من عامين. والحمد لله أولاً وأخيراً، فقد استقبل الكتاب حين صدوره استقبالاً حسناً، رغم أن بعض القراء لم يرض عنه كل الرضاء بدعوى أنه كان ليناً في أحكامه على بعض الفرق، بينما غضب فريق آخر من القراء ظناً منهم أن الكتاب فيه نوع من القسوة على الفرق التي ينتمي إليها هذا النفر، وليس من هدف الكتاب، بالطبع إرضاء فريق أو إثارة غضب فريق آخر، بل أن الكتاب يهدف في المقام الأول إلى الكشف عن الحقائق فيما يتعلق بتاريخ وعقائد الفرق التي تناولها.

وحاولت، ما وسعني ذلك، أن أتّبع في الكتاب أسلوب المناقشة العلمية الجادة والهادئة لتلك العقائد حتى يستبين الأمر ويتميز الحق عن الباطل.

والكتاب في البداية عمل بشري اعتراه ويعتريه ما يعتري أعمال البشر من أوجه القصور والنقص، ومن ثم فإني فتحت الباب وأبديت استعدادي لمناقشة كل رأي مخالف، بل إني حثثت بعض من أعرف من القراء لإبداء ملاحظاتهم، وفعلاً تلقيت بعض الملاحظات على الكتاب، وأمدني بعض المهتمين بالقضايا التي أثارها من المعجبين والمعارضين لما فيه، ببعض الآراء والملاحظات التي استفدت منها إلى حد ما، فلهم جميعاً مني الشكر والتقدير.

وقد بذلت جهدي، ما وسعني الوقت، في تنقيح الكتاب، وتهذيبه، والإضافة إليه، سيراً على ما ذكره العماد الأصفهاني حين قال: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على البشر».

وكان نتيجة هذا كله أن جاءت هذه الطبعة وبها إضافات، لبعض الموضوعات التي لم تعالج في الطبعة الأولى، وتعديلات في مادة الموضوعات المثبتة من قبل.

ففي الفصل الثاني مثلاً، رتبت المادة الموجودة ترتيباً جديداً مع التوسع في بعض الموضوعات، لا سيما في مبحث الأباضية، حيث استفدت من بعض المصادر التي لم أتمكن من الاطلاع عليها من قبل، كما توسعت في موضوع ظاهرة الخروج في هذا العصر، وأفردت مبحثاً خاصاً لجماعة «التكفير والهجرة»، نظراً لخطورة أفكارهم، وتجدد إثارة هذه الأفكار بين الحين والآخر، ولظهور مؤلفات أتباع هذه الجماعة أو من كانوا ينتمون إليها.

وفي الفصل الثالث المتعلق بعقائد الشيعة الامامية الإثنى عشرية، حاولت تأصيل بعض القضايا التي عولجت من قبل، وربطت الفصل كله بما جد من تطورات في أفكار بعض الشيعة المعاصرين، وحاولت جاهداً أن يسود الحوار الهادي في التناول على العاطفة، سعياً إلى تأكيد الهدف الأساسي من هذا الكتاب في أن يكون لبنة في مسيرة توحيد الأمة الإسلامية، مع الإلتزام التام بقواعد المنهج العلمي والتقيد بها في العرض والنقد.

أما الفصل الرابع الخاص بالشيعة الزيدية فقد طرأ عليه تعديل جذري، لأنني وضعت في الإعتبار أمرين، الأول مدى الارتباط بين عقائد الزيدية وفكرهم وبين آراء الإمام زيد وما نسب إليه من معتقدات، والأمر الثاني التيارات التي ظهرت في إطار المذهب الزيدي قديمها وحديثها خاصة ما ارتبط منها بأهل السنة والجماعة.

وفي الفصل الخاص بالنصيرية، أضفت مبحثاً عن علاقة النصيرية (العلويين) بالشيعة «الجعفرية»، وهو «أمر» يجد اهتماماً خاصاً في دوائر بعض العلويين المعاصرين.

وهكذا، كما يرى القارىء الكريم، فإن إضافات عديدة وتعديلات كثيرة أدخلت على هذه الطبعة الثانية من الكتاب، والهدف من ذلك بيان الحق ومحاولة الوصول إليه والكشف عنه.

وفي الختام أود أن أعبر عن خالص شكري وتقديري للدكتور زيد عبد المحسن الحسين الأمين العام لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية على ما أبداه لي من تشجيع في إصدار هذا العمل، وفي طباعته للمرة الثانية، والله أسأل أن يكون هذا العمل بدءًا وختاماً خالصاً لوجهه، وأن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه، وأن يرزقنا الصدق في القول والإخلاص في العمل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المؤلف

تقديم الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بهدي إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا كتاب «دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين»، يقدمه مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية للقراء والباحثين ضمن المجموعة الأولى من إصداراته مؤملاً أن يكون له مردود إيجابي سواء في تبيان بعض الحقائق أم في فتح أبواب لمزيد من البحث والاستقصاء.

والموضوع العام الذي تتطرق هذه الدراسة إلى جزء منه، حقل واسع ومتشعب لم يلق إلى الآن الاهتمام الكافي ولا البحث الوافي من أصحاب الاختصاص المعاصرين وقد نتج عن هذه الحقيقة خلط كثير وسوء فهم أدى إلى تكوين تصورات ومفاهيم خاطئة سواء على مستوى الأفراد أم على مستوى الجماعات.

والمركز بنشره هذا الكتاب يرجو أن يكون قد خطى خطوة في الاتجاه الصحيح كما يرجو أن يستمر في استقصاء هذا المجال الهام لتكتمل الصورة وتتضح معالمها وأبعادها.

ولئن كان طرق موضوع الفرق في تاريخ المسلمين مدعاة للحرج عند كثير من الناس اليوم لأسباب عديدة ليس هذا مجال الحديث عنها، فإن المركز وهو يقدم على هذه الخطوة، ليؤمن إيماناً كاملاً بأن مواجهة الحقيقة خير وأجدى من التواري عنها كما يؤمن بأن المناقشة العلمية المتجردة خير سبيل للوصول إلى المعرفة الأصيلة.

ولعل من المجدي أن نشير إلى عنوان الكتاب الذي ينص على دراسة الفرق في تاريخ المسلمين وليس في الإسلام، حيث أن المؤلف والمركز يؤمنان بأن الإسلام دين الوحدة والتعاضد، وما طرأ على المسلمين في فترات مختلفة من

تاريخهم من إنقسام وفرقة، إنما مرده لإبتعاد أكثرهم عن منهج الإسلام الواضح النقي، ووقوعهم فيما حذرهم منه نبيُّهم مما وقعت فيه الأمم قبلهم.

إن المركز إذ يشكر الدكتور أحمد جلي على ما بذله من جهد كبير في هذه الدراسة الجادة، وإذ يشكر الأساتذة الذين راجعو الكتاب، والجهات العديد التي أوصت بنشره، ليرجو أن يكون لبنة في مسيرة توحيد الأمة الإسلامية ولم شملها على الحق والهدى، والله ولي التوفيق.

المدير العام
د. زيد عبد المحسن الحسين

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلوات الله وسلامه عليه..

وبعــد..

فتتناول هذه الدراسة فرقتين من الفرق التي ظهرت في إطار المجتمع الإسلامي هما فرقتا: الخوارج والشيعة، وما تولد عن غلاة الشيعة من حركات ومذاهب، كالقرامطة، والإسماعيلية، والحشاشين، والنصيرية، والدروز وغيرها من الجماعات الباطنية المنحرفة.

ورغم الاختلاف الواضح بين الخوارج والشيعة من حيث المبادىء التي تبناها كل منهما ــ ومن حيث المنهج والأسلوب الذي اتبعاه في تطبيق تلك المبادىء، فإن الفرقتين من حيث النشأة انبثقتا من معسكر واحد وظهرتا عقب ما عرف بحادث «التحكيم»، والذي كان أثراً من آثار الخلاف حول الإمامة. لهذا كان لابد أن نتعرض لقضية الإمامة وما دار حولها من جدل وما ترتب على ذلك كله من نتائج وآثار.

وبالنسبة للخوارج، تحاول هذه الدراسة أن تحدد الملامح العامة لظاهرة الخروج، والمسار التاريخي لحركة الخوارج والجماعات التي انتمت إليها مع التركيز على جماعة الأباضية باعتبارها حركة واكبت نشأة هذه الجماعة واستمرت حتى عهدنا الحاضر. هذا مع الإشارة بإيجاز إلى بعض مظاهر حركة الخوارج في تاريخنا المعاصر.

أما الشيعة فقد كان لها النصيب الأكبر من هذه الدراسة لتشعب هذه الحركة وكثرة المنتمين إليها. فقد ضم التشيع ــ كما سنرى ــ الشيعة الغلاة، والشيعة

الإمامية، وهؤلاء الأخيرون انقسموا إلى إثني عشرية، وزيدية، وإسماعيلية، وفي ظلال المذهب الإسماعيلي أو الباطني تولدت كثير من الحركات الهدّامة، والمذاهب الخطيرة، التي كانت تعمل جاهدة لهدم الإسلام وتقويض أركانه ودعائمه. ومن ثم كان الاهتمام بهذا التيار الباطني، أصوله وعقائده وما تولد عنه من طوائف مختلفة كالقرامطة والحشاشين والنصيرية والدروز وغيرهم..

وقد اخترت لهذه الدراسة عنوان: «دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين» بدلاً من «دراسة في الفرق الإسلامية» أو «دراسة في الفرق» من غير قيد، لأن هذه الفرق موضوع الدراسة ظهرت جميعها في محيط المجتمع الإسلامي، وبفضل عوامل كان للبيئة الإسلامية آنذاك أثر في بعضها بطريق مباشر أو غير مباشر. ولهذا لا يمكن فصل هذه الفرق فصلاً تاماً عن الإسلام في إطاره التاريخي الحضاري أو الاجتماعي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يمكن أن نضفي على هذه الفرق جميعها صفة الإسلامية، لأن الإسلام بمبادئه وقيمه لا يقر ــ كما سنرى ــ الفرقة والاختلاف لا سيما في مجال العقيدة والإيمان. إضافة إلى أن كثيراً من هذه الفرق، رغم انتمائها إلى الإسلام جغرافياً أو بيئياً، فإنها اعتنقت مبادىء وتبنت نظريات انسلخت بها عن الإسلام، ومن ثم فإن عنوان «دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين» يحدد الإطار التاريخي الذي نشأت فيه هذه الفرق أو الجماعات من غير أن يتضمن ذلك الإقرار بأنها كلها جماعات مسلمة..

وفي ختام هذه المقدمة أود أن أوجه شكري لكل من ساعد في هذا البحث بإعارة كتاب أو توجيه رأي أو مراجعة لأصول الكتاب، كما أوجه شكري للقائمين على مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية وعلى رأسهم الدكتور **زيد عبد المحسن الحسين** المدير العام للمركز لتوليهم نشر هذا الكتاب.
والله أسأل أن ينفع بهذا الكتاب.. وبالله التوفيق ولا حول ولا قوة إلا بالله.

المؤلف

المحتويـات

تقديم الطبعة الثانية ٥

مقدمة الطبعة الثانية ٩

تقديم الطبعة الأولى ١١

مقدمة الطبعة الأولى ١٣

المحتويات ١٥

الفصل الأول :

الخلاف حول الإمامة وأثره في ظهور الفرق ٢١

- تمهيد ٢١
- أدوار الخلاف بشأن الخلافة ٢٦
- الفتنة الكبرى ومقتل الخليفة عثمان ٣٠
- أسباب الفتنة ٤١
- أثر الفتنة في ظهور الفرق ٤٥

الفصل الثاني :

الخوارج: نشأتهم، مبادؤهم، أهم فرقهم ٥١

- نشأة الخوارج ٥١
- المبادىء العامة للخوارج ٦١
- فرق الخوارج ٦٥
- المحكمة الأولى ٦٦
- الأزارقة ٦٦
- النجدات ٧٠
- الصُفْرية ٧٢
- الإباضية ٧٤
- أصل الإباضية ٧٤
- مسند الربيع بن حبيب ٧٨

الإباضية والخوارج ٨١
بداية حركة الإباضية وانتشارها ٩٠
مذهب الإباضية في العقائد والأحكام ٩٢
عقائد الإباضية ٩٢
فقه الإباضية ٩٩
ظاهرة الخروج في هذا العصر ١٠٨
تكفير المجتمع ١٠٩
جماعة التكفير والهجرة ١١٠
مبادىء جماعة التكفير والهجرة وأصولهم ١١١
الحد الأدنى من الإسلام ١١٢
قاعدة التبين ١١٦
قاعدة تعارض الفرائض ١١٩
تكفيرهم مرتكبي الكبائر ١٢٢
زعمهم أنهم جماعة آخر الزمان ١٢٩
دعواهم أن زعيمهم هو المهدي المنتظر ١٣١
وقت ظهور جماعة آخر الزمان وكيفية قيام دولتهم ١٣١
زعمهم بتميز جماعتهم ١٣٣
دعوتهم إلى الأمية ومحاربة التعليم ١٣٤
دعوتهم إلى اعتزال المجتمع ١٣٧
أخطاؤهم في المنهج ١٣٩
١ ــ أقوالهم في فهم الكتاب والسنة ١٣٩
٢ ــ ردهم للاجماع ١٤٣
٣ ــ طعنهم في الصحابة وردهم لأقوالهم ١٤٤
٤ ــ اراؤهم في التقليد ١٤٦

الفصل الثالث :

الشيعة: بداية التشيع، غلاة الشيعة ١٥١
بداية التشيع ١٥٢

الشيعة الغلاة ١٦٣
الكيسانية ١٧١

الفصل الرابع :

الشيعة الإمامية الإثنى عشرية وأهم تعاليهم ١٧٩
تعاليم الشيعة الإمامية الإثنى عشرية ١٨٢
(أ) معتقد الإمامة وأدلة إثباته ١٨٢
(ب) تصور الشيعة للإمام ووظيفته ١٩٧
عصمة الأئمة ٢٠٣
الرجعة ٢٠٧
ولاية الفقيه ٢١١
التقية ٢١٧
عقيدة المهدي ٢١٩
موقف الإمامية الإثنى عشرية من القرآن، والسنة والصحابة ٢٢٦
الشيعة والقرآن ٢٢٦
الشيعة والصحابة ٢٣٥
الشيعة والسنة ٢٤٠

الفصل الخامس :

الشيعة الزيدية: نشأتهم، عقائدهم، وأهم فرقهم ٢٤٥
نشأة الزيدية ٢٤٥
تعاليم الشيعة الزيدية حول الإمامة ٢٤٨
عقائد الزيدية ٢٥٣
١ ــ الزيدية والمعتزلة ٢٥٣
٢ ــ الاتجاه السلفي بين الزيدية ٢٥٧
فرق الزيدية ٢٦٠
الزيدية المعاصرون ٢٦٢

الفصل السادس :

الإسماعيلية (الباطنية) أصولهم، عقائدهم، وأهم فرقهم ٢٦٥

أصل الإسماعيلية ٢٦٥

عقائد الإسماعيلية (الباطنية) ٢٧٢

الحركات الإسماعيلية (الباطنية) وأثرها في التاريخ الإسلامي ٢٨٦

الإسماعيلية باليمن ٢٨٦

القرامطة ٢٨٨

الفاطميون (العبيديون) ٢٩٢

١ ــ الإسماعيلية المستعلية ٢٩٤

(أ) الصليحيون في اليمن ٢٩٤

(ب) البهرة ٢٩٧

٢ ــ الإسماعيلية النزارية ٣٠٠

(أ) الحشاشون ٣٠٠

(ب) الإسماعيلية الأغاخانية ٣٠٦

الفصل السابع :

النصيرية (العلويون) أصولهم وعقائدهم وموقفهم من الإسلام ٣١١

أصل طائفة النصيرية ٣١١

عقائد النصيرية ٣١٤

موقف النصيرية من الشريعة ٣١٩

النصيرية خلال التاريخ ٣٢٣

النصيرية والشيعة الإمامية ٣٢٥

الفصل الثامن :

الدروز: أصولهم وعقائدهم وموقفهم من الإسلام ٣٣٥

أصل طائفة الدروز ٣٣٥

عقائد الدروز ٣٤١

تأليه الحاكم بأمر الله ٣٤٣

الحدود الدينية ٣٤٥

  - التناسخ ٣٤٦
  - موقف الدروز من الشريعة الإسلامية ٣٤٨
  - مجتمع الدروز ٣٥٢
- خاتمة ٣٥٥
- مراجع الكتاب ٣٥٧
- فهرس الاعلام ٣٧٩
- فهرس الطوائف والفرق والقبائل ٣٨٧
- فهرس الاماكن والبلدان ٣٩١

الفصل الأول

الخلاف حول الإمامة وأثره في ظهور الفرق

تمهيد :

جاء الإسلام يدعو أول ما يدعو بعد توحيد الألوهية، وضرورة الإلتزام بالشريعة، إلى الوحدة بين أتباعه وإلى التآلف، وينهي عن الفرقة والاختلاف بين المسلمين. وقد أكدت آيات القرآن الكريم الدعوة إلى التمسك بحبل الله المتين، وعدم التنازع والاختلاف، كما ورد في قوله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)(١)، وكقوله تعالى: (وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)(٢)، ومثل قوله تعالى: (إن الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء إنّما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون)(٣)، وقوله تعالى: (ولا تكونوا من المشركين، من الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً)(٤)، وورد العديد من الأحاديث تنهي عن الفرقة والاختلاف. فقد روى الدارمي بإسناد صحيح(٥)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: خط لنا رسول الله (ﷺ) يوماً خطاً ثم قال: هذا سبيل الله، ثم خط خطوطاً عن يمينه وعن شماله ثم قال: هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه، ثم تلا (وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٠٣.

(٢) سورة الأنفال: آية ٤٦.

(٣) سورة الأنعام: آية ١٥٩.

(٤) سورة الروم: آية ٣١ / ٣٢.

(٥) سنن الدارمي (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن بهرام الدارمي)، جـ ١، ص: ٦٧ / ٦٨.

فتفرق بكم عن سبيله)⁽¹⁾، وقال عليه الصلاة والسلام: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»⁽²⁾.

وقد كان نهى الله تعالى في القرآن عن الفرقة، وذمّ الرسول صلوات الله وسلامه عليه للجدال، رادعاً قوياً للمسلمين عن الاختلاف والفرقة، لا سيما في مسائل الاعتقاد، وقد استقامت حياة المسلمين على عهد رسول الله (ﷺ)، بعيدة عن الاختلاف والتنازع، إذ أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه كان المرجع الأساسي للمسلمين في كل صغيرة وكبيرة: إليه ترفع الخلافات وترد الأمور، فيرشد من يضل، ويرد إلى الصواب من تشتبه عليه الحقائق. لذا لم نجد خلافاً بين المسلمين على عهد النبي عليه الصلاة والسلام، وإذا وجد لم يلبث أن يزول وينتهي بخضوع الجميع لأمره وفقاً لقوله تعالى: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً)⁽³⁾.

وظل الحال كذلك حتى وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام. وبعد وفاته نشب الخلاف حول الخلافة، ولم يلبث أن نمى حتى أصبح مذاهب وأحزاباً. وقد أخبر النبي (ﷺ) بوقوع هذا الاختلاف وذلك في حديث مشهور روي بعدة روايات يعضد بعضها بعضاً، تحذر المسلمين من هذا الخلاف. منها ما رواه أبو داود في سننه من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أنه قام فقال: ألا إن رسول

---

(1) الأنعام: ١٥٣.

(2) رواه البخاري عن عبد الله بن عمر في كتاب الفتن باب «قول النبي (ﷺ): لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية استانبول ١٩٧٩م، ٨ أجزاء، جـ ٨، ص: ٩٠ ــ ٩١، كما رواه مسلم عن ابن عمر أيضاً في كتاب الإيمان، باب «بيان معنى قول النبي (ﷺ): لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»، انظر الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم (أبي الحسين مسلم بن الحجاج)، ٨ مجلدات، دار المعرفة ــ بيروت، جـ ١، ص: ٥٨. ورواه ابن ماجة عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه في باب «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض». سنن ابن ماجه، جـ ٢، ص: ١٣٠٠، حديث، رقم: ٣٩٤٢ ــ ٣٩٤٣.

(3) سورة الأحزاب: آية ٣٦.

الله (ﷺ) قام فينا فقال: «ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وأن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة، وأنه سيخرج من أمتي أقوام تجاري بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله»[١].

وفي رواية أخرى عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله (ﷺ): «ليأتين على أمّتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية ليكونن في أمتي من يصنع ذلك، وأن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلها في النار إلا ملة واحدة، قالوا من هي يا رسول الله، قال: ما أنا عليه وأصحابي»[٢].

ورغم أن بعض مؤرخي الفرق الإسلامية كابن حزم قد تحرر من أن يحصر نفسه في العدد المذكور في الحديث، وأشار إلى خمس فرق فقط: أهل السنة، والمعتزلة، والمرجئة والشيعة والخوارج[٣]، فإن معظمهم وقع تحت تأثير العدد المشار إليه في الأحاديث، واعتبره غاية يجب الوصول إليها، علماً بأن الأحاديث لم تحدد الزمان الذي ستظهر فيه هذه الفرق، ولم تحصر ظهورها جميعاً في فترة زمنية محدودة. فالشهرستاني مثلاً يقول: «كبار الفرق الإسلامية أربع: القدرية، الصفاتية، الخوارج والشيعة، ويردف ذلك بقوله: ثم يتركب بعضها مع بعض

---

(١) انظر سنن أبي داود، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، جـ ٤، ص: ٢٧٦ — ٢٧٧. رقم الحديث ٤٥٩٧، كتاب السنّة باب «شرح السنّة». والكَلَبُ داء يأخذ الإنسان من عضة الكلب المسعور.

(٢) انظر سنن الترمذي، تحقيق إبراهيم عطية عوض، حديث رقم ٢٦٤١ في الإيمان، باب «ما جاء في افتراق هذه الأمة»، وفي سنده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي وهو ضعيف. ولكن يشهد له معنى حديث معاوية بن أبي سفيان الذي تقدم من رواية أبي داود. وحديث أبي هريرة عند الترمذي حديث رقم ٢٦٤٠: «أن رسول الله (ﷺ) قال: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة». فالحديث بهما حسن، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه. انظر سنن الترمذي، جـ ٥، ص: ٢٥ / ٢٦.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (ابن حزم) مكتبة المثنى، بغداد، جـ ٢، ص: ١١١.

ويتشعب عن كل فرقة أصناف فتصل إلى ثلاث وسبعين فرقة(١)». وقد أدى هذا إلى وقوع هؤلاء المؤرخين في تناقض واضح واختلاف في أسماء الفرق وعددها ومن تنسب إليهم أو ينتسبون إليها، وللإجابة على السؤال عن هوية هذه الفرق، يقول ابن الجوزي «إنَّا نعرف الافتراق وأصول الفرق، وأن كل طائفة من الفرق قد انقسمت إلى فرق وإن لم نحط بأسماء تلك الفرق ومذاهبها. وقد ظهر لنا من أصول الفرق: الحرورية، والقدرية، والجهمية، والمرجئة والرافضة والجبرية. وقد قال بعض أهل العلم: أصل الفِرق الضالة هذه الفرق الست، وقد انقسمت كل فرقة منها على اثنتى عشرة فرقة فصارت اثنتين وسبعين فرقة»(٢).

وقد حقق الشاطبي هذه القضية وعقد فصلاً من كتابه الاعتصام، في تعيين الفِرق، وأورد عن الطرطوشي(٣)، قوله: إن هذه المسألة طاشت فيها أحلام الخلق، فكثير ممن تقدم وتأخر من العلماء عينوها ولكن في الطوائف التي خالفت في مسائل العقائد، وبعد أن ذكر الطرطوشي أن أصول الفرق ثمانية وأنها تتشعب إلى اثنتين وسبعين قال: «وهذا التعديد بحسب ما أعطته المنة من تكلف المطابقة للحديث الصحيح لا على القطع بأنه المراد، إذ ليس على ذلك دليل شرعي، ولا دل العقل أيضاً على انحصار ما ذكر في تلك العدة من غير زيادة ولا نقصان، كما أنه لا دليل على اختصاص تلك البدع بالعقائد»(٤). وبعد أن يورد الشاطبي

---

(١) الملل والنحل (الشهرستاني)، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة ببيروت ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م، جـ ١، ص ١٥.

(٢) تلبيس إبليس (ابن الجوزي) دار الكتب العلمية بيروت، ص ١٩.

(٣) محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب القرشي الفهري الأندلسي الطرطوشي الفقيه المالكي. ولد بطرطوشة اخر بلاد الأندلس سنة ٤٥١هـ، ورحل إلى الشرق وتوفي بالإسكندرية سنة ٥٢٠ بعد أن حج وذهب إلى بغداد. من مؤلفاته: ١) تعليقة في مسائل الخلاف وفي أصول الفقه. ٢) كتاب في البدع والمحدثات. ٣) كتاب في بر الوالدين: ٤) كتاب سراج الهدى. ٥) كتاب الفتن. انظر الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب (ابن فرحون المالكي)، جـ ٢، ص ٢٤٤ — ٢٤٨. الغنية، فهرست شيوخ القاضي عياض (القاضي عياض)، ص ٦٢ — ٦٤. أصول الفقه وتاريخ رجاله (د. شعبان محمد إسماعيل)، دار المريخ للنشر، الرياض، ط. أولى ١٤٠١هـ — ١٩٨١م.

(٤) الاعتصام (أبي إسحاق الشاطبي)، دار المعرفة للطباعة والنشر، جـ ٢، ص ٢٠٦ / ٢٣٠.

هذا، ينتهي إلى عدم تعيين هذه الفرق اللهم إلا من نبه الشرع على تعيينهم كالخوارج، أو دعت الفرقة إلى ضلالتها وحاولت تزيين بدعتها للعوام ومن لا علم عنده، فمثل هؤلاء لا بد من ذكرهم، وبيان ضلالهم، وأنهم من الفرق الهالكة(١).

كما أن من ينظر في كتب الفِرق هذه ويرى كثرتها، قد يخيل إليه أن هذه الأمة قد تمزقت أشلاءً وأحزاباً، وأنَّ الاختلاف بين أفرادها وجماعاتها قد بلغ الغاية، وهذا بالطبع غير صحيح، بل لا يتفق والواقع الذي عاشته هذه الأمة، الأمر الذي يشير إلى أن تلك الاختلافات، مهما عظمت، لم تكن أكثر من آراء لجماعات صغيرة لم يتعد أثرها في أكثر الأحيان دوائر ضيِّقة ومحدودة. أما المجتمع الإسلامي العريض فقد ظل متماسكاً، وظلت الجماعة المسلمة ملتفة حول كتاب ربها وسنة نبيِّها، وحملت تلك الجماعة ما تضمنه الكتاب والسنة من مبادىء وقيم، وانتشرت بها في أرجاء الأرض. واستطاعت في أقل من قرن من الزمان، أن تخرج كثيراً من الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، وأن تقيم حضارة كان لها، ولا يزال، الأثر الكبير في مسار البشرية وتاريخ الإنسانية.

ومهما يكن من أمر، فقد ظهرت بعض الفرق العقائدية في دائرة الجماعة المسلمة كالخوارج والشيعة والمرجئة والمعتزلة والجبرية والقدرية والأشاعرة.. إلخ، وقد كانت القضية الأولى، التي تشعبت حولها آراء الفرق ونبت حولها الخلاف، قضية الإمامة، أو الخلافة عن رسول الله (ﷺ) في تدبير شئون المسلمين. ويصور لنا الأشعري هذا فيقول: «وأول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيِّهم (ﷺ) اختلافهم في الإمامة، وذلك أن رسول الله (ﷺ) لما قبضه الله عز وجل ونقله إلى جنته ودار كرامته اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة بمدينة الرسول (ﷺ)، وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن عبادة. وبلغ ذلك أبا بكر وعمر رضوان الله عليهما، فقصدا نحو مجتمع الأنصار في رجال من المهاجرين، فأعلمهم أبو بكر أن الإمامة لا تكون إلا في قريش واحتج عليهم بقول النبي (ﷺ) «الإمامة في قريش»، فأذعنوا لذلك منقادين ورجعوا إلى الحق طائعين»(٢).

---

(١) الاعتصام (الشاطبي) جـ٢، ص: ٢٢٦ /٢٢٩، الموافقات (الشاطبي)، المكتبة التجارية، جـ ٤ ص ١٧٧ /١٨٩.

(٢) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (أبو الحسن الأشعري)، تحقيق هلموت ريتر، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ ــ ١٩٨٠، ص ٢.

ونظراً لأهمية هذه القضية وما ترتب عليها من أحداث ونتائج لابد أن نقف عندها ونحاول ما أمكن بيان وجه الحق فيها.

أدوار الخلاف بشأن الخلافة :

في البداية لابد أن نقرر أنه لم يوجد نص في القرآن الكريم أو في السنة النبوية الصحيحة يدل على تعيين فرد بعينه أو أفراد أسرة بعينها لتكون لهم الخلافة دون غيرهم من المسلمين. وقد انتقل الرسول (ﷺ) إلى الرفيق الأعلى، ولم يشر على شخص بعينه أو لأسرة بعينها لتخلفه، مما يدل على أن أمر المسلمين في هذه القضية موكول للأمة تختار من تراه كفؤاً من المسلمين ليتولى أمرها. ولقد كانت البيعة التي تمت لأبي بكر في سقيفة بني ساعدة بيعة حرة من غير عهد أو وصية أو نص عليه. صحيح أنه قد ورد أن النبي (ﷺ) أمر أبا بكر بأن يؤم المسلمين بالصلاة أثناء مرضه عليه الصلاة والسلام، وفهم بعض الناس أن الصحابة قد اختاروه لهذا وقالوا: قد اختاره الرسول عليه الصلاة والسلام لأمر ديننا فأولى أن نختاره لأمر دنيانا(١). وإن صح هذا الاستنباط فهو لا يعد عهداً وإن كان في

---

(١) هناك خلاف حول ولاية أبي بكر رضي الله عنه هل هي بالنص الخفي أو بالنص الظاهر، أو أنها جاءت نتيجة لمشورة المسلمين فيما بينهم واجتهادهم حول من يلي أمرهم. فمن قال بالنص الخفي استند إلى ما ورد من أن الرسول عليه الصلاة والسلام في أثناء مرضه أمر أن يؤم أبو بكر المسلمين في الصلاة، والصلاة هي الإمامة الصغرى فأولى به أن يكون هو صاحب الإمامة الكبرى. وهناك من ذهب إلى أن النبي (ﷺ)، نص على أبي بكر بعينه ليكون خليفة من بعده، واستشهد في هذا بما ورد من أن امرأة أتت إلى النبي عليه الصلاة والسلام لتسأله أمراً من الأمور فأجابها وطلب منها أن ترجع إليه متى أرادت، فقالت: «أرأيت إن جئت فلم أجدك، كأنها تريد الموت، قال إن لم تجديني فأتي أبا بكر»، ومثل قوله في الحديث الصحيح لعائشة رضي الله عنها، «ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه الناس بعدي، ثم قال يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»، وأسند البخاري عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله (ﷺ) قال: بينما أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلو فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف، والله يغفر له ضعفه، ثم استحالت غرباً فأخذها عمر بن الخطاب، فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر حتى ضرب الناس بعطن». وبعد أن أورد ابن تيمية بعض هذه الأحاديث قال: والتحقيق أن النبي (ﷺ) دل المسلمين على استخلاف أبي بكر وأرشدهم إليه بأمور متعددة من أقواله وأفعاله وأخبر بخلافته إخبار راض بذلك وحامد

جملته يومىء إلى فضل أبي بكر الصديق ومقامه بين الصحابة رضوان الله عليهم، ولا يسوغ أن يفهم أن ذلك عهد بالخلافة وليس فيه تصريح بها ولا دعوة إليها، ولو كان الأمر كذلك لاستُشْهِد به في سقيفة بني ساعدة وحُسِم به النزاع.

وقد يقال لماذا لم يحدد القرآن أو السنة شروطاً للخلافة أو أوصافاً لمن يكون خليفة عن رسول الله؟ وللرد على هذا يمكن القول بأن قضية الحكم من القضايا الكلية التي وضع لها الإسلام أصولاً عامة وترك للمسلمين تفاصيلها. وذلك أنه اشترط للحكم بعد الالتزام بتنفيذ شرع الله أن يقوم على ثلاثة مباديء: العدل، والشورى، والطاعة لأولي الأمر فيما أحب المؤمن أو كره إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة. وهناك الآيات العديدة الدالة على شرط العدل ووجوب تنفيذه وإقامته بين الناس، كما أن الشورى جعلت مبدأ عاماً بين المسلمين في جميع شئونهم التي لم يرد فيها نص، وفقاً لقوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم)(١)، إضافة إلى أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد أمر بالشورى في قوله تعالى: (وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله)(٢)، وغيره، صلوات الله عليه، أولى بذلك.

وقد ثبتت الطاعة أيضاً بنص القرآن الكريم، إذ يقول الله تعالى: (يأيُّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردُّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)(٣)، ولقد قال رسول الله (ﷺ): «على المرء المؤمن السمع والطاعة إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»(٤).

= له، وعزم على أن يكتب بذلك عهداً ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه فترك الكتاب اكتفاء بذلك، انظر: منهاج السنّة النبوية (ابن تيمية) مكتبة الرياض الحديثة، جـ ١، ص ١٨٤ ــ ١٨٦. وكتاب الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة (شهاب الدين أحمد بن حجر الهيثمي)، ص ٥ ــ ١٧، حيث أورد أدلة نقلية وعقلية على أن النبي (ﷺ) نص على خلافة أبي بكر رضي الله عنه.

(١) سورة الشورى: آية ٣٨.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٥٩.

(٣) سورة النساء: آية ٥٩.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير المعصية وتحريمها في المعصية، جـ ٦، ص ١٥ صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، جـ ٨، ص ١٠٥ / ١٠٦.

وبهذا وضعت الشريعة الأسس التي يقوم عليها الحكم الإسلامي، وتنظم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين. وقد اقتضت حكمة الله تعالى عدم تفصيل هذه المبادىء كي يتاح لكل جيل أن يبني على هذه الأصول النظم التفصيلية التي تلائم بيئته وتحقق مصالحه في كل زمان ومكان. وأمر الله تعالى بالعدل في الحكم تاركاً للأمة أن تضع الأسس والنظم والإجراءات التي تحقق العدالة فيها، وأمر بالطاعة وأوكل إلى الأمة أن تفصل النظم التي تكفل هذه الطاعة بين أفراد الأمة وطوائفها، وأمر بالشورى وأن يصدر ولي الأمر في سياسة الأمة عن رأي جماعتها، وللأمة أن تسن الوسائل التي تحقق الشورى فيها. ولذلك لم يعين النبي عليه الصلاة والسلام لها طريقاً ثابتاً لاختلاف الطرق والوسائل باختلاف الشعوب والبيئات واختلاف الأزمنة والأمكنة.

وانطلاقاً من هذا التصور للحكم وولاية أمر المسلمين اختلفت الآراء عقب وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام في شأن من يخلفه في أمر الناس. فالأنصار الذين اووا النبي عليه الصلاة والسلام ومن هاجر معه وبذلوا نفوسهم وأموالهم دفاعاً عن الدين، رأوا أنهم أولى الناس بأن يكون منهم خليفة الرسول عليه الصلاة والسلام، ودعماً لرأيهم اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة كما سبق أن أشرنا(١)، ورشحوا زعيم الخزرج سعد بن عبادة لتولي أمرة المسلمين. وحينما نمى هذا النبأ إلى المهاجرين أسرع أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم إلى مكان الاجتماع وجرى بينهم وبين الأنصار حوار حول هذه القضية، وخطب في الجمع أبو بكر معترفاً بفضل الأنصار وجهودهم، مذكراً بما تميز به المهاجرون من سبق للإسلام وتحمل للأذى وصبر على الشدة، منبهاً إلى قول الرسول عليه الصلاة والسلام «بأن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين(٢)». كما أشار إلى تقديم الله تعالى: للمهاجرين على الأنصار في قوله تعالى (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم)(٣). ولم تلبث أن لانت نفوس الأنصار السمحة لهذا القول، وكرهوا

---

(١) انظر ص: ٢٥ .

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب «الأمراء من قريش»، جـ ٨، ص ١٠٤ / ١٠٥.

(٣) سورة التوبة: آية ١٠٠.

أن يأخذوا الخلافة أجراً على ما أُبلوا في ذات الله ورسوله من البلاء، وأذعنوا لبيعة أبي بكر حينما اقترح عمر ذلك، ثم بايع سائر المسلمين أبا بكر، واستقام له الأمر، وطويت صفحة من صفحات التاريخ على هذا الحدث(١).

ويقال أن بني هاشم كانوا يرون لأنفسهم الحق في خلافة النبي عليه الصلاة والسلام لأنهم قرابته الأدنون. ونادوا من ثم بتولية علي بن أبي طالب رضي الله عنه الأمر، لما تميز به على كل بني هاشم من سبق إلى الإسلام ودفاع عنه وفقه في الدين، إضافة إلى كونه زوج ابنة الرسول عليه الصلاة والسلام. ولكن لم يُثِرْ بنو هاشم الفتنة بسبب هذا الرأي بل أذعنوا للرأي العام الذي أجمع على خلافة أبي بكر ومن بعده عمر وعثمان رضي الله عنهم. ويعتقد الشيعة أن علياً ومعه رهط من بني هاشم واثنا عشر رجلاً من المهاجرين والأنصار قاوموا بيعة أبي بكر، ولم يبايعوا إلا بعد لأي(٢). وهذا أمر لا سند له من الواقع ولم تثبته كتب التاريخ المعتمدة. بل إن بعض الشيعة يذكر في مقام آخر أن علياً تأخر عن بيعة أبي بكر لأنه كان مشغولاً بجمع القرآن(٣)!!

سكنت جميع الخلافات أثناء حكم أبي بكر وعمر وأكثر خلافة عثمان رضي الله عنهم، لأن السياسة التي اتبعها أولئك الخلفاء الراشدون لم تدع فرصة لظهور الخلافات أو الفتن، كما أن المسلمين كانوا مشغولين في هذه الفترة بالجهاد في سبيل الله، وفتح الممالك تمهيداً لحمل دعوة الله إلى مختلف أصقاع المعمورة. لذا لم ترد خلال هذه الفترة إشارة إلى أي جدال حول الخلافة أو إمارة المسلمين.

---

(١) العواصم من القواصم (ابن العربي)، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة العلمية ببيروت ١٤٠٣ ــ ١٩٨٣، ص ٤٣ / ٤٥. انظر أيضاً البداية والنهاية (ابن كثير) جـ ٥ ــ ص: ٢٤٧.

(٢) كتاب الاحتجاج (الطبرسي)، ص ٩٤ / ٩٧.

(٣) انظر: ما يلي ص: ٢٢٧/٢٢٨ .

الفتنة الكبرى ومقتل الخليفة عثمان :

ظهرت الفتن، بعد السنين الست الأولى من عهد الخليفة عثمان، قوية عنيفة أدت في النهاية إلى مقتل الخليفة الأوّاب. ويصور لنا الأشعري مجرى الأحداث آنذاك وما انتهت إليه فيقول: «وكان الاختلاف بعد الرسول (ﷺ) في الإمامة ولم يحدث خلاف غيره في حياة أبي بكر رضي الله عنه وأيام عمر، إلى أن ولّي عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأنكر قوم عليه في آخر أيامه فعالاً كانوا فيما نقموا عليه من ذلك مخطئين وعن سنن المحجة خارجين، فصار ما أنكروه عليه اختلافاً إلى اليوم، ثم قتل رضوان الله عليه وكانوا في قتلته مختلفين، فأما أهل السنة والاستقامة فإنهم قالوا: كان رضوان الله عليه مصيباً في أفعاله قتله قاتلوه ظلماً وعدواناً، وقال قائلون خلاف ذلك، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم»(١).

وقد كانت الفتنة التي أدت إلى مقتل الخليفة الثالث عثمان رضي الله عنه، وما صاحبها من أحداث وما أعقبها من اضطرابات، موضوعاً خاض فيه كثير من المؤرخين وأصحاب المقالات والفرق، حاول كل منهم أن يستكشف الأسباب التي أدت إلى الفتنة، وخاض بعض المؤرخين في الحكم على من عاصروا هذه الفتنة من الصحابة والتابعين، وتوقف آخرون عن إصدار أحكام على هذا أو ذاك. ولعل من أسباب اضطراب المؤرخين المعاصرين حول أحداث الفتنة هو أنهم اعتمدوا في استقاء أحداث الفتنة على بعض كتب التاريخ، ككتاب الطبري، دون أن يأخذوا في الاعتبار أن الطبري وغيره من المؤرخين أوردوا، في كتبهم هذه إلى جانب الروايات الصحيحة، العديد من الروايات الموضوعة والمكذوبة والواهية، لأنهم أوردوا كل ما سمعوه وتركوا لمن يأخذ عنهم أن يميز، عن طريق السند، بين المكذوب والصحيح والثقة والضعيف، وقد بين الطبري في مقدمة تاريخه هذا الأمر فقال :

«وليعلم الناظر في كتابنا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه، مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها دون ما أدرك بحجج العقول واستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه... فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن

---

(١) مقالات الإسلاميين (الأشعري)، ص ٣.

بعض الماضين، مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً من الصحة، ولا معنى في الحقيقة فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أُتي من بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدى إلينا»(١).

ومن بين الأسباب التي ذكرت في هذا المجال وأراد بها البعض تبرير الفتنة والخروج على الخليفة ما يلي(٢): إن الخليفة عثمان كان شديد الحب لقرابته وقد أدى به هذا إلى إيثارهم على من سواهم بتولي أمر المسلمين، وجعلهم موضع ثقته وموطن استشارته وفيهم من لم يكن أهلاً لهذه الثقة، ولا جديراً بأن يتولى أمر المسلمين. وقد ذكر من بين ولاة عثمان هؤلاء الوليد بن عقبة أخو الخليفة لأمه، وقد كان من بين من أسلموا بعد فتح مكة، وكلفه النبي عليه الصلاة والسلام بجمع صدقات بعض الأعراب، فلما قرب منهم خرجوا إليه فظن أنهم يحاربونه، فرجع مخبراً النبي (ﷺ) بذلك، وكاد النبي عليه الصلاة والسلام أن يرسل إليهم جيشاً لقتالهم فأنزل الله تعالى: (يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)(٣). وقد ولى عثمان الوليد

---

(١) تاريخ الطبري، جـ ١، ص: ٧ /٨، وانظر لتقييم تاريخ الطبري كمصدر للمعلومات التاريخية مقالة: تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (محب الدين الخطيب)، مجلة الأزهر، مجلد ٢٤، جـ ٢ (١٣٧٢ — ١٩٥٢)، ص: ٢١٠ — ٢١٥، ولما ورد في كتب التاريخ عن الفتنة، انظر: في التاريخ الإسلامي، فصول في المنهج والتحليل (د. عماد الدين خليل)، المكتب الإسلامي، بيروت، طبعة أولى، ١٤٠١ — ١٩٨١.

(٢) هناك أسباب ذكرها بعض المؤرخين رأينا الاعراض عنها لأن بعضاً منها قد بين عثمان رضي الله عنه رأيه فيها وأعذر نفسه منها بما لا يدع مجالاً لمتقول كزيادته في الحمى، وإتمامه الصلاة بمنى، انظر تاريخ الطبري جـ ٤، ص: ٣٤٦ — ٣٤٨. وبعضها يعتبر فضلاً يحتسب لعثمان بدلاً من أن يؤاخذ به كجمعه الناس على مصحف واحد، إذ يعد هذا من مناقب الخليفة. وقد نسب إلى علي رضي الله عنه قوله «لو لم يصنعه عثمان لصنعته» ويقال إنه لما قدم عليٌّ الكوفة قام إليه رجل فعاب عثمان بجمع الناس على المصحف، فصاح به وقال: «اسكت فعن ملأ منا فعل ذلك فلو وليت منه ما ولي عثمان لسلكت سبيله». الكامل في التاريخ، جـ ٤، ص ١١٢، (حوادث سنة ٣٠).

(٣) سورة الحجرات: آية ٦. يكاد يكون هناك اتفاق بين المفسرين على أن هذه الواقعة كانت سبب نزول هذه الآية. انظر، تفسير ابن كثير، دار المعرفة ببيروت ١٣٨٨هـ — ١٩٦٩م، جـ ٤ ص ٢٠٨ / ٢١٠. ويقول ابن عبد البر: «ولا اختلاف بين أهل العلم

الكوفة بعد أن عزل سعد ابن أبي وقاص من ولايتها، ثم اتهم الوليد بشرب الخمر، وأنه صلى بالناس سكراناً، وشهد عليه بعض أهل الكوفة بذلك، الأمر الذي أدى بالخليفة إلى جلده وعزله عن الولاية(١). وقال قولته المشهورة، نقيم الحد. ويذهب شاهد الزور إلى النار.

كذلك اتهم عثمان بأنه ولى أخاه من الرضاع، عبد الله بن سعد بن أبي السرح، مصر بعد أن عزل عن ولايتها عمرو بن العاص. وعبد الله هذا كان قد ارتد بعد إسلامه كما كان من الذين أهدر رسول الله (ﷺ) دمهم في فتح مكة وأمر بقتلهم(٢). ومما أنكر على الخليفة عثمان أيضاً أنه آثر معاوية بن أبي سفيان

= بتأويل القرآن فيما علمت أن قوله عز وجل (إن جاءكم فاسق بنبأ) نزلت في الوليد بن عقبة (الاستيعاب، جـ ٢، ص ٦٠٣) انظر أيضاً منهاج السنّة النبوية (ابن تيمية)، جـ ٣. ص ١٨٧. ورغم هذا فقد شكك ابن العربي في أن تكون هذه الآية نزلت في الوليد لصغر سنه آنذاك، وحاول محب الدين الخطيب تأكيد هذا الشك مشيراً إلى أن رواة الحادثة من المجهولين (انظر: العواصم من القواصم، ص ٩٠ /٩٣) في حين أن ابن حجر يؤكد أن الوليد كان رجلاً زمن الفتح، وأنه قدم المدينة في غزوة بدر لفداء ابن عم أبيه الحرث بن حمزة. انظر الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، جـ ٣، ص ٦٣٧ /٦٣٨.

(١) العواصم من القواصم، ص ٩٠ ـــ ٩٣، انظر الكامل في التاريخ (ابن الأثير)، جـ ٣، ص ١٠٥ ـــ ١٠٧.

(٢) انظر في ترجمة عبد الله بن أبي السرح كلا من: الاستيعاب (ابن عبد البر)، جـ ٣، ص ٩١٨ / ٩١٩. والإصابة (ابن حجر)، جـ ٢، ص ٣١٦ / ٣١٧. حيث ورد أن ابن أبي السرح كان يكتب الوحي للرسول عليه الصلاة والسلام، وأنه ارتد وصار إلى قريش وادعى أنه كان يحرف القرآن ويبدل فيما يكتب ويملي عليه. وأن الرسول عليه الصلاة والسلام أمر بقتله مع ثلاثة آخرين وامرأتين، وأنه اختبأ عند عثمان رضي الله عنه حتى هدأت الأمور، فجاء به عثمان إلى الرسول عليه الصلاة والسلام وطلب منه أن يبايعه وأن يعفو عنه، وكرر عثمان الطلب والرسول لم يجبه، ثم بايعه فيما بعد. والتفت الرسول (ﷺ) إلى الصحابة وقال: ما كان فيكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حين رآني كففت يدي عن مبايعته فيقتله، فقال رجل من الأنصار فهلا أومأت إلى يا رسول الله. قال: إن النبي لا ينبغي أن يكون له خائنة الأعين. وبعد هذا حسن إسلام ابن أبي السرح، وشارك في فتح أفريقيا، وتولى بعض الأعمال لعمر، ثم ولاه عثمان مصر بعد عزل عمرو بن العاص عنها. وقد شكك د. مصطفى الأعظمي في قصة تلاعب ابن أبي السرح بالقرآن، وذهب إلى أنه لا يوجد دليل كاف يشهد لها. فالمصادر

الذي كان والياً على دمشق في عهد عمر، بأن جمع له، إلى جانب دمشق، ولاية حمص وفلسطين والأردن ولبنان وأصبح الشام كله خاضعاً لأمرته. كذلك أخذ على الخليفة عثمان، أنه عين ابن عمه مروان بن الحكم أميناً عاماً للدولة وسلم إليه مقاليد الأمور فأصبحت له السيطرة على الدولة وتصريف أمورها دون الخليفة. ومروان هذا هو ابن الحكم بن العاص الذي أسلم في فتح مكة، ثم أخرجه الرسول (ﷺ) من المدينة، وذهب ليقيم بالطائف هو وابنه مروان، لأنه قد قيل إنه كان يتصنت إلى محادثات الرسول (ﷺ) ويفشيها، كما كان يقلد رسول الله ويحاكيه سخرية به حتى رآه الرسول ذات مرة يفعل ذلك(١). وقد أخذ على عثمان رضي الله عنه أنه رد عمه هذا إلى المدينة حينما تولى الخلافة، في الوقت الذي لم يسمح له أبو بكر وعمر بالعودة إلى المدينة أثناء خلافتيهما. ويقال إن عثمان رضي الله عنه ذكر علة ذلك فقال إنه كان قد توسط لعمه عند رسول الله (ﷺ) في هذا، فوعده الرسول بالسماح له بالعودة إلى المدينة، وبهذا جاء الأب والابن من الطائف إلى المدينة(٢).

وقد نُسِبَ إلى مروان بن الحكم العديد من المواقف والأخطاء حينما تولى أمانة الدولة، وقد كان لهذا أثر كبير في خروج الناس ونقدهم للخليفة، ويذكر ابن سعد، أن الناس كانوا ينقمون على عثمان تقريبه مروان وطاعته له، ويرون أن كثيراً مما نسب إلى عثمان لم يأمر به وإن ذلك عن رأي مروان دون عثمان(٣).

= القديمة، كالطبري وابن إسحق وابن سعد وخليفة بن خياط، لم تشر إليها بل إن الحكاية في أصولها تعود إلى ابن الكلبي الشيعي المعادي للعثمانيين، وإلى الواقدي الذي وصف بأنه ضعيف واتهم بوضع الأحاديث. ومن جاء بعد هذين لم يمحص الحكاية لأنه لما ثبتت ردة ابن أبي السرح لم ير الناس ضرورة للتدقيق في أمر تحريفه للقرآن أو عدمه. وينتهي الأعظمي إلى أن أصل هذه القصة يرجع إلى أناس معروفي العداوة لعثمان. انظر: كُتَّاب النبي (مصطفى الأعظمي)، ص ٨١ / ٨٩.

(١) الاستيعاب، جـ ١، ص ٣٥٩ / ٣٦٠.

(٢) المرجع نفسه، جـ ٢، ص ١٣٨٧ / ١٣٨٨. الإصابة، جـ ١، ص ٣٤٥ / ٣٤٦، الرياض النضرة، جـ ٢، ص ١٨٩.

(٣) الطبقات (ابن سعد)، جـ ٥، ص ٣٦، البداية والنهاية (ابن كثير)، جـ ٨، ص ٢٥٩. تاريخ الطبري (ابن جرير الطبري)، جـ ٣، ص ٣٩٦ / ٣٩٧.

ويزعم بعض منتقدي عثمان أنه في الوقت الذي جعل فيه عثمان أقاربه موضع ثقته، ترك مشورة عِلّية الصحابة كعلي، وسعد بن أبي وقاص وطلحة وغيرهم ممن كانوا موضع ثقة عمر ومجل مشورته.

وقد وجه نقد، أيضاً لسياسة الخليفة عثمان تجاه أموال المسلمين، فأتهم بأنه استأثر ببعض الأموال، الأمر الذي لم يكن معهوداً في خلافة أبي بكر وعمر. وأنه آثر بعض قرابته بأموال المسلمين، ويذكر هنا أنه وهب خمس خراج أفريقيا لمروان ابن الحكم(١)، ويضاف إلى هذا أيضاً أن عثمان كان ليناً في محاسبته لعماله على الأقاليم، فلم يكن يأخذهم بالشدة والحزم، حتى حينما كان يثبت عدم عدلهم وتجنيهم على الرعية، كما كان يفعل عمر الذي رفع شعار: خير لي أن أعزل كل يوم والياً من أن أُبقي والياً ظالماً ساعة من الزمن.

وفي مقابل هذا اللين والتساهل مع أقاربه من الولاة، أتهم عثمان رضي الله عنه بأنه كان قاسياً في معاملته لغير أقاربه من الصحابة، إذ حجب عِلْية الصحابة عن مشورته ونصحه، كما أشرنا، وبلغ به الأمر أن ضرب بعضهم كعمار بن ياسر الذي آذاه الضرب حتى فتق أمعاءه، كما ضرب ابن مسعود ومنعه عطاءه، وأنه نفي أبا ذر الغفاري إلى الربذة(٢).

وهذه التهم وأمثالها ما كان ينبغي أن صحت، أن تقود إلى ما قادت إليه، فتؤدي إلى الثورة والخروج وقتل الخليفة ونشر الفوضى في الدولة. علماً بأن هذه التهم جميعاً إما مطعون فيها أساساً، أو في الطريقة التي يزعم بعض المؤرخين أنها وقعت بها.

وإذا أخذنا هذه التهم واحدة واحدة نجد أن حب المرء لقرابته ليس مما يؤاخذ به، أما أن الخليفة عثمان دفعه هذا الحب إلى أن يولي أقاربه أمور الدولة مع علمه بعدم كفاءتهم وصلاحهم للأمر فهذا أمر يحتاج إلى نظر: فالوليد بن عقبة مثلاً الذي اتهم الخليفة بأنه ولاه لقرابته منه، نجده قد تولى بعض الأعمال لعمر رضي الله عنه، ومن ثم لا ينبغي اتهام عثمان بأنه ولاه لأنه قريبه فحسب. أما

---

(١) الكامل في التاريخ (ابن الأثير)، جـ ٣، ص ٩١.

(٢) العواصم من القواصم، ص ٦١ / ٦٢، عن خبر أبي ذر، انظر الكامل في التاريخ، جـ ٣، ص ١١٣ / ١١٦.

قصة شرب الوليد للخمر وصلاته بالناس سكراناً فقد شكك فيها محب الدين الخطيب وحاول إثبات أنها كانت مؤامرة دبرت ضد الوليد، قام بها بعض الحاقدين عليه والناقمين الذين أقام فيهم الحد، وشهدوا زوراً عليه نكاية به وانتقاماً لأنفسهم. واستند في هذا إلى رواية أوردها الطبري في تاريخه(١). وهذا يخالف المصادر الموثوقة التي أكدت هذه الحادثة، فقد وردت إشارة إلى الحادثة في صحيح البخاري وصحيح مسلم، وسنن أبي داود(٢). وقد ذهب ابن حجر إلى أن قصة صلاة الوليد بالناس أربعاً وهو سكران مشهورة مخرجة، وقصة عزله بعد أن ثبت عليه شرب الخمر مشهورة أيضاً مخرجة في الصحيحين، وعزله عثمان، بعد أن جلده، عن الكوفة وولاها سعيد بن العاص. ويقال إن بعض أهل الكوفة تعصبوا عليه فشهدوا عليه بغير الحق، حكاه الطبري واستنكره ابن عبد البر(٣). وثبوت هذه القصة ونتائجها لا يقدح في عثمان رضي الله عنه بل يؤكد عدالته وعدم محاباته لأقاربه، إذ أن قرابة الوليد منه لم تمنعه من أن يتقصى الأمر، وحينما وجد شهوداً شهدوا ضد الوليد قام بواجبه كأمير للمؤمنين فأقام الحد عليه، وعزله عن الولاية.

أما عبد الله بن سعد بن أبي السرح فقد ثبت أنه تاب من ردته وأن عثمان توسط له عند الرسول عليه الصلاة والسلام فعفا عنه وحسن إسلامه وشارك في فتوحات الإسلام في مصر وشمال أفريقيا وشهد له بالكفاءة وحسن البلاء وكان له مواقف محمودة في الفتوح(٤). ثم ولاه عثمان مصر بعد هذه التجارب. فعثمان إذن لم يوله إلا وقد ظن أنه كفؤ وجدير بالقيام بما يوكل إليه من أعمال. وقد ثبت أن ابن أبي السرح قد ارتكب بعض الأخطاء أما أن عثمان قد أقره على ذلك، وكتب إليه كتاباً سرياً يأمره بتأديب الثائرين من أهل مصر بعد أن أعطاهم الأمان، فهذا كله كذب على الخليفة عثمان، وإن صح أن الكتاب ختم بخاتمه كما

---

(١) العواصم من القواصم، ص ٩٤/٩٧.

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، (مناقب عثمان)، جـ ٤، ص٢٠٣، صحيح مسلم، كتاب الحدود: (حد الخمر)، جـ٥، ص ١٢٦. سنن أبي داود — الحدود، جـ ٤، ص ١٦٣ / ١٦٤. فتح الباري (ابن حجر)، دار الفكر للطباعة، بيروت، جـ ٧، ص ٥٧.

(٣) الإصابة، جـ ٣، ص ٦٣٧ / ٦٣٨.

(٤) المرجع نفسه، جـ ٢، ص ٣١٧.

يقال، فربما تم هذا من غير علم الخليفة وأمره(١).

أما معاوية فقد كان والياً على دمشق في عهد عمر، وأنه كان مشهوداً له بالكفاءة وحسن السياسة، وقد برزت هذه الكفاءة الإدارية والسياسية حينما ضمت إليه الأقاليم الأخرى(٢). صحيح أن استمرار معاوية رضي الله عنه فترة طويلة في ولاية الشام ربما كان عاملاً من العوامل التي شجعته على مناوءة سلطة الدولة فيما بعد، ولكن ليس هذا أمراً يؤاخذ عليه الخليفة عثمان، الذي أراد أن يصلح بتوليته الشام أمر الناس.

فهؤلاء الولاة إذن لم يولهم عثمان لقرابتهم منه فحسب، بل لأنهم ولاة متمرسون في شئون إدارة الدولة وسياستها، سبق لهم أن تولوا أمر المسلمين وأثبتوا جدارة وكفاءة، وقد يقال إن هؤلاء الولاة لم يكونوا أفضل من غيرهم من صالحي المسلمين، بل إن كثيراً ممن لم يولوا كانوا أسبق من هؤلاء الولاة إسلاماً، وأصدق جهاداً وسبقاً للخير. ويمكن الرد على ذلك بالقول: إن تعيين هؤلاء الولاة كان اجتهاداً من الخليفة الذي رأى أنهم أولى من غيرهم وأكفأ وأنهم أصلح لسياسة المسلمين وتصريف أمور الدولة، وقد يكون مخطئاً في هذا الاجتهاد له أجر الإمام المجتهد، إذ ليس أحد، كما يقول ابن تيمية، معصوماً بعد النبي (ﷺ)، بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ، والذنوب التي تقع منهم قد يتوبون عنها، وقد تكفرها عنهم حسناتهم الكثيرة(٣).

والمهم في الأمر أنه حينما كان يتبين انحراف أحد هؤلاء الولاة لم تشفع له قرابته عند عثمان من أن يجلد حد شارب الخمر، ويعزل عن الولاية كما فعل بالوليد بن عقبة. كما أن هذه القرابة وحدها لم تكن مؤهلاً للولاية، وإلا لولى عثمان، محمد بن أبي حذيفة الذي كان ربيباً لعثمان وقريبه، ولكن عثمان رفض أن يوليه حينما طلب ذلك، وقال له: يابني لو كنت رضاً ثم سألتني العمل لاستعملتك، ولكن لست هناك(٤).

---

(١) منهاج السنّة النبوية، جـ ٣، ص ١٨٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٨٩.

(٣) المرجع نفسه، جـ ٣، ص ١٧٦ / ١٧٧.

(٤) الفتنة ووقعة الجمل (سيف بن عمر) ص ٧٩. ويذكر سيف بن عمر أن محمد بن أبي حذيفة قال لعثمان: إئذن لي في الخروج، فقال له عثمان: اذهب حيث شئت وجهزه

أما اتهام عثمان بسوء السياسة المالية، وأنه آثر نفسه وأهله بأموال المسلمين وبدد خزانة بيت المال في هذا، فأمر يحتاج إلى دليل وإثبات. فعثمان عرف بأريحيته وعطفه وعطائه قبل أن يكون خليفة وبعد أن تولى الخلافة، وكان يؤثر أهله ببره طيلة حياته. فلما تولى الخلافة رأى أنه تولى أمر المسلمين، وترك تجارته وأعماله وفرغ نفسه لخدمتهم. فليس هناك من حرج في أن يأخذ من المال ما يجعل حياته العادية تستمر كما كانت عليه من قبل، وأي أخبار وراء هذا الحد يعوزها الإثبات والنقل الصحيح(١).

أما قصة تنفيل مروان بن الحكم خمس الغنائم التي أرسلها ابن أبي السرح من أفريقيا فمن هذا القبيل وغير صحيحة، بل الثابت أن ابن أبي السرح أخرج الخمس من الذهب وهو خمسمائة ألف دينار وبعث بها إلى عثمان، وبقي من الخمس أصناف من الأثاث والماشية يشق حملها إلى المدينة فاشتراها مروان بمائة ألف درهم نقد أكثرها وبقيت من ثمنها بقية عنده، فوهبها له عثمان يوم بشره بفتح أفريقيا التي كانت مصدر إزعاج وقلق للمسلمين آنذاك(٢).

أما قصة رد عثمان للحكم بن العاص إلى المدينة فمطعون فيها، إذ إنها لم ترد في الصحاح وليس لها إسناد معروف. ويقال إن النبي (ﷺ) لم ينف الحكم إلى الطائف بل ذهب الحكم باختياره. وإن كان النبي عليه الصلاة والسلام قد عزر الحكم بالنفي، فلا يلزم ـــ كما يقول ابن تيمية ـــ من هذا أن يبقى منفياً طول الزمن، فإن هذا لا يعرف في شيء من الذنوب، ولم تأت الشريعة بذنب يبقى

= من عنده وحمله وأعطاه، فلما وقع إلى مصر كان فيمن تغير عليه أن منعه الولاية ويقال إن محمد بن أبي حذيفة كان من أشد الناس تأليباً على عثمان، أنظر الاستعياب، جـ ٣، ص ١٣٦٩ / ١٣٧٠، الإصابة، جـ ٣، ص ٣٧٣.

(١) منهاج السنّة النبوية جـ ٣، ص ١٩٠ / ١٩١، وقد بين عثمان رضي الله عنه موقفه من أهل بيته فقال: «وقالوا أني أحب أهل بيتي اعطيهم، فأما حبي فإنه لم يمل معهم على جور بل أحمل الحقوق عليهم، وأما عطاؤهم فإن ما أعطيهم من مالي، ولا استحل أموال المسلمين لنفسي ولا لأحد من الناس» انظر تاريخ الطبري، جـ ٤، ص ٣٤٦.

(٢) الكامل (ابن الأثير)، جـ ٣، ص ٩١، انظر أيضاً، الرياض النضرة، جـ ٢، ص ١٨٩ / ١٩٠.

صاحبه منفياً دائماً(١). ويذهب ابن حزم إلى أن نفي الرسول (ﷺ) للحكم، لم يكن حداً واجباً ولا شريعة على التأبيد وإنما كان عقوبة على ذنب استحق به النفي، والتوبة مبسوطة فإذ تاب سقطت عنه تلك العقوبة بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام وصارت الأرض كلها مباحة(٢).

أما مروان بن الحكم فلم يولّه عثمان إلا لأنه كان مشهوداً له بالعدل والثقة من الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين(٣). صحيح إن مراون قد ارتكب بعض الأخطاء التي كانت سبباً من أسباب الفتنة(٤)، ولكنها لم تكن كل الأسباب، وأن ما ارتكبه مروان لم يكن بأمر الخليفة وموافقته وربما عن غير علم منه، فمروان إذن، وليس الخليفة هو الذي يتحمل مسئولية تلك الأخطاء.

أما الزعم بأن عثمان ضرب عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ومنع الأخير عطاءه فهذا كله مما ليس له أساس واضح وموثق ولم تثبت روايته ولم تصح(٥). وقصة عمار في حقيقتها، وكما يحدثنا بها سيدنا عثمان نفسه في الرواية الصحيحة، تكذب هذه الفرية وتدحضها، فقد ورد عن عثمان رضي الله عنه أنه قال: «جاء عمار وسعد إلى المسجد، وأرسلا إليَّ أن ائتنا فإنا نريد أن نذكرك أشياء فعلتها، فأرسلت إليهما: إني عنكما اليوم مشغول، فانصرفا وموعدكما يوم كذا، فانصرف سعد وأبي عمار أن ينصرف، فأعدت إليه رسولي فأبى، ثم أعدته إليه فأبى. فتناوله رسولي بغير أمري، والله ما أمرته ولا رضيت بضربه وهذه يدي لعمار فليقتص مني إن شاء(٦)». وواضح أن الخليفة لم يضرب ولم يأمر بضرب عمار، بل إنه حاول ترضيته حينما تعدى عليه رسوله، وكل ما عدا هذا من قصص وأقاويل فهو من نسج الخيال.

---

(١) منهاج السنّة النبوية، جـ ٣، ص ١٩٦.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (ابن حزم)، جـ ٤، ص ١٥٤.

(٣) العواصم من القواصم، ص ٨٩.

(٤) انظر: الطبقات (ابن سعد) جـ ٥ ص: ٣٦، البداية والنهاية، (ابن كثير) جـ٧، ص: ١٧٢ — ١٧٣.

(٥) العواصم من القواصم، ص ٦٣ / ٦٤. .منهاج السنة، جـ ٣، ص ١٩١ / ١٩٣.

(٦) انظر عثمان بن عفان (عرجون)، ص ١٥١ / ١٥٢.

أما ابن مسعود رضي الله عنه، فيقال إنه استنكر إسناد أمر كتابة ونسخ المصحف إلى زيد بن ثابت، وإنه استنكر أن يطلب منه ترك مصحفه وأن يقرأ بقراءة زيد، فاحتج ابن مسعود مؤكداً معرفته بكتاب الله آية آية وسورة سورة وتلقيه ذلك عن رسول الله (ﷺ)، ومعرفته بأسباب نزول القرآن(١). وقد أنكر البعض صدور مثل هذا الموقف من ابن مسعود الذي عرف بعلمه وفضله ومكانته في الإسلام، لا سيما وأنه لم يبد منه ما ينم عن هذا على عهد أبي بكر وعمر حينما أسند إلى زيد جمع المصحف. وقد قيل أيضاً أن عثمان قطع عطاء ابن مسعود وهجره لما بدر منه من نقد وتشنيع على ولاة عثمان وذكر لمعايبهم على ملأ من الناس. فإن صح هذا فلا ينبغي أن يستنكر من عثمان هجره أو قطع عطائه عنه كلون من ألوان التأديب، حفاظاً على هيبة الدولة وعلى مركز الخلافة(٢). والمهم في الأمر، أن هذا الموقف ان صح لم يدفع ابن مسعود إلى أن يتخذ موقفاً معادياً أو معارضاً للخليفة عثمان، بل إنه أبدى امتثالاً تاماً لأمره حينما طلب منه القدوم إلى المدينة، وقال حينما اشتدت الفتنة: ما أحب أني رميت عثمان بسهم(٣).

أما نفي أبي ذر رضي الله عنه إلى الربذة فقد ثبت، ولكن لم يكن بفعل عثمان بل باختيار أبي ذر الذي آثر أن يبتعد ويعتزل حينما وقع بينه وبين الناس ما وقع بسبب بعض آرائه. ويؤكد هذا ما أورده البخاري في صحيحه عن زيد بن وهب قال: «مررت بالربذة فإذا أنا بأبي ذر قلت: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله)، فقال معاوية نزلت في أهل الكتاب، فقلت، نزلت فينا وفيهم. وكان بيني وبينه في ذاك. فكتب إلى عثمان رضي الله عنه يشكوني، فكتب إليَّ عثمان أن أقدم المدينة فقدمتها، فكثر عليَّ الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك. فذكرت ذلك لعثمان فقال: إن شئت تنحيت فكنت قريباً، فذاك الذي أنزلني هذا

---

(١) الاستيعاب، جـ ٣، ص ٩٩١ / ٩٩٣. تاريخ الإسلام (الذهبي)، جـ ٢، ص ١٠٠ / ١٠٤.

(٢) الرياض النضرة، جـ ٢، ص ١٩٢.

(٣) الاستيعاب، جـ ٣، ص ٩٩٣.

المنزل ولو أمَّروا عليَّ حبشياً لسمعت وأطعت(١)». وروى ابن سيرين قال: قدم أبو ذر المدينة فقال عثمان: كن عندي تَغْدُو عليك وتروح اللقاح، قال: لاحاجة لي في دنياكم، ثم قال: ائذن لي حتى أخرج إلى الربذة فأذن له فخرج(٢). ويؤيد هذا أن أبا ذر لم يكن يحمل على الخليفة شيئاً، وقد أورد ابن سعد أن ناساً من أهل الكوفة قالوا لأبي ذر وهو بالربذة: يا أبا ذر فعل بك هذا الرجل وفعل فهل أنت ناصب لنا راية (يعني فنقاتله) فقال: يا أهل الإسلام لا تعرضوا على ذاكم ولا تذلوا السلطان فإنه من أذل السلطان فلا توبة له.. والله لو أن عثمان صلبني على أطول خشبة أو أطول حبل لسمعت وأطعت وصبرت واحتسبت ورأيت أن ذاك خير لي، ولو سيرني ما بين الأفق إلى الأفق، أو قال ما بين المشرق والمغرب لسمعت وأطعت وصبرت واحتسبت ورأيت أن ذاك خير لي، ولو ردني إلى منزلي لسمعت وأطعت وصبرت واحتسبت ورأيت أن ذاك خير لي(٣).

فأبو ذر كان رجلاً صالحاً زاهداً، وكان من رأيه أن الزهد واجب وأن ما أمسكه الإنسان فاضلاً عن حاجته فهو كنز يكوى به في النار، واحتج على ذلك بما لا حجة له فيه من الكتاب والسنَّة، كقوله تعالى: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم)(٤). وجعل الكنز ما يفضل عن الحاجة، كما احتج أيضاً بما سمعه عن النبي (ﷺ) أنه قال: يا أبا ذر ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً يمضي عليه ثالثة وعندي منه دينار إلا ديناراً أرصده لدين. وأنه قال: «الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة إلا من قال بالمال هكذا وهكذا»(٥). فأبو ذر، كما يقول ابن تيمية، أراد أن يوجب على الناس ما لم يوجب الله عليهم، ويذمهم على ما لم يذمهم الله عليه، مع أنه مجتهد في ذلك مثاب على طاعته رضي الله عنه كسائر المجتهدين من أمثاله(٦).

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز، جـ ٢، ص ١١١، فتح الباري، جـ ٣، ص ٢٧١ وما بعدها.

(٢) صفة الصفوة (ابن الجوزي)، جـ ١، ص ٥٩٦ / ٥٩٧.

(٣) طبقات ابن سعد (ابن سعد)، جـ ٤، ص ٢٢٧.

(٤) سورة التوبة: آية ٣٤.

(٥) انظر، مسلم، كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصدقة، جـ ٣، ص ٧٥ / ٧٦.

(٦) منهاج السنَّة النبوية، جـ ٣، ص ١٩٨ / ١٩٩.

وهذا القدر من الأحداث إن صح، ما كان ينبغي أن يقود إلى الفتنة ويؤدي إلى مقتل الخليفة، إذ أنه لا يتعدى في غاية ما يمكن أن ينتهي إليه أن يكون اجتهاداً من الخليفة فيما يراه من مصلحة المسلمين، وإذا كان الأمر كذلك فما هي إذن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الفتنة؟.

اسباب الفتنة :

يبدو أن الفتنة وما صحبها من أحداث، كانت وليدة لظروف عامة ونتيجة للتغيرات التي اجتاحت العالم الإسلامي في أثر الفتوح الإسلامية ودخول كثير، ممن لم يكن على صلة بالنبوة أو يعيش في ظلالها، في الإسلام. ففي عهد الخليفة عمر رضي الله عنه فتحت بلاد واسعة، وجلبت خيرات هذه البلاد إلى الأمصار الإسلامية، فأحدث هذا بعض التغيرات في حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية. وبدت بعض مظاهر هذا التغير عنيفة بعد مقتل الخليفة عمر، فأدى هذا كله وما صحبه من ظواهر إلى رد فعل عند أولئك الذين كانوا قريبي عهد بحياة الرسول عليه الصلاة والسلام، ورأوا سياسته وسياسة خليفتيه وسيرتهم جميعاً، وسيرة الصحابة تجاه المال وزينة الدنيا وزخرفها. فتولد لديهم شعور قوي بالاستنكار كما حدث لدى أبي ذر. ولكن لم يكن المجتمع كله على شاكلة أبي ذر، إذ ضعف البعض وجرفه تيار التغيير، وحدث نوع من التعدي والتجاوز من بعض الفئات الفقيرة والغنية على حد سواء. وقد أورد ابن تيمية ما يشير إلى هذا التغير، وبين كيف أنه كان أحد أسباب الفتنة فيقول: «وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُقَوِّمُ رعيته تقويماً تاماً فلا يعتدي لا الأغنياء ولا الفقراء. فلما كان في خلافة عثمان توسع الأغنياء في الدنيا حتى زاد كثير منهم على قدر المباح في المقدار والنوع، وتوسع أبو ذر في الإنكار حتى نهاهم عن المباحات. وهذا من أسباب الفتنة بين الطائفتين⁽¹⁾».

وقد لاحظ عمر رضي الله عنه، في نهاية خلافته، بعضاً من مظاهر هذا التغير في حياة الناس وأدرك أبعاده ونتائجه الخطيرة، ووضع من ثم سياسة للحد منه، وعمل جهده لمقاومته وبلغ به الأمر أن منع كبار الصحابة من مغادرة المدينة حتى للجهاد، خوفاً عليهم أن يفتتنوا إذا رأوا الأقاليم التي فتحت على المسلمين،

---

(١) منهاج السنّة النبوية، جـ ٣، ص ١٩٩.

وخشية على الناس في الأقاليم والأمصار أن يفتتنوا بهم. ولكن الناس لم يلينوا لهذه السياسة ويرتضوها حتى ملّوا عمر وضاقوا به، وشعر هو بهذا ولكنه ظل مستمسكاً بهذه السياسة حريصاً عليها حتى لقي ربه. فلما جاء الخليفة عثمان رأى أن يغير من تلك السياسة التي برم بها الناس على عهد عمر، وظن أن مصلحة المسلمين في التغيير وترك الحرية لهم للتنقل في البلاد ومخالطة العباد. ولكن هذه السياسة في الواقع عجلت بافتتان الناس، وكانت سبباً من أسباب الفتنة العامة. ويصور الطبري في تاريخه مسار هذا التطور ويورد رواية عن الشعبي يقول فيها: «إنه لم يمت عمر رضي الله عنه حتى ملته قريش، وقد كان حصرهم بالمدينة فامتنع عليهم وقال: إن أخوف ما أخافه على هذه الأمة انتشاركم في البلاد. فإن كان الرجل ليستأذنه في الغزو، وهو ممن حبس بالمدينة من المهاجرين، ولم يكن يفعل ذلك بغيرهم من أهل مكة، فيقول: قد كان لك في غزوك مع رسول الله (ﷺ) ما يُبَلِّغُكَ، وخير لك من الغزو اليوم أن لا ترى الدنيا ولا تراك. فلما ولي عثمان خلى عنهم فاضطربوا في البلاد وانقطع إليهم الناس، فكان أحب إليهم من عمر(١)». ويروي الطبري بسنده فيقول: «لم تمض سنة من إمارة عثمان حتى اتخذ رجال من قريش أموالاً في الأمصار وانقطع إليهم الناس. ويروي الطبري أيضاً عن الحسن البصري قوله: «كان عمر بن الخطاب قد حجر على أعلام قريش من المهاجرين الخروج في البلدان إلا بإذن وأجل، فشكوه فبلغه فقام فقال: «ألا إني قد سننت الإسلام سن البعير، يبدأ فيكون جذعاً، ثم ثنياً ثم رباعياً ثم سداسياً ثم بازلاً، ألا فهل ينتظر بالبازل إلا النقصان، ألا فإن الإسلام قد بزل، ألا وإن قريشاً يريدون أن يتخذوا مال الله معونات دون عباده، ألا فأما وابن الخطاب حي فلا، إني قائم دون شِعَبْ الحَرَّة آخذ بحلاقيم قريش وحجزها أن يتهافتوا في النار». وعن محمد وطلحة قالا: «فلما ولي عثمان لم يأخذهم بالذي كان يأخذهم به عمر، فانساحوا في البلاد، فلما رأوها ورأوا الدنيا ورآهم الناس انقطع إليهم من لم يكن له طول ولا مزية في الإسلام فكان مغموراً في الناس وصاروا أوزاعاً إليهم. وأملوهم وتقدموا في ذلك فقالوا: يملكون فنكون قد عرفناهم وتقدمنا في التقرب والانقطاع إليهم. فكان ذلك أول وهن دخل على الإسلام وأول فتنة كانت في العامة ليس إلا ذلك»(٢).

---

(١) تاريخ الطبري، جـ ٤، ص ٣٩٧. انظر أيضاً، الفتنة ووقعة الجمل، ص ٧٦.

(٢) تاريخ الطبري، جـ ٤، ص ٣٩٦ / ٣٩٧، انظر: الفتنة ووقعة الجمل، ص ٧٥ / ٧٦.

وهكذا تولدت الفتنة والاحتكاك بين الغني والفقير، العازف عن الدنيا والمقبل عليها، بين الولاة والرعية، فظهرت نقمة النقد على الولاة والخروج عليهم ومواجهتهم، واتهامهم بالاستغلال والفساد، واشتد بعض الولاة على العامة واتهموهم بالعصيان والخروج، واستغلت جماعات هذه الظروف، وانتهزها كل من كانت له أطماع في الولاية أو أحقاد شخصية ضد الخليفة أو ضد أحد من ولاته. وإذا ما استعرضنا أسماء أولئك الذين تولوا وزر الفتنة وقادوا الدهماء فيها، نجد أنهم إما ممن كانت لهم أطماع في الولاية فلم يعطوها، كمالك بن الحارث بن الأشتر، ومحمد بن أبي حذيفة، قريب عثمان وربيبه، الذي انضم إلى الخارجين حينما رفض الخليفة أن يوليه ولاية لسوء خلقه وفساد دينه وعدم كفاءته. أو ممن عرف بفساد المعتقد وقلة الدين وإيثار العاجلة على الآجلة(١).

وقد وجد أعداء الإسلام الفرصة سانحة للانتقام من المسلمين لدولهم الزائلة ومجدهم الضائع، فجدُّوا في إثارة الفتنة، ووجدوا في بعض ضعاف النفوس، ومرضى القلوب مدخلاً. وقد تولى الوزر الأكبر في هذه الفتنة عبد الله بن سبأ(٢)، الذي يُذكَر بأنه كان يهودياً من أهل صنعاء، أسلم في زمن عثمان رضي الله عنه، وتنقل في البلاد الإسلامية فمر بالحجاز ثم البصرة والكوفة والشام، ولكن اكتشف أمره وأُبعد من هذه الأمصار جميعاً حتى أتى مصر واستمال في هذه البلاد قلوب بعض الناقمين على الولاة، وبدأ يبث بينهم بعض العقائد المنحرفة كرجعة الأنبياء والأوصياء، وإن كل نبي كان له وصي، وإن علياً وصي محمد. وانتقل بعد ذلك إلى الطعن في الخليفة عثمان وأنه أخذ الخلافة بغير حق، واستثار بعض من وقعوا تحت تأثيره إلى النهوض وزين لهم الطعن على الولاة والخروج عليهم في صورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واستطاع أن يكوِّن خلايا سرية في تلك الأمصار تجري بينهم وبينه مكاتبات، ويحيكون المؤمرات ويضعون الخطط للثورة

---

(١) العواصم ومن القواصم، ص ١١١ / ١١٧. البداية والنهاية (ابن كثير)، جـ ٧، ص ٢٥١.

(٢) انظر هامش (٢) صفحة ٩٥ للتعريف برسالة علمية في (ابن سبأ ودوره في الفتنة) ويوجد بحث آخر بعنوان (ابن سبأ حقيقة لا خيال) للدكتور سعدي الهاشمي منشور ضمن محاضرات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في موسمها الثقافي ٩٨/٩٩هـ.

والخروج على الخليفة(١). وهكذا تفاقمت الفتنة وتجمعت عناصرها من الأقاليم والأمصار كالكوفة ومصر والبصرة يبثون في الظاهر بعض الظلامات والشكاوى من الولاة إلى الخليفة، ويخططون في الباطن للقضاء على الخلافة الإسلامية. وقد شعر كبار الصحابة بالخطر حينما توافدت جموع الدهماء إلى المدينة، فحاولوا تهدئة الثائرين وطلبوا من الخليفة ان يستمع إلى شكاياتهم والمظالم التي زعموها، وفعلاً وعد الخليفة بعد ان استمع اليهم بأن يرد الحق إلى نصابه وأن يقيم العدل وينصف المظلوم، وأن يختار لأمرة المسلمين من يرضونه ويُرضي الله تعالى. وبهذا هدأت الأحوال وتفرقت الجموع قافلة إلى الأمصار، ولكن لم تلبث أن عادت مرة أخرى مدعية أن الخليفة عثمان قد نقض العهد الذي قطعه على نفسه، وأنه كاتب عامله على مصر سراً يأمره أن يؤدب المتظلمين بدلاً من أن ينصفهم(٢). وقد أشرنا من قبل إلى أن قصة الكتاب المزعوم ونسبتها إلى عثمان مجرد افتراء عليه، ومما يؤكد اختلاق هذه القصة والمؤامرة التي وراءها، ما أشار إليه علي رضي الله عنه حينما خاطب هؤلاء الخارجين قائلاً: كيف علمتم يا أهل الكوفة ويا أهل البصرة بما لقي أهل مصر، وقد سرتم مراحل ثم طويتم عنا، هذا والله أمر أُبرم بالمدينة(٣). ويذكر ابن كثير أن بعض الصحابة قالوا للخارجين عند عودتهم: كيف علمتم بذلك (أي بالكتاب) من أصحابكم وقد افترقتم وصار بينكم مراحل؟ إنما هذا أمرٌ إتفقتم عليه فلما لم يجد الخارجون مبرراً مقنعاً قالوا: ضعوه على ما أردتم لا حاجة لنا في هذا الرجل ليعتزلنا ونحن نعتزله(٤).

ورغم تأكيد الخليفة وقسمه بأنه لا صلة له ولا علم بذلك الكتاب المزعوم، فإن جموع الثائرين المحيطة ببيته لم تقبل منه إلا أن يعتزل، أو يسلمهم مروان بن الحكم باعتبار أنه هو الذي كتب الكتاب إلى والي مصر، أو يعزلوه عنوة. ورفض عثمان رضي الله عنه كلا الخيارين ورأى معه بعض الصحابة أن لا يعتزل حتى لا يضع سابقة تسول لكل مجموعة من الغوغاء أن تخرج على أميرها

---

(١) تاريخ الطبري، جـ ٤، ص ٣٤٠ / ٣٤١، الفتنة ووقعة الجمل، ص ٤٨ / ٤٩.

(٢) الفتنة ووقعة الجمل، ص ٦٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦١.

(٤) البداية والنهاية (ابن كثير)، جـ ٧، ص ١٧٤.

فتعزله(١). كما أن مروان لم يثبت عليه جرم يقتل بسببه(٢).

فلم يبق إذن إلا الصمود في وجه الثائرين، الذين شددوا الحصار على بيت الخليفة حتى منعوا منه الماء، وأخيراً تسوروا عليه الدار وقتلوه في وضح النهار. ويؤكد مسار الأحداث أن هذه الفتنة أشعل أوارها وخطط لها ونفذها طوائف من المدفوعين بأغراض شخصية أو أهواء ذاتية. وأن خيار المسلمين من الصحابة لم يشتركوا فيها من قريب أو بعيد، ولم يدخل واحد منهم في دم عثمان أو يرضى بقتله، وإنما قتلته، رضوان الله عليه، طائفة من المفسدين في الأرض من أوباش القبائل وأهل الفتن(٣).

أثر الفتنة في ظهور الفرق :

إن مقتل الخليفة عثمان قد فتح أبواب الفتنة على مصاريعها ولم تُجْدِ البيعة لعلي في استقرار الأمور والأحوال، إذ أنه رغم البيعة لعلي من أكثرية المسلمين، فإن معاوية بن أبي سفيان الذي كان والياً للشام على عهد عثمان، لم يذعن لبيعة علي ولم يدخل فيها. واعتل معاوية رضي الله عنه لموقفه هذا بأن عثمان قُتِل مظلوماً، وأنه تجب المبادرة إلى القصاص من قتلته، وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك، والتمس من علي أن يمكنه من قتلة عثمان ثم يبايع له بعد ذلك، وعلي يقول: ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم إليَّ أحكم فيهم بالحق(٤). كما أن جماعة من الصحابة على رأسهم أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم، خرجوا على الخليفة علي، واتجهوا إل البصرة مغاضبين، واحتج هؤلاء جميعاً لموقفهم هذا بدم عثمان، وذهبوا إلى أنه لابد من القصاص من قتلته. ولم

---

(١) العواصم من القواصم، ص ١٣٠، ويذكر خليفة بن خياط أن ابن عمر دخل على عثمان وعنده المغيرة بن الأخنس فقال: انظر ما يقول هؤلاء، يقولون اخلعها ولا تقتل نفسك. فقال ابن عمر: إذا خلعتها أمخلد أنت في الدنيا؟ قال: لا. قال فإن لم تخلعها هل يزيدون على أن يقتلوك؟ قال: لا. فقال: فهل يملكون لك جنة أو ناراً، قال لا. قال فلا أرى لك أن تخلع قميصاً قمصكه الله فتكون سُنَّة كلما كره قوم خليفتهم أو إمامهم خلعوه»، انظر تارخ خليفة بن خياط، ص ١٧٠.

(٢) منهاج السنّة النبوية، جـ ٣، ص ١٩٠، العواصم من القواصم، ص ١١٠ / ١١١.

(٣) العواصم من القواصم، ص ١١١ / ١١٦.

(٤) فتح الباري، جـ ١٢، ص ٢٨٤. نيل الأوطار (الشوكاني)، جـ ٧، ص ٣٣٩.

ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة، ولا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت هي ومن معها على «علي» منعه من قتل قتلة عثمان وترك الاقتصاص منهم(١).

وحاول علي أن يرد هؤلاء إلى الصواب، مبيناً أنه لم يشترك في قتل عثمان ولم يظاهر عليه، بل ودعا على قاتليه باللعنة في البر والبحر والسهل والجبل. وبذل أمير المؤمنين «علي» جهده في إقناع أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير بأنه لا بد من خضوع الناس لإمام واحد يحتكمون إليه ويعضِّدونه حتى تقوى شوكة الدولة وتتمكن من تتبع قتلة عثمان، وإقامة حدود الله فيهم كما ينبغي أن تقام الحدود في ظل النظام والأمن لا في ظل الفتنة والانقسام. وبين لهم أيضاً أن هؤلاء القتلة قد انحازوا إلى صفه، ولكنهم لا زالوا متحزبين ولهم شوكة فلا يمكن قتالهم أو النيل منهم وصالحوا المسلمين على هذه الحال من الفرقة واختلاف الكلمة. وبعث الخليفة علي الصحابي الجليل القعقاع بن عمرو التميمي، الذي استطاع أن يقنع عائشة رضي الله عنها ومن معها بالصلح ويتفق معهم على ذلك.

وهكذا اقتنعت أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير بالمصالحة وراجعوا موقفهم بعد أن تبين لهم خطؤه. وقد سُرَّ أمير المؤمنين علي لمراجعتهم موقفهم وموافقتهم على الصلح(٢)، ولكن سرعان ما تحركت عناصر الفتنة حينما علمت بنبأ الصلح، وخشي من كان في معسكر «علي» ممن شارك في مقتل عثمان مغبة هذا الصلح عليهم، كما كان معسكر أم المؤمنين عائشة يضم عناصر لا تريد أن تهدأ الفتنة، ومن ثم سعى هؤلاء جميعاً إلى إشعال نار الحرب، ولم يشعر الصالحون في المعسكرين إلا والمناوشات قد بدأت قبيل صبيحة اليوم الثاني للاتفاق، فظن كل فريق أن الفريق الآخر قد غرر به وغدره وانتهى الأمر بموقعة الجمل الشهيرة التي سقط فيها عشرة آلاف من الطرفين، وقتل فيها طلحة والزبير بأيدي مدبري الفتنة من المعسكرين(٣).

---

(١) فتح الباري، جـ ١٣، ص ٥٦.

(٢) الفتنة ووقعة الجمل، ص ١٤٤ / ١٤٧، تاريخ الطبري، جـ ٤، ص ٥٠٦ / ٥٠٧، انظر أيضاً، الكامل (ابن الأثير)، جـ ٣، ص ٢٣٢ / ٢٤٣.

(٣) الفتنة ووقعة الجمل، ص ١٤٧ /١٧٩، وقد قتل طلحة رضي الله عنه في المعركة، أما الزبير رضوان الله عليه فقد قتل بعد انصرافه من ميدان القتال.

وبعد وقعة الجمل تفرغ علي لأمر معاوية وأهل الشام الذين اشتد عودهم وقوي، وصاروا يطالبون بتسليم قتلة عثمان كشرط أساسي لأي اتفاق. وبدأ علي بدعوتهم إلى الدخول في بيعته وأن يكون الجميع عوناً له على القصاص لعثمان. ولكن معاوية استعصم بالشام ورفض كل دعوة إلى الصلح(١). واعتبر الإمام علي هذا الموقف خروجاً على السلطان الشرعي للدولة، ومن ثم لم يجد بُدًّا من حرب معاوية رضي الله عنه، والتقت سيوف المسلمين مرة ثانية في «صِفّين» ودارت الحرب بين الفريقين وكادت كفة عسكر علي أن ترجح وأوشك النصر أن يكون حليفه، لولا أن لجأ عمرو بن العاص إلى حيلة اقترح فيها على جيش معاوية رفع المصاحف على الأسِنَّة والدعوة إلى الاحتكام لكتاب الله. وجازت الحيلة على الكثيرين من جيش علي، رغم تحذير علي رضي الله عنه لأصحابه بأن يصبروا ويستمروا في القتال. وعن هذا الحدث يقول ابن حجر: «كاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح، ونادوا: ندعوكم إلى كتاب الله تعالى. وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية رضي الله عنهما، فترك جمعٌ كثير ممن كان مع علي، وخصوصاً القراء، القتال بسبب ذلك تديناً، واحتجوا بقوله تعالى: (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يُدْعَون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون)(٢). فراسلوا أهل الشام في ذلك فقالوا: ابعثوا حكماً منكم وحكماً منا ويحضر معهما من لم يباشر القتال، فمن رأوا الحق معه أطاعوه»(٣). وبهذا أكره عَليٌّ على قبول التحكيم، وعلى أن يرضى بأبي موسى الأشعري مندوباً عنه وبدأت بذلك هدنة مؤقتة بين الفريقين(٤).

وببداية هذه الهدنة ظهر من بين صفوف جيش علي من رفض الهدنة ورأى أنها مخالفة للقرآن، وقوي هذا الرأي وكسب له أنصاراً أعلنوا في النهاية العصيان والخروج، بل كفروا الخليفة علياً رضي الله عنه، وكل من قَبِلَ الهدنة ورضي بالتحكيم، لأن هؤلاء في زعمهم، خالفوا أمر الله الذي يقول (وإن طائفتان من

---

(١) تاريخ الطبري، جـ ٤، ص ٥٦١ / ٥٦٢، الكامل (ابن الأثير)، جـ ٣، ص ٢٧٦ / ٢٧٧.

(٢) سورة آل عمران: آية ٢٣.

(٣) فتح الباري، جـ ١٢، ص ٢٨٤.

(٤) تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٤٨ / ٥٧. الكامل في التاريخ، (ابن الأثير)، جـ ٣، ص ٣١٧ / ٣٢٢.

المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين)(١)، فما دام معاوية قد رفض الصلح ودخل الناس معه في الحرب، فكان ينبغي أن تمضي الحرب إلى نهايتها حتى يحق الله الحق ويبطل الباطل. وقبول التحكيم، تحكيم للرجال في دين الله. وقد رفع هؤلاء شعار: لا حكم إلا لله بواسطة الحرب ينصر الحق ويهزم الباطل. وقد قوي أمر هؤلاء الخوارج حينما فشل التحكيم وانتهى إلى غير نتيجة(٢)، وأصبحوا يشكلون خطراً على جماعة المسلمين. فانصرفت جهود علي رضي الله عنه لاستصلاحهم بالحجة أولاً ثم بالقوة حين لم تُجْدِ الحجة ودخل معهم في حروب طويلة أضعفت من جبهته. وأخيراً تآمر الخوارج على التخلص من كل من معاوية وعمرو بن العاص والخليفة علي رضي الله عنهم جميعاً، ولكن خطتهم لم تنجح إلا في قتل علي(٣). ولم يضع مقتله رضي الله عنه حداً للفتنة المستعرة، بل ازداد خطر الخوارج وصاروا يمثلون شوكة في جنب الدولة الأموية يهددون أمنها وأمن الجماعة المسلمة. وفي هذا الوسط المضطرب بدأت تتبلور جماعة تشايع الخليفة علياً وتنادي بحقه وحق أولاده من بعده في الخلافة، وتحمل الدعوة إليهم. وهكذا تولد عن هذه الفتن والاضطرابات فرقتان أو جماعتان هما: الخوارج والشيعة، أو بعبارة أدق ظهر الخوارج كجماعة حركية مقاتلة بينما وضعت البذور الأولى للشيعة وبدأت في النمو. ويصور الأشعري هذه الفترة المتأخرة من الفتن وكيف أدت إلى ظهور الخوارج فيقول: «ثم حدث الاختلاف في أيام علي في أمر طلحة والزبير رضوان الله عليهما، وحربهما إياه وفي قتال معاوية إياه وصار عليٌّ ومعاوية إلى «صفّين»... واختلف أصحاب «علي» عليه وقالوا: قال الله تعالى: (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله)، ولم يقل حاكمهم وهم البغاة. فإن عدت إلى قتالهم وأقررت على نفسك بالكفر إذ أجبتهم إلى التحكيم، وإلا نبذناك وقاتلناك. فقال علي رضوان الله عليه: قد أبيت عليكم في أول الأمر فأبيتم إلا إجابتهم إلى ما سألوا، فأجبناهم وأعطيناهم العهود والمواثيق، وليس يسوغ لنا الغدر. فأبوا إلا خلفه واكفاره

---

(١) سورة الحجرات: آية ٩ — ١٠.

(٢) انظر فيما يلي، ص ٥٩، هامش (١).

(٣) تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ١٤٣ وما بعدها، الكامل (ابن الأثير)، جـ ٣، ص ٣٨٧ / ٣٩٠.

بالتحكيم، وخرجوا عليه فسموا خوارج لأنهم خرجوا على علي بن أبي طالب رضوان الله عليه(١)».

ولكن لم يقف أمر الافتراق عند هذه الفرق التي رأت رأياً معيناً في الإمامة، بل سرعان ما تحولت تلك الأحزاب إلى مذاهب، ذلك أن النزاع السياسي حول الخلافة ومن هو أولى بأن يكون خليفة للمسلمين وأيهما كان على حق في موقفه علي أو معاوية رضي الله عنهما، تحول إلى خلاف فكري حول الحكم على هؤلاء والحكم على أتباعهم. وقد أثار هذه المشكلة بهذه الصورة جماعة الخوارج الذين كَفَّروا، كما سنرى كثيراً من المسلمين وأخرجوهم من دائرة الجماعة المسلمة (أي جماعتهم كما كانوا يعتقدون). ومن هنا بدأت محاولات فكرية لتحديد معنى الإيمان وأركانه، أو الشروط التي ينبغي توفرها حتى يعد الشخص مؤمناً، والعلاقة بين الإيمان والإسلام، وحكم مرتكب الكبيرة، هل هو مؤمن عاص أو كافر خارج عن الملة كما زعمت الخوارج، إلى غير ذلك من الأبحاث المتعلقة بهذا الجانب العقائدي. وظهر في إطار هذه الأبحاث جماعة المرجئة الذين اتخذوا رأياً في الطرف المقابل لآراء الخوارج، ثم نشأت مذاهب عقائدية كلامية كالمعتزلة والأشاعرة والماتريدية، تعلقت مباحثها بقضايا العقيدة والبرهنة عليها والدفاع عنها. وظهر أيضاً أولئك المفكرون الذين أطلق عليهم «فلاسفة الإسلام» والذين تأثروا إلى حد كبير بالفلسفة اليونانية ومناهجها وحاولوا التوفيق بينها وبين الإسلام، ويمثل هؤلاء الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد وغيرهم(٢). ونجد أيضاً ذلك التيار الباطني الذي اتخذ من الإسلام ستاراً وعمل جهده في هدم الشريعة وتقويض أركان الدين. وضم هذا التيار فرقاً متعددة، واندست فيه طوائف مختلفة، كالإسماعيلية بفروعها والقرامطة وإخوان الصفاء والنصيرية والدروز، والحركات الباطنية الحديثة كالبابية والبهائية والقاديانية. كما كان لهذا التيار الباطني أثر كبير

---

(١) مقالات الإسلاميين، ص ٣ / ٥.

(٢) وقد واجه هذا التيار الفلسفي نقداً عنيفاً من قبل علماء المسلمين، فنقدوا نظريات الفلاسفة ومناهجهم وما استندوا إليه من ثقافة يونانية وثنية. انظر: تهافت الفلاسفة (لأبي حامد الغزالي) وكتب ابن تيمية لا سيما: الرد على المنطقيين، ونقض المنطق. وممن نقدوا هذا التيار الفلسفي من المحدثين، سيد قطب في «خصائص التصور الإسلامي ومقوماته»، كلمة في المنهج، ص ٣ / ٢٣، وعبد الحليم محمود: «موقف الإسلام من العلم والفن والفلسفة»، ص ١٢٦ / ١٩٠.

في الفلسفة الصوفية واتجاهاتها الإشراقية(١).

ولم تكن هذه الفرق والتيارات والمذاهب جميعاً وليدة ذلك الخلاف الذي دار حول الخلافة، بل كانت هناك عوامل عديدة أثرت في ظهور هذه الفرق المختلفة والتيارات المتباينة: من بينها ترجمة التراث اليوناني إلى اللغة العربية وافتتان البعض به، والخوض في المشكلات العقائدية بغير المنهج الذي وضعه الشرع. هذا إضافة إلى أن الجدال مع أصحاب الديانات والمذاهب غير الإسلامية أثار كثيراً من المشكلات العقائدية لدى بعض المسلمين. والذي يهمنا في هذا المقام من تلك الطوائف جميعاً، الجماعات التي تولدت في ظروف البحث عن مشكلة الخلافة كالخوارج والشيعة، وما ارتبط بهما من حركات ومذاهب فكرية.

---

(١) انظر: الفلسفة الصوفية في الإسلام (عبد القادر محمود)، دار الفكر العربي، ط. ثانية، ص ٢٩٩ / ٦٠٤.

الفصل الثاني

الخوارج: نشأتهم، مبادؤهم، أهم فرقهم

نشأة الخوارج :

سبق أن أشرنا إلى أن كلمة خوارج أطلقت على أولئك النفر الذين خرجوا على «علي» بن أبي طالب رضي الله عنه بعد قبوله التحكيم عقب معركة «صِفّين» إذ اعتبر هؤلاء التحكيم خطيئة تؤدي إلى الكفر، ومن ثَمَّ طلبوا من «علي» أن يتوب من هذا الذنب، وانتهى الأمر بأن خرجوا من معسكره. وقد قبل الخوارج هذه التسمية ولكنهم فسروا الخروج بأنه خروج من بيوتهم جهاداً في سبيل الله، وفقاً لقوله تعالى: (ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله)(١). وقد أطلق على الخوارج أيضاً اسم «الشراة» وربما يكونون هم الذين وصفوا أنفسهم بذلك لأنهم يزعمون أنهم باعوا أنفسهم لله كما ورد في قوله تعالى: (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله والله رؤوف بالعباد)(٢). وسموا أيضاً بالحرورية لانحيازهم في أول أمرهم إلى قرية «حروراء» بالقرب من الكوفة، كما سموا أيضاً بالمحكمة لرفعهم شعار «لا حكم إلا لله» والتفافهم حوله(٣).

---

(١) سورة النساء: آية : ١٠٠.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٠٧، وفي هذا المعنى ينسب إلى قطرى بن الفُجاءة، قوله في معركة دولاب :

فلو شهدتنا يوم ذاك وخيلنا تبيح من الكفار كل حريم
رأت فتية باعوا الإله نفوسهم بجنات عدن عنده ونعيم

انظر: الكامل في الأدب (المبرد)، جـ ٢، ص ٢١٨.

(٣) الخوارج في العصر الأموي (نايف محمود معروف)، ص ١٨٧ / ١٩٤. ويقال أن أول من رفع شعار «لا حكم إلا لله» عروة بن أُديَّة، جهر به في وجه الأشعث بن قيس، حينما قرأ كتاب التحكيم على جماعة من اليمنيين، فاعترضه عروة قائلاً: تُحكمون في أمر الله عز وجل الرجال لا حكم إلا لله»، انظر: العقود الفضية في أصول الإباضية (سالم بن أحمد الحارثي)، ص ٣٧ /٣٨، ٤٦. تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٥٥.

ومهما يكن من شيء فإن اسم «الخوارج» في معناه الأول الذي يشير إلى الانشقاق ومفارقة الجماعة ، أصبح الاسم السائر على هذه الجماعة. وإذا كان اسم «الخوارج» قد أطلق على جماعة معينة ظهرت في الفترة التي أعقبت «التحكيم» فإن الاتجاه الخارجي الذي مثله هؤلاء الخوارج قد وردت الإشارة إليه في أحاديث عديدة، كما ظهر أفراد على عهد رسول الله (ﷺ) يمثلون هذه الظاهرة، واعتبروا من ثم سلفاً للخوارج المتأخرين، الأمر الذي أدى ببعض مؤرخي الفرق إلى اعتبار الخروج تياراً عاماً يشير إلى كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين، أو على الأئمة في كل زمان(١). وتشير الأحاديث التي ورد فيها ذكر الخوارج إلى أوصافهم والأمر بقتالهم وذمهم. وقد صَحَّتْ هذه الأحاديث بأوجه عديدة بلغت عشرة أوجه كما ذكر الإمام أحمد بن حنبل، وقد خرجها مسلم في صحيحه وخرج البخاري طائفة منها(٢). وقد أورد كل من البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي سعيد الخدري أنه قال «بعث علي بن أبي طالب إلى رسول الله (ﷺ) من اليمن بذهبة في أديم مقروظ لم تحصل من ترابها، قال فقسمها بين أربعة نفر: بين عيينة بن حصن، والأقرع بن حابس، وزيد الخيل والرابع أما علقمة بن علاثة وأما عامر بن الطفيل. فقال رجل من أصحابه: كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء. فبلغ ذلك النبي (ﷺ) فقال: «ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساء. قال: فقام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ناشز الجبهة كث اللحية محلوق الرأس مشمر الإزار، فقال: يا رسول الله اتق الله. فقال: ويلك، أولست أحق أهل الأرض أن يتقي الله. قال: ثم ولى الرجل، فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله ألا أضرب عنقه، فقال: لا لعلّه أن يكون يصلي، قال خالد: وكم من مُصَلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه. فقال رسول الله (ﷺ): إني لم أومر أن أُنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم: قال ثم نظر إليه وهو مقف وقال: إنه يخرج من ضئضىء(*) هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم

---

(١) الملل والنحل (الشهرستاني)، جـ ١، ص ١١٤.

(٢) مجموع الفتاوي (ابن تيمية)، طبعة أولى ١٣٩٨هـ، مجلد ٣، ص ٢٧٩.

(*) ضئضي جنس، يقال فلان من ضئضىء صدق أو من محتد صدق، انظر، الكامل: (المبرد)، جـ ٢، ص ١٤٢.

من الرمية. قال أظنه قال: لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود(١)». وفي رواية للبخاري عن علي رضي الله عنه أنه قال: إذا حدثتكم عن رسول الله (ﷺ) حديثاً فوالله لأن أخر من السماء أحب إليّ من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة، وإني سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: سيخرج قوم في آخر الزمان حداث الأسنان سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يرمق السهم من الرمية فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة(٢).

وقد ورد في حديث آخر أن الرجل الذي خاطب الرسول عليه الصلاة والسلام هو ذو الخويصرة أو عبد الله بن ذي الخويصرة، وأنه من بني تميم. فقد روى البخاري عن أبي سعيد الخدري قال: «بينا النبي (ﷺ) يقسم جاء عبد الله ابن ذي الخويصرة التميمي فقال: اعدل يا رسول الله، فقال: «ويلك من يعدل إذا لم أعدل»، قال عمر بن الخطاب: دعني أضرب عنقه، قال: «دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر في قذذه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر في رصافه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر في نضيه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرث والدم. آيتهم رجل إحدى يديه، أو قال ثدييه، مثل ثدي المرأة أو قال مثل البَضْعَةِ تَدَرْدَرُ يخرجون على حين فرقة من الناس. قال أبو سعيد أشهد أني سمعت من النبي (ﷺ)، وأشهد أن علياً قتلهم وأنا معه جيء بالرجل على النعت الذي نعته النبي (ﷺ)، قال فنزلت فيه (ومنهم من يلمزك في الصدقات)(٣).

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب «ذكر الخوارج وصفاتهم»، جـ ٣، ص ١١١، صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب «قول الله تعالى: وإلى عاد أخاهم هوداً»، جـ ٤، ص ١٠٨.

(٢) صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين، باب قتل الخوارج والملحدين، جـ ٨، ص ٥١ / ٥٢.

(٣) صحيح البخاري، كتاب استتابة المرتدين، باب «من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفر الناس عنه»، جـ ٨، ص ٥٢ / ٥٣. وقد أورد مسلم نفس الحديث مع اختلاف طفيف في الصيغة، انظر صحيح مسلم جـ ٣، ص ١١٠. وقد أنكر الإباضية المعاصرون ما ذكر في هذا الحديث من أن علامة الخوارج رجل له صفات معينة

وتذكر المصادر أن ذا الخويصرة هذا هو حرقوص بن زهير السعدي الذي ذكره الطبري في الصحابة، وذكر أنه كان له في العراق أثر، وأنه هو الذي فتح سوق الأهواز ثم كان مع علي في حروبه، ثم صار مع الخوارج فقتل معهم⁽¹⁾، وزعم بعضهم أنه ذو الثدية. ويذهب ابن الجوزي إلى أنه أول خارجي خرج في

= ذكرت في الحديث أو أن ذا الخويصرة هو الرجل الذي اعترض على الرسول (ﷺ)، ويقول أحدهم «إن هذه الزيادة لم يروها جابر بن زيد، وهو قد سمع الحديث من أبي سعيد أيضاً أتراه يأخذ من أبي سعيد ويسمع منه ذلك ثم يتولى من كان هذا وصفه، كلا بل هو أورع من ذلك، وقد أدرك عصر الصحابة وسمع من كثير منهم، وإني لأنزه البخاري عن الكذب، ولكنه يأخذ عن أهل الأهواء كالشيعة والمرجئة ثقة بهم وأن لهم أهواء لا يؤمنون معها على نقل يخالف ما هم فيه» انظر: العقود الفضية، ص ٦٧. الجزء الأول من شرح الجامع الصحيح (مسند الربيع بن حبيب)، ص ٥٦ / ٥٧. ويُرَدُّ على هذا بما يلي: أولاً إن الرجال الذين رووا حديث أبي سعيد هذا بهذه الصيغة لم يتهم أحد منهم بأنه صاحب هوى أو من أهل البدع. إذ أن سند هذا الحديث عن عبد الله بن محمد عن هشام عن الزُهْري عن أبي سلمة عن أبي سعيد. ولم يرد أن واحداً من هؤلاء اتهم بالتشيع أو الأرجاء أو القدر أو أيٍّ من أنواع البدع التي ذكرها المحدثون. ثانياً: إن الرواية عن أهل البدع ومدى قبولها، مسألة تناولها علماء الجرح والتعديل وميزوا في هذا الخصوص بين البدعة المكفرة وهذه لا خلاف في رد رواية من يعتنقها. كما لا خلاف في رد رواية من استحل الكذب من أصحاب البدع أياً كانت. أما إن كانت البدعة غير مكفرة ولم يستحل صحابها الكذب، فهناك خلاف في توثيق الرواية الواردة عن طريق أمثال هؤلاء. والمعتمد، كما يقول الحافظ بن حجر، إن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه على ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله»، وبالنسبة للبخاري فقد حصر ابن حجر، في مقدمة فتح الباري من روى عنهم البخاري من أصحاب البدع، وليس فيهم واحد اتهم ببدعة تخرجه من الإسلام أو ثبت أنه كان داعياً لبدعته أو اتهم بعدم الضبط أو عدم الورع انظر: هدى الساري مقدمة فتح الباري (ابن حجر) ص: ٣٨٤ / ٣٨٥، ٤٩٥، ولأراء العلماء في الرواية وعدمها عن أصحاب البدع انظر: تدريب الرواي في شرح تقريب النواوي (جلال الدين بن عبد الرحمن أبي بكر السيوطي)، جـ ١، ص ٣٢٤ / ٣٢٥، كتاب الجرح والتعديل (ابن أبي حاتم الرازي)، ص ٣١ / ٣٤. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (أحمد محمد شاكر) ص ٩٩ / ١٠١.

(١) فتح الباري، جـ ١٢، ص ٢٩٢، قارن: نيل الأوطار (الشوكاني)، جـ ٧، ص ٣٤٦.

الإسلام، وآفته أنه رضي برأي نفسه، ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله (ﷺ)(١).

وقد كان حرقوص هذا أحد الرؤوس التي دبرت الفتنة وشاركت في المؤامرة ضد الخليفة عثمان، إذ كان يقود ثوار البصرة، كما أنه كان من قادة الخوارج الذين انشقوا على «علي» بن أبي طالب، بعد معركة صفين، وكان من أشد الخوارج علي عليّ رضي الله عنه، وجادل علياً لقبوله التحكيم الذي اعتبره خطيئة وذنباً، وطالب علياً بالتوبة منه، وكان حرقوص مع الخوارج الذين قاتلهم علي وقتل في معركة النهروان سنة سبع وثلاثين(٢).

ورغم الارتباط الفعلي بين ذي الخويصرة وبين الخوارج، فإن الخوارج لم يظهروا كجماعة إلا بعد حادثة «التحكيم» حيث فارقوا الجماعة وانحازوا إلى حروراء وعينوا شبث بن ربعي التميمي ليكون أميراً عليهم للقتال، وجعلوا عبد الله بن الكواء اليشكري أميراً للصلاة. وأعلنوا أن الأمر شورى بعد الفتح والبيعة لله عز وجل، وشبهوا هجرتهم من الكوفة إلى حروراء بهجرة الرسول من مكة إلى المدينة. ورغم اتخاذ الخوارج هذا الموقف العدائي من أمير المؤمنين وجماعة المسلمين، فإن الخليفة علياً حاول أن يقنعهم بالرجوع إلى صوابهم فبعث إليهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ليناظرهم. وحينما سألهم ابن عباس عن الأسباب التي دفعت بهم إلى مفارقة معسكر الخليفة قالوا بأنهم نقموا عليه ثلاثة أمور :

١ ــ أنه بقبوله «التحكيم» قد حكم الرجال في أمر الله الذي يقول عنه تعالى: (إن الحكم إلا لله) فأخطأ بهذا، وكان ينبغي أن يستمر في القتال حتى يظهر حكم الله.

٢ ــ أنه قاتل أصحاب «الجمل» وقتلهم، وفي نفس الوقت لم يسبهم ولم يأخذ غنائمهم، بل إنه نهى عن قتل مُدْبِرِهم والإجهاز على جريحهم وغنيمة أموالهم وذراريهم، وقال الخوارج إنه ليس في كتاب الله إلا مؤمن أو كافر، فإن كان هؤلاء مؤمنين لم يحل قتالهم، وإن كانوا كفاراً أبيحت دماؤهم وأموالهم.

---

(١) تلبيس إبليس (ابن الجوزي)، ص ٩٠.

(٢) تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٧٢، تاريخ من دفن في العراق من الصحابة (علي بن الحسن الهاشمي الخطيب)، ص ١١١ / ١١٢.

٣ ــ وأخيراً فإن علياً بقبوله «التحكيم قد محا نفسه عن إمرة المؤمنين»(*)، وفي رأيهم أنه إن لم يكن أمير المؤمنين فإنه لأمير الكافرين(١).

وقد بين لهم ابن عباس خطأهم في هذه الآراء وما استنتجوه منها من نتائج وما بنوه عليها من أحكام، وذكر لهم أن الله أوجب التحكيم في أمور هي أهون من حقن دماء المسلمين كحالة الزوجين إذا خيف الشقاق بينهما، إذ ورد في القرآن (فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها) [سورة النساء، الآية ٣٥]، وقال: (إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما). كما أمر تعالى أن يحكم في الصيد بجزاء (مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم)، فمن أنكر التحكيم مطلقاً فقد خالف كتاب الله. وذكر ابن عباس لهم، أن التحكيم في أمر أميرين لأجل حقن دماء المسلمين أولى من التحكيم في أمر الزوجين والتحكيم لأجل الصيد. أما بالنسبة للقضية الثانية، فقد أشار ابن عباس إلى أنه كان من ضمن القوم المقاتلين في معركة «الجمل» أم المؤمنين عائشة. فهل يسبى الخوارج أمهم، أم ينكرون أنها أمهم؟ وقال لهم ابن عباس: فوالله لئن قلتم ليست بأمنا خرجتم من الإسلام ووالله لئن قلتم لنسبينها ونستحل منها ما نستحل من غيرها لقد خرجتم من الإسلام. فأنتم بين ضلالتين لأن الله تعالى قال: (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم)(٢) وخطأ الخوارج في هذه المسألة ــ كما يقول ابن تيمية ــ ظنهم أن من كان مؤمناً لم يبح قتاله بحال، وهذا خلاف القرآن الذي وصف الطوائف المتقاتلة بالإيمان في قوله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما...)، وقوله تعالى: (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم). فأخبر الله تعالى بأنهم مؤمنون مقتتلون، ودل القرآن على إيمانهم وأخوتهم مع وجود الاقتتال

(*) يقال إن علياً حينما كتب بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام ورد فيه: هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين علي ومعاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا: اثبتوا اسمه واسم أبيه، فأجاب علي إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج: انظر: تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٥٢، الكامل (ابن الأثير)، جـ ٣، ص ٣١٩ / ٣٢٠، البداية والنهاية (ابن كثير)، جـ ٧، ص ٢٧٧، فتح الباري (ابن حجر)، جـ ١٢، ص ٢٨٤.

(١) تلبيس إبليس (ابن الجوزي)، ص ٩١ /٩٢، انظر الفتاوي (ابن تيمية)، جـ ١٩، ص ٨٩ / ٩٢، تاريخ الطبري جـ ٥، ص ٦٤ ــ ٦٦، الكامل في التاريخ (ابن الأثير)، جـ ٣، ٣٢٦ / ٣٢٨.

(٢) سورة: الاحزاب، آية: ٦.

والبغي وأنه يأمر بقتال الباغية حيث أمر الله به. وأما المشكلة الثالثة، وهي: القول بأن علياً محا عن نفسه أمير المؤمنين، فقد رد عليهم ابن عباس بأنه ليس في هذا شيء يؤخذ على «علي» إذ أن الرسول عليه الصلاة والسلام، الذي هو أفضل من «علي»، محا عن نفسه صفة الرسالة التي هي منزلة أفضل من منزلة إمرة المؤمنين، وذلك حينما قال لعلي في صلح الحديبية أكتب لهم كتاباً فكتب علي: هذا ما اصطلح عليه محمد رسول الله فقال المشركون: والله ما نعلم أنك رسول الله، لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك. فقال رسول الله (ﷺ): اللهم إنك لتعلم إني رسول الله: أمح يا علي واكتب هذا ما اصطلح عليه محمد ابن عبد الله. فوالله لرسول الله خير من علي وقد محا نفسه(١). بهذه الحجج القوية استطاع ابن عباس(٢)، أن يرد طائفة كبيرة من الخوارج إلى الحق والصواب، ويقال إنه لما عاد

---

(١) تلبيس إبليس (ابن الجوزي)، ص ٩٢، الفتاوي (ابن تيمية)، جـ ١٩، ص ٨٩ / ٩١. نيل الأوطار (الشوكاني)، جـ ٧، ص ٣٤٩.

(٢) قد نسب البغدادي هذه المناظرة مع الخوارج إلى علي نفسه، انظر: الفرق بين الفرق، (البغدادي)، ص ٧٨ / ٧٩، وربما كان علياً هو الذي قرر أصول هذه الأجوبة أولاً ثم أرسل ابن عباس بها. ويؤيد هذا ما أورده ابن حجر عن أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة مرجعه من العراق ليالي قتل علي. فقالت له عائشة تحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم علي. قال إن علياً لما كاتب معاوية وحكّما الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس، فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة، وعتبوا عليه فقالوا: انسلخت من قميص ألبسكه الله ومن اسم سماك الله به، ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم إلا لله. فبلغ ذلك علياً فجمع الناس فدعا بمصحف فجعل يضربه ويقول: أيها المصحف حدث الناس فقالوا ماذا إنسان؟ إنما هو مداد وورق، ونحن نتكلم بما روينا منه. فقال: كتاب الله بيني وبين هؤلاء، يقول الله في امرأة رجل «فإن خفتم شقاق بينهما»، الآية. وأمة محمد أعظم من امرأة رجل، ونقموا على أن كاتبت معاوية وقد كاتب رسول الله (ﷺ) سهيل بن عمرو «ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة». ثم بعث إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف منهم عبد الله بن الكواء. فبعث إلى الآخرين أن يرجعوا فأبوا. فأرسل إليهم: كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دماً حراماً، ولا تقطعوا سبيلاً، ولا تظلموا أحداً، فإن فعلتم نبذت إليكم الحرب قال عبد الله بن شداد: فوالله ما قاتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام.

فتح الباري، جـ ١٢، ص ٢٩٦. وينسب ابن أبي الحديد أيضاً هذه المناظرة إلى علي، انظر، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد)، جـ ٢، ص ٢٧٥. ويذكر المبرد أن

ابن عباس إلى علي سأله عن الخوارج إن كانوا منافقين. فقال ابن عباس: «والله ما سيماهم بسيماء المنافقين، إن بين أعينهم لأثر السجود وهم يتأولون القرآن(١)». وقد أطمع هذا علياً في إقناعهم وهدايتهم فخرج إليهم بنفسه وذكَّرهُم بموافقتهم السابقة على الهدنة، وكيف أنهم هم الذين حملوه على قبول التحكيم على كره منه، فاعترفوا بذلك قائلين: إنهم أذنبوا بذلك وتابوا وطلبوا منه أن يفعل ذلك. وأخيراً عادوا معه إلى الكوفة وأشاعوا بين الناس أن علياً رجع عن «التحكيم» وتبين له خطؤه، فلما كذبهم علي في زعمهم هذا خرجوا عليه ثانية وأصبحوا يرددون أن «لا حكم إلا لله». فلما سمع علي نداءهم قال: كلمة حق أُريدَ بها باطل». واتخذ معهم، رغم هذا، سياسة لينة محاولاً إقناعهم بالحجة، وقال لهم: أما وإن لكم عندي ثلاثاً ما صحبتمونا، لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تبدأونا»(٢).

وقبل أن يحين موعد «التحكيم» جاء بعض الخوارج إلى علي طالبين منه الرجوع عن التحكيم والعودة إلى القتال بعد أن يعلن توبته عن خطيئته، فلم يجبهم إلى ذلك مؤكداً أنه لا يخلف العهد والميثاق، وإنه يستجيب إلى أمر الله الذي يقول (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً)(٣). ولما بعث علي أبا موسى الأشعري «للتحكيم» ضاق الخوارج بهذا وقرروا الانفصال عنه وتكوين إمارة مستقلة وتعيين أمير عليهم، وعرضوا الأمر على بعض زعمائهم فرفضوا. وقبلها أخيراً عبد الله بن وهب الراسبي قائلاً: «هاتوها فوالله ما أقبلها رغبة في الدنيا، ولا فراراً من الموت، ولكن أقبلها لما أرجو فيها من عظيم الأجر» وبايعوه أميراً لهم في العاشر من شهر شوال عام ٣٧هـ، ونزلوا النهروان وكتبوا إلى أصحابهم أن يوافوهم بها ويتجمعوا هناك(٤).

= علياً ناظر الخوارج بعد مناظرة ابن عباس لهم، ويورد نصاً قريباً من النص المذكور أعلاه، انظر الكامل (المبرد) جـ ٢، ص ١٣٥ / ١٣٦.

(١) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد)، جـ ٢، ص ٣١٠.

(٢) تاريخ الطبري، جـ ٥ ص ٧٣. الكامل في التاريخ، جـ ٣، ص ٣٣٤ / ٣٣٦.

(٣) سورة النحل: آية ٩١.

(٤) تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٧٢ / ٧٥.

وبعد أن صدر قرار التحكيم وتبين أنه لم يحسم النزاع(١)، بدأ علي يستعد لغزو الشام ورد المخالفين إلى صفوف الجماعة. ولكن ظهر من بين أصحابه من نادي بضرورة القضاء أولاً على الخوارج قبل التوجه لقتال أهل الشام. واستطاع «علي» أن يقنع هؤلاء بأنَّ الخطر الحقيقي يكمن في الشام، وأن قتال معاوية أولى من قتال هذه الفئة الخارجة، واقتنع أصحاب علي بذلك. ولكن ورد إلى علي نبأ إفساد الخوارج في الأرض واستحلالهم لدماء المسلمين وأموالهم، وقتلهم عبدالله بن خباب بن الأرت، الذي لقوه في طريقهم وقالوا له: هل سمعت من أبيك حديثاً عن رسول الله (ﷺ) تحدثناه. قال نعم سمعت أبي يحدث عن رسول الله (ﷺ) أنه ذكر فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي، والماشي خير من الساعي فإذا أدركتَ ذلك فكن عبدالله المقتول. ثم سألوه عن رأيه في أبي بكر وعمر فذكرهما بكل خير، وسألوه عن عثمان في أول خلافته وآخرها فجعله محقاً في أولها وآخرها، وعن علي قبل التحكيم وبعده فقال: «إنه أعلم بالله منكم وأشدَّ توقياً على دينه، وأنفذ بصيرة. فأخذوا عليه بذلك أنه لا يتبع الهدى، فقدموه إلى شفير النهر فذبحوه وبقروا بطن أم ولده عمَّا في بطنها، وكانت حبلى، ثم قتلوا بعض النسوة وأخذوا يعترضون الناس ويقتلون الأطفال(٢)»،

---

(١) وقد وردت عدة روايات حول التحكيم حاولت أن تصور أبا موسى الأشعري بالرجل الضعيف، وأن تصف عمرو بن العاص بالمكر والدهاء، وهي روايات باطلة لا أساس لها. والصحيح أن الحكمين اتفقا على رد الأمر (أي أمر الخلاف بين علي ومعاوية)، وجعله في النفر الذين توفي رسول الله (ﷺ) وهو عنهم راض. ليقرروا فيه رأيهم. وليس المراد بالأمر هنا الخلاف حول الخلافة كما فهم البعض. انظر: في النظام السياسي للدولة الإسلامية (محمد سليم العوا) ص: ١٠٢ / ١٠٥، العواصم من القواصم ص ١٧٢ / ١٨١. ويؤيد هذا ما ذهب إليه الغزالي من أن ما جرى بين معاوية وعلى رضى الله عنهما، كان مبنياً على الاجتهاد لا منازعة من معاوية في الإمامة إذ ظن علي رضي الله عنه أن تسليمه قتلة عثمان مع كثرة عشائرهم واختلاطهم بالعسكر يؤدي إلى اضطراب أمر الإمامة في بدايتها، فرأى التأخير اصوب، وظن معاوية أن تأخير أمرهم مع عظم جنايتهم يوجب الإغراء بالأئمة ويعرض الدماء للسفك وقد قال أفاضل العلماء: كل مجتهد مصيب، وقال قائلون: المصيب واحد، ولم يذهب إلى تخطيئة على ذو تحصيل أصلاً: انظر احياء علوم الدين (أبو حامد الغزالي) جـ ١، ص ١٠٢.

(٢) نص الحديث المذكور ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل، جـ ٥، ص ١١٠، تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٨١/٨٢. تلبيس إبليس (ابن الجوزي)، ص ٩٣. الكامل (ابن الأثير)، جـ ٣، ص ٣٤١/٣٤٢.

فبعث إليهم «علي» الحارث بن مرة العبدي ليأتيه بخبرهم فقتلوه أيضاً. حينئذ لم يجد علي بُدًّا من الاستجابة لطلب أتباعه الذين رأوا ضرورة المسير إلى الخوارج ليفرغوا منهم قبل التوجه إلى الشام. ولما قابل «علي» الخوارج طلب منهم تسليم قتلة عبدالله بن خباب للقصاص منهم، فقالوا كلنا قتلناه(١)، فصمم على قتالهم بعد أن تبين له إنهم الفئة الخارجة التي أشار إليها الرسول عليه الصلاة والسلام في أحاديثه، وخطب عليٌّ أصحابه وأخبرهم بما سمع عن رسول الله (ﷺ) في شأن الخوارج، وقال: هم هؤلاء القوم سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على سرح الناس. وهكذا كانت موقعة «النهروان» التي أبيد فيها الخوارج ولم ينج منهم إلا نفر قليل(٢).

ولكن معركة «النهروان» لم تضع نهاية للخوارج بل أذكت في من بقي منهم روح القتال وكانت ذكرى تلك الموقعة دافعاً لهم إلى مزيد من العنف، الأمر الذي أدى بهم إلى التخطيط لاغتيال «علي» وتنفيذ ذلك. ولما جاءت الدولة الأموية استمر الخوارج كقوة مناهضة لها، وخاضوا كثيراً من المعارك الانتحارية ضد جيوش الأمويين وولاتهم، وظهرت فرق خارجية عديدة كالأزارقة والنجدات والصفرية والعجاردة والإباضية وغيرهم، ولما تولى الخلافة عمر بن عبدالعزيز حاول أن يردهم إلى الحق(٣)، كما حاول علي بن أبي طالب من قبل، إذ رأى من بينهم كما قال: أناسا قد ضلوا فضلوا، وأنهم كانوا يبغون الحق فأخطأوا سبيله. ولكنه في النهاية يئس من إصلاحهم وردهم إلى الصواب، ومن ثم لم يكن أمامه إلا قتالهم وحربهم. وهكذا استمر الخوارج شوكة في جنب الدولة الأموية يجهدون ويجاهدون في سبيل إسقاطها وتقويض أركانها، واستطاعوا في بعض الأحيان أن يبسطوا نفوذهم على أرض فارس والعراق وبعض مناطق من اليمن والجزيرة، وقابلهم الأمويون عنفاً

---

(١) يذهب صاحب «العقود الفضية في أصول الإباضية» إلى أن عبد الله بن خباب قتلته فئة انضمت فيما بعدُ إلى الخوارج حينما طولبوا بدمه، يريد بذلك تبرئة الخوارج من دمه. ولكن لا يمكن انكار أن الخوارج إن لم يقتلوه فقد حموا قاتليه، إضافة إلى أن هذا القول يخالف كل الروايات الواردة في هذه القصة. انظر: العقود الفضية، ص ٦٣.

(٢) تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٨١ / ٨٣، الفتاوي (ابن تيمية)، جـ ٤، ص ٥٠٠ / ٥٠١.

(٣) انظر: مروج الذهب (المسعودي)، جـ ٣، ص ٢٠٠ / ٢٠٢.

بعنف وحاولوا سحقهم بكل قسوة وشدة حتى انكسرت شوكتهم. ورغم هذا قام الخوارج بثورات عديدة في أنحاء متفرقة من الدولة العباسية، فخرج الإباضية في عمان بقيادة الجلندي ضد جيوش السفاح وراح ضحية هذه الحرب قرابة العشرة آلاف(١). وفي عهد المنصور قاد ملبد بن حرملة الشيباني، الخوارج بالجزيرة عام ١٣٨هـ وقتل منهم عدد كبير(٢). وفي المغرب الإسلامي (تونس) وما حولها قاد الخوارج بقيادة أبي حاتم الأباضي حرباً ضد جيوش العباسيين، دامت خمسة عشرة سنة وقتل فيها خلال ٣٧٥ موقعة ما يربو على الثلاثين ألفاً(٣). وفي عهد المهدي خرج يوسف بن إبراهيم المعروف بالبرم بخراسان(٤)، كما خرج يس التميمي بالموصل واستولى على ديار ربيعة والجزيرة(٥)، وفي عهد الرشيد خرج الصحصح بالجزيرة وغلب على ديار بكر(٦)، كما شهد عهده أيضاً ثورة الوليد بن طريف بالجزيرة وكانت من أعنف ثورات الخوارج التي شهدها عصر العباسيين(٧).

المبادىء العامة للخوارج :

لم تكن للخوارج مبادىء عامة قرروها والتقوا حولها، بل رفعوا في بداية أمرهم شعارات التفوا حولها وتحمسوا لها وقاتلوا في سبيل تحقيقها: كقولهم «لا حكم إلا لله»، وتكفيرهم لمخالفيهم واستباحة قتلهم وقتالهم. ومن خلال ممارساتهم تكونت للخوارج آراء عامة حول المشكلات التي أثاروها أو كانوا طرفاً في إثارتها، كمشكلة الإمامة، ومشكلة مرتكب الكبيرة والحكم عليه كفراً وإيماناً.

أما مشكلة الإمامة فلم تكن للخوارج نظرية واضحة حولها كتلك التي للشيعة حول أئمتهم، أو كتلك التي لعامة المسلمين حول من يلي أمر المسلمين والشروط التي ينبغي توفرها فيه. بل اعتبر شعارهم «لا حكم إلا لله»؛ تحللاً من

---

(١) تاريخ الطبري، جـ ٧، ص ٤٦٢ / ٤٦٣، الكامل في التاريخ، جـ ٥، ص ٤٥٢.

(٢) تاريخ الطبري، جـ ٧، ص ٤٩٨ / ٤٩٩، الكامل في التاريخ، جـ ٥، ص ٤٨٢، ٤٨٥ / ٤٨٦.

(٣) الكامل في التاريخ، جـ ٥، ص ٥٩٩ / ٦٠٢.

(٤) تاريخ الطبري، جـ ٦، ص ١٢٤، الكامل في التاريخ، جـ ٦، ص ٤٣.

(٥) الكامل في التاريخ جـ ٦، ص ٧٨.

(٦) المرجع نفسه، جـ ٦، ص ١١٢.

(٧) المرجع نفسه ص ١٤١ ــ ١٤٣.

الالتزام بإمرة معينة، ومن ثم رد عليهم علي رضي الله عنه بقوله: «كلمة حق يراد بها باطل، نعم إنه لا حكم إلا لله، ولكن هؤلاء يقولون لا إمرة إلا لله، وأنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع بها الفاجر، ويبلغ الله فيها الأجل ويجمع به الفيء ويقاتل به العدو وتأمن به السبل ويؤخذ به للضعيف من القوى حتى يستريح بر ويستراح من فاجر»(١).

وقد ذهب النجدات من الخوارج إلى أنه لا حاجة إلى إمام إذا أمكن للناس أن يتناصفوا فيما بينهم، فإن هم رأوا أن ذلك (التناصف) لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه جاز(٢). فإقامة الإمامة إذن عند النجدات ليست واجبة شرعاً بل هي من الأمور الجائزة وإذا وجبت فإنما تجب بحكم الحاجة والمصلحة. وإذا ما استثنينا هذا الرأي الذي نادى به النجدات، نجد أن الخوارج حينما انحازوا إلى حروراء نصبوا أميراً للصلاة وأميراً للحرب، ثم اختاروا لهم أميراً حينما قال لهم أحد زعمائهم: «لا بد أن تولوا رجلاً منكم فإنكم لا بد لكم من عماد وسناد وراية تحفون بها وترجعون إليها(٣)». واختاروا من ثم عبدالله بن وهب الراسبي واعتبروه الإمام الشرعي والخليفة المنتخب. ويذكر ابن أبي الحديد أن الخوارج كانوا في بدء أمرهم يقولون «لا إمرة» ويذهبون إلى أنه لا حاجة إلى إمام، ثم رجعوا عن ذلك القول لما أمّروا عبدالله بن وهب الراسبي(٤).

وقد التزموا في اختيار أميرهم مبدأ الشورى والحرية، وذهبوا إلى أن هذا الاختيار حق لعامة المسلمين، وأن الخليفة يستمر في وظيفته ما قام بالعدل وأقام الشرع وابتعد عن الخطأ والزيغ فإن حاد وانحرف وجب عزله أو قتله. وقد ذهب الخوارج إلى أن منصب الخلافة حق متاح لأي مسلم كفؤ عربياً كان أم أعجمياً، قرشياً كان أم من بقية العرب، بل فضلوا أن يكون الخليفة غير قرشي ليسهل عزله أو قتله إن خالف الشرع أو حاد عن الحق، إذ لن تكون له عصبة تحميه. وقد اختاروا بناءً على ذلك أميراً لهم من غير قريش وهو عبدالله بن وهب الراسبي. ورغم دعوة الخوارج إلى المساواة بين العرب والعجم فإننا نجد أن معظم أمرائهم

---

(١) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد)، جـ ٢، ص ٢١.

(٢) الملل والنحل (الشهرستاني)، جـ ١، ص ١٢٤.

(٣) الكامل في التاريخ (ابن الأثير)، جـ ٣، ص ٣٣٥ / ٣٣٦.

(٤) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد)، جـ ٢، ص ٣٠٨.

كانوا من العرب، ويقال إنه حينما بايع النجدات بعد خلعهم لنجدة ثابت الثمار، وهو غير عربي، قالوا لا يقوم بأمرنا إلا رجل من العرب» واختاروا بدلا منه أميراً لهم عربياً، وشاركهم ثابت نفسه في الاختيار(١). وكما رفض الخوارج مبدأ أن تكون الخلافة في قريش، فإنهم بالمثل رفضوا قصر الخلافة على آل البيت، أو أن تكون الخلافة بالتعيين أو الوصية كما ذهب الشيعة. والشرط الوحيد الذي وضعوه لتولي الخلافة أن يكون المرء كفؤاً لتولي المنصب، وقالوا: «وإنما ينبغي أن يلي أمر المسلمين إذا كانوا سواء في الفضل، أبصرهم بالحرب وأفقههم في الدين، وأشدهم اضطلاعاً بما حمل»(٢).

وأما المبدأ الثاني للخوارج وهو اعتبار مرتكب الكبيرة كافراً فقد بني الخوارج رأيهم فيه على قولهم إن العمل بأوامر الدين والانتهاء عن ما نهى عنه جزء من الإيمان، فمن عطل الأوامر وارتكب النواهي لا يكون مؤمناً بل كافراً إذ الإيمان لا يتجزأ ولا يتبعض. ولم يقف الخوارج عند هذا الحد بل اعتبروا الخطأ في الرأي ذنباً واتخذوا هذا مبدأ للتبرىء والولاية فمن ارتكب خطأ تبرأوا منه وعدوه كافراً، ومن اتبع رأيهم وسلم من الذنوب في ظنهم تولوه، وبناء على ذلك تولوا أبا بكر وعمر وعثمان في سنِّيه الأولى وعلياً قبل التحكيم، وتبرأوا من عثمان في سنِّيه الأخيرة لأنه — في زعمهم — غير وبدل ولم يسر سيرة أبي بكر وعمر، وحكموا بكفره، وتبرأوا من علي حينما قبل «التحكيم» وحكموا أيضاً بكفره، كما تبرأوا وكفروا كلاً من طلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة وأبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص ومعاوية وحكام بني أمية(٣). وقد سيطرت فكرة التولي والبراءة هذه على تفكير الخوارج وكانت نقطة الخلاف الوحيدة بينهم وبين الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز حينما ناقش أمراءهم وأقروا بعدالته وأنه يختلف عمن سبقه، في أنه رد المظالم، وعدل بين الرعية، ولكنهم أخذوا عليه أنه لم يعلن البراءة من آل بيته السابقين(٤). ومن ثم لم يدخلوا في طاعته وينضموا إلى صفوف الجماعة المسلمة.

---

(١) الخوارج في العصر الأموي، ص ٢١٦.

(٢) تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ١٧٥.

(٣) الفرق بين الفرق، ص ٧٢ / ٧٤. الفتاوي (ابن تيمية)، جـ ٤، ص ٤٦٧ / ٤٦٨.

(٤) مروج الذهب (المسعودي)، جـ ٣، ص ٢٠٠ / ٢٠٢، سيرة عمر بن عبد العزيز (ابن الجوزي)، ص ٧٧ / ٧٨.

ويذهب الأباضية المعاصرون إلى أن البراءة من العاصي يقصد بها هجرانه وبغضه على معصيته، مستندين في ذلك إلى فعل النبي (ﷺ) في الثلاثة الذين خلفوا حتى إذ ضاقت عليهم الأرض بما رحبت إلخ وأحاديث المحبة للمطيع والبغض للعاصي(١).

والذي أدى بالخوارج إلى مثل هذه الآراء هو سوء فهمهم للقرآن، فهم لم يقصدوا معارضته، ولكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنَّه يُوجب تكفير أرباب الذنوب، إذ كان المؤمن هو البر التقي، فمن لم يكن براً تقياً فهو كافر مخلد في النار، ثم قالوا: إن عثمان وعلياً ومن والاهما ليسوا بمؤمنين لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله. فكانت بدعة الخوارج لها مقدمتان ـــ كما يقول ابن تيمية ـــ الأولى أن من خالف القرآن بعمل أو رأي أخطأ فيه فهو كافر. والثانية أن عثمان وعلياً ومن والاهما كانوا كذلك، وكلا المقدمتين خطأ(٢). وقد استشهد الخوارج في هذا المقام ببعض الآيات القرآنية مثل قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين)(٣). وقالوا إن الله وصف تارك الحج بالكفر، وترك الحج ذنب، فإذن كل مرتكب للذنب كافر. واستشهدوا أيضاً بالآيات التالية: (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه، فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون)(٤). وقالوا إن الفاسق لا يجوز أن يكون ممن ابيضت وجوههم فوجب أن يكون ممن اسودت وجوههم ووجب من ثم أن يسمى كافراً. وأيضاً يقول الله تعالى (وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة، ووجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قترة، أولئك هم الكفرة الفجرة)(٥)، والفاسق على وجهه غبرة فوجب أن يكون من الكفرة(٦).

وهذه الآيات التي استشهد بها الخوارج واضح فيها تمسكهم بظواهر النصوص، ومحاولة فهمها من غير اعتبار للآيات الأخرى التي تصف مرتكب

---

(١) العقود الفضية، ص ٢٨٩ / ٢٩٠.

(٢) الفتاوي (ابن تيمية)، جـ ١٣، ص ٣٠ / ٣١.

(٣) سورة آل عمران: آية ٩٧.

(٤) سورة آل عمران: آية ١٠٦.

(٥) سورة عبس: آية ٣٨ ـــ ٤٢.

(٦) العقود الفضية، ص ٢٨٨.

الكبيرة بأنه مؤمن، ومن غير اعتبار لعمل الرسول عليه الصلاة والسلام وسنته التي تبين القرآن وتفسره. وهذه الآيات التي احتج بها الخوارج تصف حال المؤمنين والكفار في الآخرة، فبينما تبيض وجوه المؤمنين ويعلوها البشر، تسود وجوه الكفار وتعلوها الغبرة⁽¹⁾، فالحديث فيها ليس عن عصاة المؤمنين، كما أن آية الحج ليس الكفر فيها وصفاً لمن لم يحج، إنما الكفر فيها وصف لمن أنكر فريضة الحج وجحد وجوبها⁽²⁾.

وقد أدرك علي بن أبي طالب رضي الله عنه خطأ منهج الخوارج في فهم القرآن وعدم اعتمادهم على السنة التي تبين نصوصه. ومن ثم جادلهم حينما جادلهم، وأوصى رسله بأن يجادلوهم لا بنصوص القرآن فحسب، بل أورد لهم عمل الرسول عليه الصلاة والسلام وسنته. وبين لهم أن الخطأ في العمل لا يقتضي الكفر حيث إن الرسول عليه الصلاة والسلام رجم الزاني المحصن ثم صلى عليه وورثه أهله. وقتل القاتل وورث ميراثه أهله. وقطع يد السارق وجلد الزاني غير المحصن ثم قسم عليهما من الفيء ونكحا المسلمات. فأخذهم رسول الله ﷺ بذنوبهم وأقام حق الله فيهم ولم يمنعهم سهمهم من الإسلام، ولم يخرج أسماءهم من بين أهله⁽³⁾. وهكذا نجد أن أسلاف الخوارج كما يقول ابن حزم: كانوا أعراباً قرأوا القرآن قبل أن يتفقهوا في السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ، ولم يكن فيهم أحد من الفقهاء لا من أصحاب ابن مسعود ولا أصحاب عمر... ولهذا تجدهم يكفر بعضهم بعضاً عند أقل نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها»⁽⁴⁾.

فـرق الخـوارج :

تفرقت الخوارج إلى عدة فرق بلغ بها بعض كتاب الفرق العشرين، ومما يلاحظ أن الخلاف بين هذه الفرق لم يكن في أمور خطيرة تؤدي إلى الانشقاق وتكوين فرقة مستقلة، بل إن معظم نزاعاتهم كانت تدور في كثير من الأحيان حول أمور فرعية. ومن ذلك العدد الذي ذكره كتاب الفرق يمكن أن نشير إلى

---

(1) انظر: تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، جـ ١، ص ٣٩٠، جـ ٤، ص ٤٧٤.

(2) المرجع نفسه، جـ ١، ص ٣٨٦.

(3) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد)، جـ ٨، ص ١١٢.

(4) الفصل في الملل والأهواء والنحل (ابن حزم)، جـ ٤، ص ١٥٦.

أهم فرق الخوارج المتمثلة في؛ المحكمة الأولى، الأزارقة، النجدات، الصفرية، الإباضية، رغم أن بعض الإباضية المعاصرين ينكرون نسبة هذه الفرقة إلى الخوارج. ويؤيد هذا التقسيم ما ذكره الأشعري من أن أصل قول الخوار ج إنما هو قول الأزارقة والإباضية والصفرية والنجدية، وكل الأصناف سوى الأزارقة والإباضية والنجدية فإنما تفرعوا عن الصفرية(١). كما يؤيده قول أبي العباس، الناشيء الأكبر. «الخوارج أربعة أصناف: الأزارقة أصحاب نافع بن الأزرق، والنجدية، أصحاب نجده بن عامر الحنفي، والإباضية أصحاب عبدالله بن إباض، والصفرية أصحاب عبدالله بن صفار، ومن هذه الأصناف الأربعة تتشعب فرق الخوارج كلها»(٢).

المحكمة الأولى :

يشار بالمحكمة الأولى إلى أولئك الذين خرجوا على الخليفة علي بن أبي طالب ورفعوا شعار «لا حكم إلا لله» والتفوا حوله، ويجمعهم كما يقول البغدادي تكفير علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضي بالتحكيم وصوّب الحكمين أو أحدهما، والخروج على السلطان الجائر، هذا مع اختلافهم في تكفير مرتكب الكبيرة إذ أن النجدات لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم(٣). وقد أشرنا من قبل(٤)، إلى موقف هؤلاء الخوارج مع علي ومحاولته إقناعهم ثم تآمرهم على اغتياله. وكيف أنهم قادوا عدة ثورات وحملات إرهابية على عهد الخليفة معاوية رضي الله عنه. ثم انفرط عقدهم إلى عدة جماعات غلا بعضها وتطرف ونهج بعض منها نهجاً معتدلاً.

الأزارقة :

هم أتباع أبي راشد نافع بن الأزرق الحنفي، وكان نافع كما يُذْكر على قدر كبير من الشجاعة، وعلى معرفة بالقرآن ومقدرة على الخطابة، ويقال إنه كان ينتجع عبدالله بن عباس وهو بمكة يسأله عن تفسير القرآن، وفي إحدى المرات أخذ نافع يسأل ابن عباس عن المفردات اللغوية في القرآن الكريم حتى ملّه ابن

---

(١) مقالات الإسلاميين، ص ١٠١.

(٢) مسائل الامامة (الناشيء الاكبر) ص: ٦٨.

(٣) الفرق بين الفرق، ص ٧٣.

(٤) انظر ما سبق ص ٥٥ وما بعدها.

عباس وضجر منه(١). وذهب نافع ومعه رؤساء الخوارج وجماعات منهم إلى مكة في عهد ابن الزبير، حينما هددها جيش مسلم بن عقبة، ليمنعوا حرم الله تعالى، ويدافعوا عنه كما قالوا، ولم يُظْهِر ابن الزبير معارضة لهم، ومن ثم قاتلوا معه مسلم بن عقبة ولكن لم يبايعوه. ثم قرروا اختبار ابن الزبير ومعرفة رأيه، وقالوا: ندخل إلى هذا الرجل فننظر ما عنده، فإن قدم أبا بكر وعمر وبريء من عثمان وعلي وكفر أباه وطلحة بايعناه، وإن تكن الأخرى ظهر لنا ما عنده فتشاغلنا بما يجب علينا. وتبين للخوارج، بعد لقائهم بابن الزبير، أنه يخالفهم الرأي وأنه يتولى عثمان ولا يكفر الصحابة رضوان الله عليهم، ومن ثم تفرقوا عنه وفارقوه(٢). فصارت طائفة منهم إلى البصرة، وطائفة إلى اليمامة(٣)، وكان نافع بن الأزرق، ممن ذهب إلى البصرة، حيث جهر ببعض آرائه المتطرفة، والتي فارقه بسببها طوائف من الخوارج، كقوله بكفر مخالفيه، ومعاملتهم معاملة الكفار، وبراءته من القعدة، وتكفير كل من لم يهاجر إلى معسكره(٤). ويذكر الأشعري أن نافع هو الذي أحدث أول خلاف بين جماعة الخوارج، وسبب ذلك، كما يُحكى، أن امرأة خارجية من أهل اليمن تزوجت أحد الموالي من الخوارج، فلما عيَّرها أهلها بذلك خيرت زوجها بين ثلاثة أمور: الهجرة إلى معسكر الخوارج حتى يكونا في مأمن، أو أن يخبئها عن قومها، أو يخلي سبيلها، فاختار زوجها فراقها. فأجبرها أهلها على الزواج من ابن عم لها غير خارجي، ولما بلغ أمرهما الخوارج اختلفوا، فذهب بعضهم إلى أنهما لم يكن لهما أن يختارا غير الخروج واللحاق بمعسكر الخوارج، وتبع نافع بن الأزرق هذا الرأي، وتبرأ ممن قال بالتقية وأجاز لهما القعود. وقد سميت هذه الجماعة التي اتبَّعت نافع في رأيه هذا وما تبعه من آراء

---

(١) الكامل في الأدب (المبرّد)، جـ ٢، ص ١٣٧، ١٦٣ / ١٦٤. انظر أيضاً، الاتقان في علوم القرآن (السيوطي) جـ ١ ص: ١٥٨ — ١٧٥، وأيضاً مسند الربيع بن حبيب، جـ ٣، ص: ٢١ / ٢٢. حيث أورد نص حوار جرى بين نافع بن الأزرق وابن عباس، سأل فيه نافع ابن عباس عن بعض مسائل العقيدة وعن كيفية الله تعالى، فاستعظم ابن عباس السؤال وبين لنافع خطأ السؤال لأن الله سبحانه لا كيف له ولا تبلغ القلوب كنه عظمته وجلاله.

(٢) الكامل (المبرد)، جـ ٢، ص ٢٠٣ / ٢٠٦، تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٥٦٣ / ٥٦٦.

(٣) الكامل (المبرد)، جـ ٢، ص ٢١٧ / ٢١٨.

(٤) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد)، جـ ٤، ص ١٣٦.

بالأزارقة(١). وقاد نافع هذه الجماعة من البصرة إلى الأهواز، وسيطروا عليها وعلى ما وراءها من بلاد فارس وكرمان وأقام هو وأصحابه يستعرضون الناس، ويسفكون الدماء ويقتلون الأطفال حتى روعوا سكان هذه الأماكن وامتد نفوذهم إلى البصرة. ودخل معهم عمال ابن الزبير في تلك الجهات في عدة مواقع لم يستطيعوا فيها هزيمة الأزارقة، ومن أشهر هذه المعارك موقعة دولاب التي تقاتل فيها الفريقان حتى تكسرت النصال وقتل فيها نافع بن الأزرق(٢). واستمر الأزارقة بعد نافع، وقادوا عدة حملات ضد ولاة عبدالله بن الزبير، ولما استولى الأمويون من بعد ابن الزبير على تلك الجهات، دخلوا مع الأزارقة أيضاً في حروب عنيفة واستطاع القائد المهلب بن أبي صفرة أن يلحق بهم عدة هزائم حتى كسر شوكتهم. وكان الأزارقة قد بايعوا، بعد نافع عدة أمراء من أشهرهم الشاعر المشهور قَطَرِيُّ بن الفجاءة، ولكن نزاعاً وقع بينه وبين جماعة من الأزراقة الذين بايعوه بالخلافة، وأدى النزاع إلى اتهامهم له بالكفر واستتابته، وأخيراً خلعوه، كما يقول الأشعري، وصار إلى طبرستان مع جماعة وغلب عليها، ولكن لحقت به جيوش الأمويين وأوقعت به الهزيمة وانتهى الأمر بمقتله(٣). وبهذا ضعف أمر الأزارقة كجماعة اشتهرت بالعنف والقسوة وشدة البطش والبأس، وامتلأ تاريخهم بالدماء والقتل والنهب والسلب، وأكدوا كل هذه الصفات في مبادئهم وتعاليمهم التي تبنوها وحاولوا بكل عنف تطبيقها.

وقد أكد الأزارقة ارتباطهم بالمحكمة الأولى بتكفيرهم علياً وقولهم إنه هو الذي نزل فيه قول الله تعالى: (ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام)(٤)، وفي المقابل صوبوا قتله وعدوا ابن ملجم، قاتله، من الذين باعوا أنفسهم لله وفيه ورد: (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء

---

(١) مقالات الإسلاميين (الأشعري)، ص ٨٨ / ٨٩.

(٢) تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٦١٣ / ٦١٤.

(٣) تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٣٠٩، مقالات الإسلاميين، ص ٨٧ / ٨٨.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٠٤، وهذه الآية نزلت في الأخنس بن شُرَيْق أحد المنافقين، انظر صفوة التفاسير (الصابوني)، جـ ١، ص ١٣٢، والصحيح كما يقول ابن كثير، إنها عامة في المنافقين كلهم. انظر تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، جـ ١، ص ٢٤٥ / ٢٤٦.

مرضاة الله)(١). كما ذهبوا إلى أن من ارتكب كبيرة من الكبائر يكفر كفر ملة ويخرج بذلك من الإسلام ويكون مخلداً في النار مع سائر الكافرين(٢). وزاد الأزارقة بأن وضعوا حدوداً فاصلة بينهم وبين جماعة المسلمين ممن ليسوا على رأيهم. فذهبوا إلى أن مخالفيهم مشركون، وألحقوا بهم في الشرك أطفالهم، وأنهم جميعاً مخلدون في النار، ومن ثم يحل قتلهم وقتالهم. وأن دار مخالفيهم دار حرب يستباح منها ما يستباح في دار الحرب من قتل الأطفال والنساء وسلب الذراري وغنيمة الأموال، وأن من خالفهم لا يحفظ له عهد ولا تؤدى إليه أمانة، وأن من أقام في دار الكفر (يقصدون غير معسكرهم) وقعد عن اللحاق بهم، وإن كان على رأيهم، اعتبروه مشركاً. وأن من قصدهم لا بد من استعراضه وامتحانه للتأكد من صدق نيته وذلك بأن يدفع إليه أسير من مخالفيهم، ويأمروه بقتله فإن قتله صدقوه في دعواه أنه منهم، وإن لم يقتله اعتبروه منافقاً ومشركاً وقتلوه(٣).

وبالإضافة إلى هذه الآراء الشاذة نادى الأزارقة ببعض الآراء التي تنم عن جهلهم بالشرع وعدم فقههم في الدين من ذلك: إسقاطهم حد الرجم عن الزاني المحصن بحجة أنه لم يرد في القرآن نص عليه(٤). كما أسقطوا أيضاً حد القذف عن من قذف المحصنة من الرجال مع وجوب الحد على قاذف المحصنات من النساء، تمسكاً أيضاً — في زعمهم — بما ورد في القرآن(٥).

وذهبوا أيضاً إلى أن يد السارق تقطع في القليل والكثير من غير اعتبار لنصاب الشيء المسروق، وأن القطع يكون من المنكب، كما أوجبوا على الحائض الصلاة والصوم في حيضها(٦). كما أنهم حرموا قتل النصارى واليهود وأباحوا قتل

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٠٧، وقد نزلت هذه الآية في صهيب الرومي الذي نزل عن ماله للمشركين كي يُخلُّوا بينه وبين دينه، انظر تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، جـ ١، ص ٢٤٧.

(٢) الملل والنحل (الشهرستاني)، جـ ١، ص ١٢٢.

(٣) الفرق بين الفرق، ص ٨٣، الملل والنحل (الشهرستاني)، جـ ١، ص ١٢١ / ١٢٢.

(٤) الملل والنحل، جـ ١ ص ١٢١.

(٥) المرجع نفسه، جـ ١، ص ١٢١.

(٦) الفصل في الملل والأهواء والنحل، (ابن حزم)، جـ ٤، ص ١٨٩.

المسلمين. وهذه الآراء واضح فيها الجهل وعدم العلم والفهم للقرآن، وعدم الإلمام بالسنَّة، ويصدق عليهم بهذا قول الرسول (ﷺ) «يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم».

النجـــدات :

اتباع نجدة بن عامر الحنفي، الذي يقال إنه كان باليمامة حيث تخلف عن نافع بن الأزرق عند عودتهم جميعاً من مكة المكرمة. وبينما هو في طريقه للحاق بمعسكر نافع بن الأزرق، قابله من أطلعه على ما أحدثه نافع من آراء عن استباحة قتل أطفال مخالفيه، وحكمه على القعدة بالشرك(١). فيقال إن نجدة رجع ثانية إلى اليمامة وأعلن انفصاله عن نافع وتبريه منه، وبويع له بالإمامة وأصبح أميراً على طائفة من الخوارج عرفوا بالنجدات(٢). وأصبح لنجدة وأتباعه نفوذ في دائرة واسعة شملت البحرين وشواطيء الخليج، وامتدت إلى عمان وبعض أجزاء من اليمن.

وقد أنكر نجدة على الأزارقة إكفارهم للقعدة منهم ممن لم يهاجر إليهم، وامتد الأمر إلى تكفير نافع ومن قال بإمامته(٣). ويقال إن نجدة كتب كتاباً إلى نافع أخذ عليه فيه تكفيره القعدة مع أن الله عذرهم في قوله تعالى (ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله)(٤)، وأنكر عليه أيضاً استباحته قتل الأطفال، لنهى الرسول عليه الصلاة والسلام عن ذلك، ولقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى)، وتبودلت الكتب بين نافع ونجدة، ولكن لم يقنع أحد منهما الآخر(٥).

وكرد فعل لآراء نافع في القعدة، أجاز نجدة «التقية» واحتج بقوله تعالى (إلا أن تتقوا منهم تقاة)(٦)، وبقوله تعالى: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم

---

(١) ويذهب ابن أبي الحديد إلى أن نجدة كان مع نافع فلما جهر نافع بمقالته تفرق عنه جماعة من الخوارج منهم نجدة بن عامر. شرح نهج البلاغة، جـ ٤، ص ١٣٦.

(٢) الفرق بين الفرق، ص ٨٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٧.

(٤) سورة التوبة: آية ٩١.

(٥) الكامل (المبرد)، جـ ٢، ص ٢٠٩ / ٢١٢، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد)، جـ ٤، ص ١٣٧ / ١٣٩.

(٦) سورة آل عمران: آية ٢٨.

إيمانه)(١). وأجاز من ثم القعود، ولكن الجهاد إذا أمكن أفضل وفقاً لقوله تعالى: (وفضَّل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً)(٢).

وذهب النجدات إلى أن الدين أمران:

أحدهما معرفة الله تعالى ومعرفة رسله عليهم الصلاة والسلام، وتحريم دماء المسلمين، (يقصدون موافقيهم في المذهب)، والإقرار بما جاء من عند الله جملة. فهذا واجب على الجميع معرفته ولا عذر في الجهل به.

والثاني: ما سوى ذلك فالناس معذورون فيه إلى أن تقوم عليهم الحجة في الحلال والحرام. وتبَنَّى النجدات مبدأ العذر بالجهل في أحكام الفروع حتى سُمُّوا (العاذرية)(٣). والذي دعاهم إلى ذلك، أن جماعة منهم على رأسهم ابن نجدة نفسه، بُعِثَ بهم إلى أهل القطيف فأصابوا غنائم وسبايا، فأباحوا لأنفسهم نكاح السبايا قبل إخراج الخمس منها، وقالوا إن خرجت من نصيبنا فبها وإلا دفعنا من أموالنا مقابلها. ولما بلغ الأمر نجدة وأصحابه اختلفوا فبعضهم برّر هذا الفعل واعتذر لمن قاموا به والبعض الآخر أنكره، وكان نجدة مع الذين عذروا هؤلاء لجهلهم بحكم الله(٤). وهكذا أصبح الجهل بالحكم عذراً عند بعض النجدات.

وقد فرّق النجدات في الحكم على مرتكب الذنب بين من يأتي الذنوب ويصر عليها، وبين من يأتيها من غير إصرار. واعتبروا الأول مشركاً وإن كان الذنب نظرة بسيطة أو كذبة صغيرة أو غيرها من الصغائر، وأما الثاني فهو مسلم وإن اقترف الكبائر كالزنا والسرقة وشرب الخمر. وبناء على هذا يمكن أن يفهم ما نسب إلى نجدة من أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه وقال: لعل الله يعذبهم بذنوبهم في غير جهنم ثم يدخلهم الجنة، وزعم أن النار لا يدخلها إلا من خالف في دينه. وينسب إلى النجدات أيضاً إنهم أسقطوا حد الخمر(٥)، وقالوا بعدم وجوب الإمامة كما سبق أن أشرنا.

---

(١) سورة غافر: آية ٢٨.

(٢) سورة النساء: آية ٩٥.

(٣) الملل والنحل، جـ ١، ص ١٢٤، الفرق بين الفرق، ص ٨٩.

(٤) الملل والنحل، جـ ١، ص ١٢٣.

(٥) المرجع نفسه، ص ١٢٤، الفرق بين الفرق، ص ٨٩، مقالات الإسلاميين، ص٩١.

وقد اختلف النجدات مع نجدة ونقموا عليه عدة أشياء من بينها تعطيله حد الخمر، وعدم عدله في قسم الفيء، وتفريقه الأموال بين الأغنياء من أتباعه وحرمانه ذوي الحاجة منهم، ومكاتبته عبدالملك بن مروان، ويقال أنه لما أحدث هذه الأحداث وعذر أتباعه بالجهالات، استتابه أكثر أتباعه، وطلبوا منه أن يعلن توبته في المسجد ففعل ذلك، فندمت طائفة منهم على استتابته وانضموا إلى العاذرين وقالوا أنه الإمام وله حق الاجتهاد ولا يجوز استتابته وطلبوا منه أن يتوب من توبته فاختلف أصحابه أيضاً، فكفرته طائفة لخلعه نفسه، وكان من أشدهم عليه أبو فديك الذي يقال أنه وثب على نجدة فقتله وبويع له بالإمامة. فأنكر أصحاب نجدة تصرف أبي فديك فتبرأوا منه وتولوا نجدة، وكتب أبو فديك إلى عطية بن الأسود (أحد رؤوس النجدات) يخبره بما اكتشفه من ضلال نجدة وقتله إياه وأنه أحق بالخلافة منه، فكتب عطية إلى أبي فديك طالباً منه أن يأخذ له البيعة ممن قِبَلَه، فأبى ذلك أبو فديك، فبرىء كل واحد منهما من صاحبه، وصارت الدار لأبي فديك، وتبعه بعض النجدات، وظل البعض على الولاء لنجدة فصار النجدات كما يقول الأشعري ثلاث فرق: النجدية والعطوية والفديكية(١).

وكانت هذه الخلافات بداية لنهاية هذه الفرقة واضمحلال أمرها وتلاشي أثرها.

الصُفْرِيـــة :

هناك خلاف واسع حول نسبة الصفرية وهل سموا بذلك نسبة للصفرة التي تعلو وجوههم من أثر العبادة والزهد، أم سموا بذلك نسبة إلى رجل بعينه كما نسبت الأزارقة والنجدات والأباضية. ومن ذهبوا إلى هذا الرأي الأخير اختلفوا في هوية من ينتسب إليه الصفرية: هل هو عبدالله بن صفار أم زياد بن الأصفر أم النعمان بن صفر أم المهلب بن أبي صفرة. وأرجح هذه الأقوال، أن هذه الفرقة تنسب إلى عبدالله بن صفار التميمي الذي كان مع ابن الأزرق في بداية عهده ثم انفصل عنه عند وقوع الخلاف بين قادة الخوارج(٢).

---

(١) مقالات الإسلاميين (الأشعري)، ص ٩١ / ٩٢. الملل والنحل (الشهرستاني)، جـ ١، ص ١٢٤.

(٢) انظر لتفاصيل هذا الاختلاف: الخوارج في العصر الأموي، ص ٢٣٤ / ٢٣٦. خطط المقريزي، جـ ٢، ص ٣٥٤، مقالات الإسلاميين (الأشعري)، ص ١٠١، الملل والنحل (الشهرستاني)، جـ١، ص ١٣٧.

والصفرية على كل أقل شذوذاً وغلواً من الأزارقة إذ أنهم خالفوا هؤلاء رأيهم في القعدة ومرتكب الكبيرة. فلم يكفروا القعدة كما ذهب الأزارقة ما داموا موافقين لهم في الدين والاعتقاد، ولم يكفروا مرتكب الكبيرة على الإطلاق كما فعل الأزارقة. بل ميزوا بين الذنوب التي فيها حد مقرر كالزنا والسرقة، فهذه في رأيهم لا يتجاوز بمرتكبها ما سماه الله به من أنه زان أو سارق أو قاذف إلخ. وأما الذنوب التي ليس فيها حد مقرر كترك الصلاة والفرار من الزحف، فمرتكب مثل هذه الذنوب يعتبرونه كافراً(١)، ولا يرى الصفرية أن دار مخالفيهم دار حرب، كما لم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم، ولا يقولون بخلودهم في النار، ولم يجيزوا سبي الذرية والنساء. وللصفرية آراء في الشرك والكفر والبراءة يذهبون فيها إلى أن الشرك شركان: شرك هو طاعة الشيطان وشرك هو عبادة الأوثان. والكفر كفران: كفر بإنكار النعم وكفر بإنكار الربوبية. والبراءة براءتان: براءة من أهل الحدود سنة. وبراءة من أهل الجحود فريضة(٢).

ولم يسقط الصفرية عقوبة الرجم كما فعل الأزارقة، وأجازوا التقية كالنجدات، ولكن في القول دون العمل(٣). وينسب إلى بعضهم جواز تزويج المسلمات (أي الخارجيات) من كفار قومهم (بقية المسلمين) في دار التقية دون دار العلانية(٤).

وقد تولى الصفرية المحكمة الأولى، كعبدالله بن وهب الراسبي، وحرقوص بن زهير. وقالوا بإمامة أبي بلال مرداس الخارجي، الذي خرج أيام يزيد بن معاوية ناحية البصرة، وقتلته جيوش عبدالله بن زياد، ورثاه عمران بن حطان، الذي كان شاعراً ناسكاً وأصبح إماماً للصفرية بعد أبي بلال بقوله:

أنكرت بعدك ما قد كنت أعرفه ما الناس بعدك يامرداس بالناس(٥)

وفي عهد عبدالملك بن مروان [٢٦ ـــ ٨٦هـ/٦٤٦ ـــ ٧٠٥م]. ثار الصفرية في غرب العراق وشمال الجزيرة بقيادة شبيب بن يزيد الذي عرف ببسالته وشجاعته واستطاع أن يدمر جيوش الحجاج في أكثر من موقعة ولم ينتهي

---

(١) الملل والنحل، جـ ١، ص ١٣٧، الفرق بين الفرق، ص ٩١.

(٢) الملل والنحل، جـ ١، ص ١٣٧.

(٣) المرجع نفسه، جـ ١، ص ١٣٧.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) الفرق بين الفرق: ٩١ / ٩٣.

أمره إلا بعد أن سقط في نهر دجيل فغرق فيه عام ٧٧هـ(١).

كما قام الصفرية بعدة ثورات في الشمال الإفريقي في عهد الأمويين. ففي عهد هشام بن عبدالملك (٧١/١٢٥هـ — ٦٩٠/٧٤٣) خرج ميسرة المضفري بنواحي طنجة، ونجح في حمل البربر على الخروج عن طاعة الخليفة الأموي، واستطاع أن يخضع سائر المغرب الأقصى جنوب طنجة حتى وصل إلى السوس، وبويع بالخلافة وخاطبه البربر بأمير المؤمنين. ثم اتهم بممالئة العرب وخلع عن الإمارة وبويع بدله خالد بن حميد الزناتي، ولكن جيوش الخلافة تمكنت من إخماد هذه الحركة عام ١٢٣هـ(٢). كما شهد العهد العباسي أيضاً بعض الثورات الخارجية الصفرية، ومن بينها ثورة الصفرية بناحية مكناسة في المغرب الأقصى بقيادة عيسى بن أبي يزيد الذي تجمع حوله الصفرية من بني مدرار واختطوا لأنفسهم مدينة سجلماسة سنة ١٤٠هـ، واقتطعوها لأنفسهم من ولاية القيروان. وظل أبو يزيد أميراً نحواً من خمسة عشر عاماً، ثم بويع من بعده لأبي القاسم بن سمكوا المكناسي الصفري الذي يقال أنه كان يدين بالولاية للخليفة العباسي(٣). وكانت هناك ولاية خارجية صفرية تحت زعامة أبي قرة الصنهاجي الذي استطاع أن يحاصر القيروان وأن يستولي عليها(٤).

الإباضيـــة :

أصل الإباضية :

ينتسبون إلى عبدالله بن إباض(٥)، وقد اختلف مؤرخوا الفرق في هوية ابن إباض، فبينما يذهب الشهرستاني إلى أنه هو الذي خرج أيام مروان بن محمد

---

(١) الدولة الأموية (يوسف العش) ص: ٢١٥ — ٢١٦.

(٢) كتاب البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (ابن عذاري المراكشي) — ليدن ١٩٤٨، جـ ١، ص ٥٢ / ٥٤. الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى (أحمد بن خالد الناصري)، جـ ١، ص ٩٧.

(٣) البيان المغرب، جـ ١، ص ١٥٦، الاستقصاء، جـ ١، ص ١١ / ١١٢.

(٤) الاستقصاء، جـ ١، ص ١١٦.

(٥) عبد الله بن إباض بن تيم اللات بن ثعلبة التميمي من بني مرة بن عبيد رهط الاحنف بن قيس، العقود الفضية، ص ١٢١، وهناك خلاف بين الإباضية حول فتح همزة أباض أو كسرها، فالإباضية في عمان يفتحون الهمزة، وبذلك تصبح النسبة إلى أباض «الأباضية» وفي شمال أفريقيا يكسرون الهمزة وتصبح النسبة إلى أباض «الإباضية».

آخر خلفاء بني أمية(١)، يذهب الطبري إلى ان ابن إباض كان مع نافع بن الأزرق وأنه انشق عنه(٢). والإباضية أنفسهم يؤيدون ما ذهب إليه الطبري، ويقولون أن ابن إباض ظهر في أيام معاوية، وعاش إلى زمن عبدالملك بن مروان. وكان في أول أمره مع نافع بن الأزرق، ولكن اختلف معه وفارقه ورد عليه(٣). وتذكر كتب الإباضية سبب الفرقة بين ابن إباض ونافع فتقول: إن نافع بن الأزرق كتب إلى ابن الصفار، (صاحب الصفرية)، وعبدالله بن إباض، وغيرهما، (ويبدو أنهم جميعاً كانوا مع عبدالله بن الزبير بمكة ثم تفرقوا)، يدعوهما، ومن معهما إلى معتقده الفاسد (في تكفير القعدة، والقول بشرك مخالفيهم، واستباحة دمائهم وقتل أطفالهم وسبي نسائهم وغنيمة أموالهم). فقرأ ابن الصفار الكتاب في نفسه، ولم يطلع أصحابه عليه، خشية أن يختلفوا، أما ابن إباض فقرأ الكتاب وأظهر إنكاره لما ورد فيه قائلاً. عن ابن الأزرق: قاتله الله أيَّ رأيٍ رأى، صدق نافع بن الأزرق لو كان القوم مشركين، كان أصوب الناس رأياً، وحكماً فيما يشير به ولكنه قد كذب وكذبنا فيما يقول، إن القوم بُرَاءُ من الشرك، ولكنهم كفار بالنعم والأحكام. ولا يحل لنا إلا دماؤهم، وما سوى ذلك من أموالهم فهو حرام علينا، فقال ابن صفار: برىء الله منك فقد قصرت، وبرىء الله من ابن الأزرق فقد غلا، برىء الله منكما جميعاً، وقال الآخر فبرىء الله منك ومنه(٤).

ورغم اعتراف ابن إباض ــ في هذا النص ــ باستحلال دماء مخالفيهم، فإن كتب الإباضية تحاول تبرئته من هذا وتصوره بأنه لم يخض في حروب الخوارج التي كانت على أشدها آنذاك، بل إنه اكتفى بأن دخل في جدال عنيف وصراع فكري مع كل من الأمويين والخوارج. فأنكر على الأمويين ظلمهم الناس وعدم إقامتهم العدل بينهم، ورفض أراء الخوارج الأزارقة في قولهم بشرك مخالفيهم وشرك مرتكب الكبيرة(٥). ويقال أنه بعد قتل أبي بلال الخارجي، اجتمع الخوارج في

---

(١) الملل والنحل، جـ ١، ص ١٣٤.

(٢) تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٥٦٦ / ٥٦٧.

(٣) العقود الفضية في أصول الأباضية: ص ١٢١ / ١٢٢.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٢٣، انظر أيضاً، الكامل (ابن الأثير)، جـ ٤، ص ١٦٧ / ١٦٨، تاريخ الطبري، جـ ٥، ص ٥٦٨، الكامل (المبرد)، جـ ٢، ص ٢١٢ / ٢١٤.

(٥) العقود الفضية، ص ١٢١.

جامع البصرة وعزموا عل الخروج، وفيهم عبدالله بن إباض ونافع بن الأزرق وغيرهم، وفي الليل سمع ابن إباض دوي القراء ورنين المؤذنين وحنين المسبحين فقال لأصحابه «أعن هؤلاء أخرج معهم؟ فرجع وكتم أمره واختفى»(١).

ورغم ما قام به ابن إباض وارتباط هذه الجماعة باسمه، فإن الإباضية يعودون بأصولهم لا إلى ابن إباض فحسب، بل إلى جماعة من التابعين وتابعي التابعين كجابر بن زيد، وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة والربيع بن حبيب وغيرهم. أما جابر فهو جابر بن زيد الأزدي الجوفي أبي الشعثاء وُلد عام واحد وعشرين وقيل سنة اثنين وعشرين وقيل سنة ثماني عشرة في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه(٢)، وتوفي في عام ثلاث وتسعين في جمعة واحدة مع أنس بن مالك(٣)، ويذهب ابن سعد إلى أنه توفي عام ١٠٣هـ(٤). وقد كان تلميذاً لحبر الأمة عبدالله بن عباس، وروى عنه، كما روى عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهم، وابن الزبير والحكم بن عمرو الغفاري ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم. وروى له البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأخذ عنه قتادة وعمرو بن دينار ويعلي بن مسلم وأيوب السختياني وعمرو بن هرم وجماعة، وقال عنه ابن عباس: لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم علماً من كتاب الله. وقال فيه إياس بن معاوية: أدركت الناس وما لهم مفت غير جابر بن زيد(٥). ورغم أن يحيى بن معين يقول عن جابر أنه كان إباضياً، فإن ابن حجر يورد عن داود بن أبي هند عن عزرة(٦)

---

(١) العقود الفضية، ص ١٢٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٩٣. ويؤكد صاحب مختصر تاريخ الإباضية أنه ولد عام ١٨هـ، مختصر تاريخ الإباضية، ص ٢٤.

(٣) التاريخ الصغير (البخاري)، جـ ١، ص ٢٠٩.

(٤) الطبقات الكبرى (ابن سعد)، مجلد ٧٧، ص ١٨٢. ويؤيد الإباضية المعاصرون ما رواه الإمام أحمد من أن جابراً توفي عام ثلاث وتسعون على أساس أنها رواية أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة أحد تلامذة جابر الكبار: انظر العقود الفضية، ص ٩٣ / ٩٤، أجوبة ابن خلفون (أبي يعقوب يوسف بن خلفون)، ص ٩.

(٥) تهذيب التهذيب، جـ ٢، ص ٣٨. طبقات ابن سعد، جـ ٧، ص ١٨٠.

(٦) هو عزرة بن عبد الرحمن الخزاعي، كوفي ثبت كان يختلف إلى سعيد بن جبير. تهذيب التهذيب (ابن حجر)، جـ ٧، ص ١٩٢ / ١٩٣. التاريخ الصغير (البخاري)، جـ ١، ص ٢٢٧.

قوله : «دخلت على جابر بن زيد فقلت: إن هؤلاء القوم ينتحلونك (يعني الإباضية) قال أبرأ إلى الله من ذلك(١). والإباضة يعتبرون جابر بن زيد، المؤسس الحقيقي للمذهب، إذ أنه كان الإمام الروحي وفقيه الإباضية ومفتيهم، وكان بالفعل الشخص الذي بلور الفكر الإباضي بحيث أصبح متميزاً عن غيره من المذاهب، بينما كان ابن إباض المسؤول عن الدعوة والدعاة في شتى الأقطار(٢). وإذا كان جابر بن زيد بهذه المكانة العلمية وأنه كان عالم الخوارج وإمامهم، فلماذا نسبت الفرقة إلى ابن إباض ولم تنسب إليه؟ للإجابة على هذا السؤال، ذهب أحد الإباضية المعاصرين إلى أنه لا يدري السبب في عدم نسبة المذهب إلى جابر مع أنه أفقه وأعلم أهل زمانه، وقد قيل أن ابن إباض يصدر في كل شؤونه عن فتواه ولا يبت في أمر من الأمور إلا بمشورته ورضاه(٣). بينما ذهب كاتب آخر في تفسير ذلك إلى أن نسبة المذهب إلى ابن إباض نسبة عرضية كان سببها بعض المواقف الكلامية والسياسية التي اشتهر بها ابن إباض وتميز بها فنسب المذهب الإباضي إليه. ولم يستعمل الإباضية في تأريخهم المبكر هذه النسبة فكانوا يستعملون عبارة «جماعة المسلمين» أو «أهل الدعوة» وأول ما ظهر استعمالهم لكلمة الإباضية كان في آخر القرن الثالث الهجري(٤).

أما أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي فقد توفي في ولاية أبي جعفر المنصور (١٣٦ ــ ١٥٨هـ) وأدرك جابر بن زيد، كما أدرك من أدركه جابر بن زيد من الصحابة وروى عن جابر بن عبدالله وأنس بن مالك وغيرهم(٥)، أخذ العلم

---

(١) تهذيب التهذيب (ابن حجر)، جـ ٢، ص ٣٨، طبقات ابن سعد، جـ ٧، ص ١٨١.

(٢) انظر، الأصول التاريخية للفرقة الإباضية (عوض محمد خليفات)، ص ٢٩، عمان في فجر الإسلام (سيدة إسماعيل كاشف)، ص ٥٥ وما بعدها.

(٣) مختصر تاريخ الإباضية (أبي ربيع سليمان الباروني)، ص ٢٤.

(٤) أجوبة ابن فرحون، ص ٩. هامش ١. النظم الاجتماعية والتربوية عند الإباضية (عوض محمد خليفات)، ص ١٥.

(٥) أجوبة ابن فرحون، ص ١٠٧، الإباضية بين الفرق الإسلامية (علي يحيى معمر)، ص ١٤٠، الجزء الأول من شرح الجامع الصحيح (الربيع بن حبيب الفراهيدي) (عبد الله بن حبيب السالمي)، جـ ١، ص ز. ويذكر أن أبا عبيدة استطاع أن يكون تنظيماً سرياً في البصرة، عمل على تربيته وإرشاده وتخرج على يديه الدعاة الذين حملوا المذهب الإباضي إلى الشرق وبلاد المغرب. انظر النظم الاجتماعية والتربوية عند الإباضية (عوض محمد خليفات)، ص ١٥ / ١٧.

عن جابر بن زيد وجعفر السماك وصحار العبدي وإليه انتهت رئاسة الإباضية بعد جابر، وبإشارته أسس الإباضية في كل من المغرب وحضرموت دولاً مستقلة وتخرّج على يديه رجال من مختلف البلاد الإسلامية آنذاك عرفوا بـ (حملة العلم) وعن طريقهم انتشر المذهب الإباضي وفقهه في مختلف البلاد الإسلامية.

أما الربيع بن حبيب الفراهيدي، فأصله من عمان من قضفان قصد البصرة وأدرك جابر وأخذ عنه وآلت إليه رئاسة المذهب بعد أبي عبيدة، وتخرج عليه حملة العلم إلى عمان وخراسان وحضرموت، ورحل في آخر عمره إلى عمان ومات بها في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، وذكر في بعض الروايات أنه توفي عام ١٧٠هـ.

مسند الربيع بن حبيب :

وللربيع بن حبيب مسند في الحديث يسمى «الجامع الصحيح» روى فيه عن جابر بن زيد عن ابن عباس وعائشة أم المؤمنين، وابن عمر وأبي هريرة وأنس بن مالك وأبي سعيد الخدري ومعاوية وعلي بن أبي طالب ومروان بن الحكم وغيرهم⁽¹⁾ ويعد الإباضية مسند الربيع هذا من أقدم كتب الحديث وأصحها ويذهبون إلى أن جل ما ورد فيه مذكور في الصحيحين وسائر الكتب الستة من كتبة السنّة الأمر الذي يؤكد قرب مذهب الإباضية إلى أهل السنّة⁽²⁾. وقد أثار اسم الكتاب، كما أثارت محتوياته بعض الشكوك حول قيمته وقد حاول الإباضية بيان وجه الحق منها. فاسم الكتاب «الجامع الصحيح ومسند الربيع بن حبيب»، وهما اسمان يختلفان في مدلولهما وفقاً لاصطلاح المحدثين إذ أن المسند ــ اصطلاحاً ــ مارتبت أحاديثه على حسب الرواة بأن تذكر مرويات الصحابي الواحد كلها في مكان واحد، (كمسند أحمد) فيبدأ مثلاً بمسند أبي بكر مسند

---

(١) العقود الفضية، ص ٩٤. اللمعة المرضية، من أشعة الإباضية (نور الدين السالمي)، ص ١٩/١٨. ويذهب صاحب هذا الكتاب إلى أن مسند الربيع أصح الكتب عند الإباضية بعد كتاب الله تعالى لأن فيه سند الأحاديث عن أبي عبيدة، عن جابر بن زيد عن ابن عباس أو غيره من الصحابة عن رسول الله (ﷺ)، كما يزعم بأنه أعلا سنداً من صحيح البخاري!!

(٢) الإباضية بين الفرق الإسلامية، : ١٣٤.

عمر*... الخ بينما الجامع هو ما رتبت أحاديثه على أساس كتب وأبواب الحديث كالعلم والأحكام والسير والآداب... والتفسير والفقه والزهد الخ (البخاري ومسلم).

فلم اطلق على كتاب الربيع اسم المسند مع أنه لم يرتب على أساس الرواة، وكيف رتب بهذه الطريقة وسمى الجامع، مع أنه من ناحية تاريخية نجد أن طريقة المسانيد كانت أسبق من طريقة الجوامع وهي ملائمة للفترة التي كتب فيها الربيع مسنده.

ويعلل الإباضية هذا الاختلاف في التسمية بأن اسم المسند اطلق على كتاب الربيع باعتبار تاريخ تصنيفه من عهد الربيع إذ قد صنفه واضعه على أساس الرواة ولم يكن يعرف رجال الحديث آنذاك طريقة غيرها، فاطلق عليه اسم المسند، ولكن لصعوبة الاستفادة من المسانيد، عمد مرتبه أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الورجلاني، إلى اعادة ترتيبه وفقاً لطريقة الجوامع على أساس كتب العلم وأبواب الفقه المعروفة المصطلح على ترتيبها بداية من كتاب العلم إلى العقائد وأصول الدين ثم العبادات ثم المعاملات وبعدها السير والأخلاق، وبناء على ذلك اطلق عليه كتاب «الجامع الصحيح». فاطلق عليه «مسند» باعتبار نشأته وتدوينه، «والجامع» باعتبار بروزه واستقراره»(١). .

ولم يقتصر عمل الورجلاني على ترتيب المسند بل أنه استدرك على الإمام الربيع كثيراً من الأحاديث، وقام باضافة جملة من الآثار، التي احتج بها الربيع بن حبيب الفراهيدي على مخالفيه في مسائل الاعتقاد وغيرها، إلى المسند. كما ضم إلى أصل المسند روايات محبوب بن الرحيل بن يوسف بن هبيرة القرشي عن الربيع، وروايات أفلح بن عبدالوهاب بن عبدالرحمن الرستمي عن أبي غانم بشر بن غانم الخراساني اضافة إلى مراسيل جابر بن زيد(٢).

---

(١) انظر: شبه تدحضها حقائق (الشيخ الحاج محمد بن الشيخ المغربي) ص: ٩ — ١٢.

(٢) مناهج المحدثين (أبو لبابه حسين) مذكرات مخطوطة، ص: ٤١ — ٤٢.

(*) هذا هو المشهور لدى المحدثين، وقد يطلق المسند لديهم على كتاب مرتب على الأبواب والحروف لا على الصحابة وذلك لأن أحاديثه مسندة ومرفوعة إلى رسول الله (ﷺ) مثل مسند بقي بن مخلد الاندلسي فإنه مرتب على أبواب الفقه» انظر: أصول التخريج ودراسة الأسانيد (محمود الطحان) ص: ٤٠.

وفي رأي الإباضية أن الورجلاني ادرج هذه الاستدراكات في كتاب الربيع ليستكمل بذلك أبواب الفقه المطلوب اكمالها فيه لاتمام النفع والفائدة، غير أنه بدلاً من أن يفرد استدراكاته بتصنيف خاص ادرجها ضمن كتاب الربيع اعترافاً بالفضل والجميل وإنكاراً للذات واحتساباً للأجر(١).

ويتكون المسند من أربعة أجزاء:

الجزء الأول: يتضمن مدخلاً يضم ثلاثة عشر باباً، تناولت النية، وابتداء الوحي وذكر القرآن، والعلم وأمة محمد والولاية، والرؤية، والإيمان، والشرك، ثم عقد كتاباً للطهارة وكتاباً للصوم وكتاباً للزكاة.

والجزء الثاني: وبه عشرة كتب، كتاب الحج، والجهاد، والجنائز، والأذكار، والنكاح، والطلاق، والبيوع، والأحكام، والأشربة، والإيمان، والنذور.

الجزء الثالث: تضمن سبعة وثلاثين باباً ضمنها الورجلاني الأحاديث التي احتج بها الربيع على مخالفيه.

والجزء الرابع: وقد ضمنه مرتب الكتاب الورجلاني، روايات محبوب بن الرحيل بن هبيرة القرشي عن الربيع، وروايات افلح بن عبدالوهاب بن عبدالرحمن الرستمي عن أبي غانم بشر بن غانم الخراساني ومراسيل جابر بن زيد، ومجموع الأحاديث التي يتضمنها المسند، حوالي خمسة والفا، بما فيها المكرر الذي يزيد عن ثلاثين حديثاً(٢).

قيمة أحاديث المسند: أما عن قيمة أحاديث المسند، فرغم أن الكثير من متون أحاديثه صحيحة، وقد أخرجها أصحاب الكتب المعتبرة كالبخاري ومسلم وأحمد ونحوهم، ورغم أنه يضم كثيراً من الأحاديث التي وردت عن الطريقة التي يعتبرها الإباضية السلسلة الذهبية (أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس، أو عن عائشة أو عن أبي هريرة أو ابن عمر الخ...) فأغلب أحاديث الكتاب منقطعة، فهي بلاغات ينسبونها لجابر بن زيد وتلميذه أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، والربيع نفسه.

كقول جابر بلغني عن معاوية، عن طلحة...، وقول أبي عبيدة بلغني أن عمر بن الخطاب قال...

---

(١) شبه تدحضها حقائق، ص: ١٣ / ١٤.

(٢) انظر: مناهج المحدثين، ص: ٤٢/٤٣.

والربيع يقول: بلغني عن أبي مسعود الأنصاري، وبلغني أن عبادة بن الصامت قال....»

أما الجزء الثالث فقد خلت فيه مراجعة الورجلاني من الاسانيد تماماً بدعوى أن ما فيه من آثار احتج بها الربيع على مخالفيه وقد اعترف خصومه بصحتها أما الجزء الرابع فقد أورد فيه مرتب المسند الورجلاني روايات محبوب بن الرحيل، وأفلح بن عبدالوهاب كما ذكرنا من قبل، وترجم أخيراً للأخبار المقاطيع عن جابر بن زيد وقد وردت حل أحاديثه بالسند التالي: عن جابر بن زيد عن النبي (ﷺ)، بداية من الحديث رقم ٩٢٤، إلى ١٠٠٥. كما أن هذا الجزء الرابع حافل بروايات الربيع بن حبيب عن الصحابة مباشرة مسقطا الوسائط بينه وبينهم.

«وهذه الأمثلة، كما يقول أبو لبابة حسين، تثبت الانقطاع الواضح الجلى (مرسل — منقطع — معضل)، وهو دليل كاف لرد الحديث بغض النظر عن اظهار الانقطاعات الخفية عند التنقيب)، وغيرها من الوان الجرح التي ترد الحديث وتسقطه»⁽¹⁾.

ويدافع الإباضية المعاصرون عن مسند الربيع الذي يعتبرونه أصح كتب الحديث، بأن تضمنه لكثير من المراسيل لا يقدح فيه، لأنه قيل: مراسيل جابر اصح وأقوى من مسانيده لأنه غالباً ما يرسل الحديث فيحذف اسم الصحابي من السند إذا تعدد الصحابة الذين يروى عنهم، وبدل أن يذكرهم جميعاً فيطول بذلك السند فإنه يحذفهم جميعاً ويكتفي بارسال الحديث إلى الرسول (ﷺ)، وقد حصل له من القطع واليقين بصحة الحديث حتى كأنه سمعه من الرسول مباشرة»⁽²⁾.

الإباضية والخوارج :

وانطلاقاً من هذا الارتباط المذهبي للإباضية بأولئك التابعين ممن ذكرنا وممن لم نذكر، فإن الإباضية ينكرون ارتباطهم بالخوارج ويستنكرون تصنيفهم مع الطوائف المارقة كالأزراقة والصفرية⁽³⁾. صحيح أن الإباضية قد اتخذوا موقفاً عدائياً

---

(1) انظر، مناهج المحدثين، ص: ٤٦ — ٤٩.

(2) شبه تدحضها حقائق، ص: ٤٠.

(3) يقول صاحب شرح الجامع الصحيح «واعلم أن اسم الخوارج كان في الزمان الأول مدحاً لأنه جمع خارجة وهي الطائفة التي تخرج للغزو في سبيل الله تعالى قال عز وجل

متشدداً ضد الأزارقة وفارقوهم، ولكن هناك ما يشير إلى وجود صلة وثيقة بين الإباضية وبين من سبق أن أشرنا إليهم «بالمحكمة الأولى». ويؤكد هذا ما ورد في الرسالة التي يقال إن ابن إباض بعث بها إلى عبدالملك بن مروان وفيها يصف سلفه من الخوارج «بأنهم أصحاب عثمان الذين أنكروا عليه ما أحدث من تغيير السنة، وفارقوه حين أحدث ما أحدث وترك حكم الله وفارقوه حين عصى ربه. وهم أصحاب علي بن أبي طالب حتى حكَّم عمرو بن العاص، وترك حكم الله وأنكروه عليه وفارقوه فيه وأبوا أن يقروا الحكم لبشر دون حكم كتاب الله. فهم لمن بعدهم أشد عداوة وأشد مفارقة، وكانوا يتولون في دينهم وسنتهم رسول الله (ﷺ) وأبا بكر وعمر بن الخطاب ويدعون إلى سبيلهم ويرضون بسنتهم، على ذلك كانوا يخرجون وإليه يدعون وعليه يتفارقون، فهذا خبر الخوارج نشهد الله والملائكة إنا لمن عاداهم أعداء وإنا لمن والاهم أولياء بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا... غير أنا نبرأ إلى الله من ابن الأزرق وأتباعه من الناس، لقد كانوا خرجوا حين خرجوا على الإسلام فيما ظهر، ولكنهم ارتدوا عنه وكفروا بعد إيمانهم فنبرأ إلى الله منهم»(١).

من هذا يتبين أن ابن إباض يعتبر نفسه وأتباعه امتداداً للمحكمة الأولى فكراً وعملاً، وهذا ما يثبته الإباضية المعاصرون الذين يقولون بأن الإباضية يجمعهم مع الخوارج الآخرين إنكار الحكومة بين علي ومعاوية، بل إنهم يبررون الخروج ويفرقون بينه وبين الفتنة وحيث أن الفتنة ممنوعة ومنهى عنها، فإن الخروج لرفع الظلم ورد العدوان وإزالة الحاكم الظالم المفسد أمر مشروع وواجب(٢). هذا

= «ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة» ثم صار ذماً لكثرة تأويل المخالفين أحاديث الذم في من اتصف بذلك آخر الزمان. ثم زاد استقباحه حين استبد به الأزارقة والصفرية، فهو من الأسماء التي اختفى سببها وقبحت لغيرها، فمن ثم ترى أصحابنا لا يتسمون بذلك، وإنما يتسمون بأهل الاستقامة لاستقامتهم في الديانة. انظر الجزء الأول من شرح الجامع الصحيح، ص ٥٩.

(١) العقود الفضية، ص ١٣٥.

(٢) الأباضية بين الفرق الإسلامية، ص ١٢٣، ٣٧٨. انظر أيضاً الإباضية في موكب التاريخ (علي يحيى معمر)، جـ ١، ص ٣٣ / ٣٥. انظر أيضاً: العقود الفضية ص: ٤٥ / ٤٦ حيث يدافع صاحب الكتاب عن الخروج، ويذكر من بين الخارجين خروجاً مشروعاً، الخارجين على الخليفة عثمان، ويعد رؤوساءهم من الصحابة، كما يعد من الخارجين طلحة والزبير وأهل النهروان وأهل المدينة، والحسين بن علي، وكلهم صحابة،

بالإضافة إلى أن الإباضية يعدون من بين من يعدون من أئمتهم، حرقوص بن سعد التميمي، الذي سبقت الإشارة إليه، وأبي بلال مرداس بن جدير الذي أنكر التحكيم وفارق علياً مع أهل النهروان، بل ويدافعون عن الخوارج الأول ويعتذرون لهم في الخروج بما يأتي:

١ ــ إن إمامة الإمام علي لم تثبت بإجماع الصحابة حيث لم يدخل فيها طلحة والزبير وعبدالله بن عمر وسعد بن أبي وقاص.

٢ ــ إن في خروج طلحة والزبير ومن معهما أسوة لخروج هؤلاء فكيف يحل لأولئك الخروج ويحرم على هؤلاء وكذلك القول في معاوية ومن معه.

٣ ــ إن الإمام علياً أعطى الحكمين العهد والميثاق على قبول ما يحكمان به، وقد حكما بخلعه فلمن خرج عليه العذر إنْ تمسك بهذا.

٤ ــ ذكر الطبري أن الإمام علي قبل التحكيم مكرهاً خوفاً على نفسه، وعليه فقد سقطت إمامته لضعفه.

٥ ــ على رأي بعض المسلمين، ومنهم الإمام علي، أن كل مجتهد مصيب وهؤلاء اجتهدوا.

٦ ــ إن فيهم (الخوارج) صحابة وللصحابة مزية ليست لغيرهم.

٧ ــ لهم حرمة لا إله إلا الله. وقد أنكر صاحب العقود الفضية أن الخوارج كانوا يكفرون علياً أو طلبوا منه الاعتراف بالكفر، وإن صح هذا فالكفر المشار إليه كفر نعمة لا كفر شرك⁽¹⁾.

وهذا احتجاج ضعيف واعتذار لا يليق، ويرد على ذلك بما يلي:

أولاً : إنه من الثابت أن بيعة علي، قد انعقدت ببيعة عامة المسلمين وجمهورهم، ما عدا أهل الشام، والزعم بأن طلحة والزبير لم يدخلا فيها أو أنهما بايعا مكرهين، يحتاج إلى إثبات، وبالمثل فإن القول بعدم بيعة عبدالله بن عمر وسعد بن أبي وقاص، لا سند له ولا حقيقة. وقد ذكر ابن سعد بأن علياً بايعه طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وجميع من كان بالمدينة من أصحاب رسول الله (ﷺ) وغيرهم⁽²⁾، كما يؤكد

= ويذكر أيضاً سعيد بن جبير، والشعبي وفقهاء العراق إذ خرجوا على الحجاج وكلهم تابعون صالحون».

(١) العقود الفضية، ص ٦٤ / ٦٥.

(٢) انظر: الطبقات (ابن سعد) جـ ٣ ص: ٣١.

اليعقوبي بيعة طلحة والزبير والمهاجرين والأنصار، ويقول: «وبايعه الناس جميعاً إلا ثلاثة: مروان بن الحكم، وسعيد بن العاص والوليد بن عقبة»⁽¹⁾ .

ثانياً : إن طلحة والزبير ومن معهما، وكذلك معاوية، لم يخرجوا طلباً للخلافة أو سعياً بالفتنة كما فعل الخوارج، بل إنهم رأوا رأياً واجتهدوا فيه. ولما تبين لطلحة والزبير وجه الحق، قبلاه وأذعنا له، ولولا المؤامرات التي كانت تدبر في الخفاء لما وقعت موقعة الجمل كما سبق أن أشرنا⁽²⁾.

وأما معاوية فإنه اجتهد في رأيه وأخطأ اجتهاده مع إصراره عليه.

ثالثاً : إن الحكمين لم يحكما بخلع علي، كما يزعم بعض المؤرخين، بل إن الحق، كما روى الدارقطني بسنده أن الحكمين قد اتفقا على رد «الأمر» إلى النفر الذين توفى رسول الله (ﷺ)، وهو عنهم راض، ولا شك، أن الأمر الذي رأى الحكمان رده إلى الأمة أو إلى النفر الذين توفى رسول الله (ﷺ)، وهو عنهم راض، ليس إلا أمر الخلاف بين علي ومعاوية، الخلاف حول الامتناع عن بيعة علي ومن ثم حول عدم تنفيذ أوامره وهو الخليفة الشرعي في الشام⁽³⁾. فالحكمان إذن لم يحكما بخلع علي عن الخلافة، كما توهم بعض المؤرخين ورده هذا الوهم صاحب العقود الفضية، لأن مسألة الخلافة لم تكن موضوع النزاع بين علي ومعاوية.

رابعاً : إن الخليفة علي لم يقبل التحكيم خوفاً على نفسه، كما تزعم رواية الطبري التي أوردها واستند عليها صاحب العقود الفضية، بل الثابت من الروايات الموثوق بها، أن علياً رضي بالتحكيم نزولاً على رغبة الغالبية العظمى ممن كان معه، وتقيداً بمبدأ الشورى بين الراعي والرعية والالتزام به.

خامساً : صحيح ما ذكره صاحب العقود الفضية من أن لكل مجتهد نصيب من الأجر، ولكن المجتهد الذي له هذا النصيب هو الذي تتوفر له شروط الاجتهاد

---

(١) انظر، تاريخ اليعقوبي، جـ ٢ ص: ١٧٨.

(٢) انظر ما سبق ص ٤٥ ــ ٤٦.

(٣) في النظام السياسي للدولة الإسلامية (محمد سليم العوا) ص: ١٠٢ / ١٠٣.

ويلتزم بأدب المجتهد، فهذا له شيء من الأجر حتى ولو أخطأ، أما الذي يُحكّم هواه ويجهل أو يتجاهل النصوص الثابتة القطعية في قضية اجتهاده، فلا أجر له.

سادساً : القول بأن من الخوارج بعض الصحابة فهذا ليس بصحيح ولم يعرف منهم من الصحابة إلا حرقوص بن زهير السعدي، بناء على رواية الطبري، والذي سبق أن أشرنا إلى أنه أول خارجي في الإسلام. هذا إضافة إلى أن الإباضية لم يجعلوا للصحابة الحرمة التي يطلبها صاحب العقود الفضية لسلفه، بل إن الإباضية يذهبون ــ كما سنرى ــ إلى أن الصحابة كغيرهم في الأعمال وليست لهم ميزة يتميزون بها.

سابعاً : إن للمسلم حرمة لا إله إلا الله، ولكن هذا لا يمنع أن المسلم إذا بَغَى أو إعْتَدى أن يُقَاتَلْ وقتاله هذا لا يخرجه عن دائرة الإسلام، كما ورد في قوله تعالى: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله) فأمر الله سبحانه وتعالى بقتال الطائفة الباغية مع وصفها بالإيمان.

وهكذا يؤكد الإباضية انهم يلتقون مع الخوارج في انكار التحكيم وقولهم أن الامامة لا تختص بقريش، وعدم أقرارهم بشرعية الحكم الأموي، وفيما عدا ذلك فإن مبادىء الطائفتين مختلفة، لأن الخوارج (الأزارقة، والنجدات، والصفرية) قالوا: بأن دار مخالفيهم دار حرب وحكموا بشرك من خالفهم، واحلوا سفك دمائهم، وغنيمة أموالهم، وسبى ذراريهم، إلى غير ذلك من الآراء التي أشرنا إليها(١)، بينما الإباضية لا يقرون بشى من ذلك ولا يقولون به، فلا يقولون بأن دار مخالفيهم دار حرب ولا يحكمون بالشرك على من خالفهم، ومن ثم لا يجيزون قتال من لم يقاتلهم، ومن قاتلوهم لا يستبيحون أخذ أموالهم كغنائم، ولا قتل نسائهم وأطفالهم ولا سبيهم، ولا يعتبرون الخروج فرضاً لازماً، بل أباحوا لأفراد جماعتهم العيش في ظل حكم الطغاة تقية، للضرورة، ويذهبون إلى ان الشراء أو بذل النفس أمر طوعي إذا فرضه الخارجون على أنفسهم.

ولكن في الوقت ذاته يقر الإباضية بأن سلفهم هم المحكمة الأولى، بل ويعتبرون أنفسهم امتداداً للمعارضة التي أطاحت بالخليفة عثمان وتسببت في

---

(١) انظر ما سبق من هذا الكتاب، ص: ٦٦ وما بعدها.

مقتله، واعتبروا تلك الحركة حركة إسلامية رفضت الأحداث التي أحدثها عثمان وحاشيته من الأمويين واعترفوا بخلافة علي واعتبروا طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم من البغاة الذين خرجوا على الخليفة الشرعي، وانكروا قبول علي للتحكيم، كما أنكروا قتله لأهل النهروان. فالمُحَكِّمة في رأي الإباضية، هم الجماعة الوحيدة التي ناضلت من أجل استعادة الخلافة الإسلامية العادلة التي كانت على عهد أبي بكر وعمر والسنين الست من خلافة عثمان، وخلافة علي قبل التحكيم، وانتهى ذلك النضال بموقعة النهروان⁽¹⁾.

وهنا ينشأ إشكال، وهو أنه إذا كان الإباضية يعترفون بأن المحكمة سلف لهم، فهذا يعني أنهم يربطون أنفسهم تاريخياً بأصل الخوارج وأساسهم، إذ أنه من المعلوم أن أهل النهروان هم بذور الخوارج ونواتهم. ويقول المبرد في ذلك: «ظلت الخوارج على رأي واحد منذ أن فارقوا علياً إلى أن كان من أمرهم ما كان مع ابن الزبير وتفرقهم عنه، فقد كانوا حتى ذلك الحين يتولون أهل النهر ومرداس بن أدية ولا يختلفون إلا في صغائر الأمور»⁽²⁾. ومن التناقض البين أن يعلن الإباضية براءتهم من الخوارج وفي الوقت نفسه ينسبون أنفسهم إلى أصل الخوارج، اللهم إلا إذا كان الإباضية يقولون: بأن الأزارقة والنجدات والصفرية لا تعود أصولهم إلى المحكمة، ولكن إذا كان الأمر كذلك، فالى من ينسب هؤلاء، هل كان هناك خوارج قبل خروج المحكمة من صف علي رضي الله عنه؟.

خروجاً من هذا المأزق، حاول الإباضية المعاصرون أن يثبتوا أن المحكمة أنفسهم لم يكونوا خوارج بالمفهوم المتطرف الذي عرف به الخوارج الغلاة فيما بعد. ومن ثم، صوروا خروجهم بأنه خروج من أجل اقرار الحق والتمسك به في البداية، ثم سعياً مستمراً لازالة الظلم والجور، وانهم انحازوا إلى النهروان من أجل اقامة الخلافة الإسلامية الصحيحة، وانهم بايعوا عبدالله بن وهب الراسبي على مابويع عليه الائمة من قبله، ورأوا أنهم الحجة في ذلك العهد، وأن لهم الحق في ذلك⁽³⁾. كما نفوا عنهم استعراض الناس، وقتل المسلمين والحكم بكفرهم، وغير ذلك من الأحكام والأفعال المنسوبة إلى حركة الخوارج الأولى في عمومها.

---

(١) STUDIES IN IBADISM (Amr al-Nami) P. 15.

(٢) الكامل (المبرد) جـ ٢، ص: ٢،٠٢، ٢٠٨ وما بعدها.

(٣) أصدق المناهج في تمييز الإباضية عن الخوارج (سالم بن حمود السمائلي) ص: ٢٥.

وهذه لاشك صورة عن المحكمة مخالفة تماماً لكل ما ورد في كتب التاريخ عنهم، ولما ذكره كتاب الفرق عن مبادئهم. ولا اعتقد أن الإباضية الآن يستطيعون أن ينفوا أنّ المحكمة، خرجوا على «علي»، واتهمته طائفة منهم على الأقل بالكفر، وانهم قتلوا عبدالله بن خباب بن الأرت، أو حَمُوا قاتليه، وانهم قتلوا رسول علي إليهم ابان هذه الحادثة، وأنهم حكموا بالكفر على عثمان، وأصحاب الجمل، ومعاوية، وعمرو بن العاص، وأبي موسى الأشعري، وكل من قبل التحكيم أو شارك فيه(١). وإذا كان الأمر كذلك فسيكون من الصعب على الإباضية إثبات أنّ المحكمة لا صلة لهم بالخوارج، أو انهم حركة منفصلة عنهم، وسيكون من الصعب أيضاً أن ينفوا انتماء الإباضية إلى الخوارج، في الوقت الذي يثبتون فيه أن المحكمة الأولى أصل لهم.

وأرى أنه من الأفضل أن يقول الإباضية: إن حركة الخوارج كانت تضم تيارات متعددة، وان سلفهم الأول كانوا يمثلون تياراً معتدلاً داخل تلك الحركة، وان ذلك التيار كان يمثله رجال أمثال: مرداس بن أُديه، الذي عبر في أكثر من موقف أنه لم يخرج ليفسد في الأرض أو يروع الناس، (كما فعل طوائف من الخوارج)، ولكنه خرج هروباً من الظلم، ومن ثم لا يقاتل الا من يقاتله، كما كان يمثله أيضاً عبدالله بن أباض الذي اشتهر، وعبر بصورة واضحة عن هذا الاتجاه أو التيار المعتدل، ومن ثم حمل المعتدلون اسمه وعرفوا به(٢). وعلينا أن لا نحمل هذا التيار تبعة ما قام به الخوارج المتطرفون من أعمال. وإن لا نحاكم الإباضية المعاصرين بتاريخ حركة الخوارج بأسرها. بل يحكم عليهم كما يحكم على غيرهم من المسلمين بمقدار تمسكهم بالإسلام وقيمه، واتفاق مبادئهم مع ما جاء في الكتاب الكريم وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام.

ورغم تأكيد الإباضية وسعيهم إلى اعتبارهم مذهباً من المذاهب الإسلامية لا صلة له بجماعة الخوارج، ورغم أن كثيراً من كتاب الفرق قدماء ومحدثين أقروا بأن الإباضية أكثر الفرق الخارجة اعتدالاً وأقربها تفكيراً ورأياً وسلوكاً إلى أهل السنة، بالرغم من هذا فقد نسبت إلى الإباضية بعض الآراء التي يبدو فيها التطرف ويحتمل ظاهرها الخروج. وقد هبَّ الإباضية المعاصرون إلى رد بعض هذه

---

(١) انظر ما سبق من هذا الكتاب، ص: ٦٦.

(٢) انظر حركة الإباضية في المشرق العربي (مهدى طالب هاشم) ص: ٥٣ — ٥٥.

الآراء وتبرئة الاباضية منها، أو إلى تفسيرها. تفسيراً ينأى بهم عن التطرف والخروج.

فمما نسب إلى الإباضية القول بأن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين بل سموهم كفاراً ويقولون إنهم كفار نعمة لا كفاراً في الاعتقاد(١). وقد اعترض الإباضية المعاصرون على نسبة هذه العبارة إلى الاباضية رغم ورودها في معظم كتب الفرق الإسلامية، وأكدوا أن الإباضية يستخدمون كلمة كفر بمعنى كفر النعمة أو المعصية أو الفسوق. وأن كلمة كفر بهذا المعنى لا يطلقها الإباضية على من خالفهم فحسب، بل هي مصطلح يستخدمونه حتى بالنسبة للعصاة منهم، فهم إذن لا يفرقون بين مخالفيهم وجماعتهم بل يعتبرون العصاة من الفريقين كفاراً (أو عصاة أو فسقة) لتقصيرهم في جنب الله(٢). كذلك ينسب إلى الإباضية القول بأن دماء مخالفيهم حرام ودارهم دار توحيد وإسلام إلا معسكر

فهرس الطوائف والفرق والقبائل

إباضية: ٦٠، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٧٤ — ١٠٨.
إثنا عشرية: ١٦٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ٢٢١، ٢٤٨، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٦٩، ٣١١، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٢.
إخوان الصفاء: ٤٩، ٢٧٣ — ٢٧٧، ٣٤٢.
أزارقة: ٦٠، ٦٦ — ٧٠، ٧٣، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦.
إسماعيلية: ٤٩، ١٦٢، ١٧٩، ١٨٠، ٢٤٧، ٢٦٥ — ٢٧٧، ٢٨٠ — ٢٨٧، ٢٩٠ — ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٠ — ٣٠٣، ٣٠٥ — ٣١٠، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥٣.
أشاعرة: ٢٥، ٤٩، ٩٥، ٩٧.
أغاخانية: ٣٠٦ — ٣٠٩.
أفلاطونية: ٢٧١ — ٢٧٣، ٢٧٥، ٣٤٢.
أهل السنة: ٢٣، ١٤٣، ٢٤٨، ٢٥٨، ٢٨٧.
البابكية: ٢٦٩.
البابية: ٣٥٤.
الباطنية: ١٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٢ — ٢٧٤، ٢٧٨ — ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٥ — ٢٩٨، ٣٠٢، ٣١١، ٣١٤، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٥٣، ٣٥٦.
البهائية: ٤٩، ٣٥٤.
البهرة: ٢٦٦، ٢٩٧ — ٣٠٠.
البيانية: ١٦٤، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٦.
التعليمية: ٢٦٦، ٣٠٢.
ثقيف (قبيلة): ١٧٢.
الجارودية: ٢٥١، ٢٦٠.
الجبرية: ٢٣، ٢٥.
الجريرية: ٢٦١.
الجعفرية: ١٨١، ١٩٧.
جماعة التكفير والهجرة: ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٣ — ١١٧، ١٢٠ — ١٢٢، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٦ — ١٤٨.
الجهمية: ٢٤.
الحرورية (الخوارج): ٢٤، ٥١.
الحشاشين: ٣٠٢.
الخرمية: ١٦٧، ١٧٠، ١٧٦.
الخطابية: ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩.

الخوارج: ٢٣، ٢٥، ٤٨ — ٥٣، ٥٥، ٥٧ — ٦٧، ٧٢، ٧٥، ٧٧، ٨١، ٨٧، ٩٦ — ٩٧، ١٢٢، ١٢٩، ١٤٩، ١٥٨، ٣٥٥.
الدروز: ٤٩، ٣٣٥ — ٣٣٦، ٣٣٩ — ٣٥٤.
الدهرية: ١٦٤.
الرافضة: ٢٤، ١٦٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٩٥، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٧٢، ٣١٤.
الرزامية: ١٦٧، ١٧٦.
الزرادشتية: ١٦٣.
الزندقة (الزنادقة): ٢٣٣، ٣٥٣.
الزيدية: ١٥٢، ١٦٢، ١٧٩، ١٨١، ١٨٥، ٢٠٨، ٢٤٥ — ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢ — ٢٦٤.
السبئية: ١٥٦ — ١٥٧، ١٦١ — ١٦٤، ٣١٧.
السبعية: ٢٦٦، ٣٠٢.
السليمانية: ٢٦١.
الشيعة: ٢٣، ٢٥ — ٢٩، ٤٨، ٥٠، ٦١، ١٥١ — ١٦٣، ١٦٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢ — ٢١٩، ٢٢١ — ٢٢٢، ٢٢٥ — ٢٣٧، ٢٤٠ — ٢٤٦، ٢٤٨ — ٢٥٢، ٢٦٥ — ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٩٨، ٣١٧ — ٣١٨، ٣٢٢، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٥ — ٣٥٦.
الصالحية: ٢٦١.
الصفاتية: ٢٣.
الصفرية: ٦٠، ٦٦، ٧٢ — ٧٤، ٨١، ٨٥ — ٨٦.
الغرابية: ١٦٤.
الغنوصية: ١٦٢، ٢٧٣.
الفلاسفة: ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٧.
فلسفة يونانية: ٢٨٥، ٣١٧.
الفيثاغورية: ٢٧٢، ٢٨٣.
القاديانية: ٤٩، ٣٥٦.
القدرية: ٢٣، ٢٥.
القرامطة: ٤٩، ٢٤٦، ٢٦٦، ٢٦٨ — ٢٦٩، ٢٨٨ — ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٥٣.
٣٥٣.
قزلباشية: ٢٦٦.
الكاملية: ١٦٤.
الكيسانية: ١٦٤، ١٦٩، ١٧١، ١٧٤ — ١٧٨، ٢٠٨، ٢٢١.
ماتريدية: ٤٩.
مارونية: ٣٢٩.
المجوسية: ١٦٤، ١٦٨، ٢٧٢، ٣١٧، ٣٢١، ٣٥٣.
الحكمة الأولى: ٦٦، ٧٣، ٨٢، ٨٥ — ٨٧.
المختارية: ١٧١.
المرجئة: ٢٣، ٢٥، ٤٩، ٥٤، ٢٥٦.
المزدكية: ١٦٤، ٢٦٦.
المستعلية (إسماعيلية): ٢٩٣ — ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٠.
المسيحية: ٢٧٢، ٣٤٢، ٣٥٣.
المعتزلة: ٢٣، ٢٥، ٤٩، ٩٢، ٩٣،

٩٤، ٩٥، ٩٦، ٢٥٣ — ٢٥٩، ٢٦٢ — ٢٦٣.
المغيرية: ١٦٤، ١٦٨.
النجدية (النجدات): ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٧١ — ٧٣، ٨٥ — ٨٦، ٩٧.
النصيرية: ٤٩، ١٦٤، ٣١١ — ٣٣٥، ٣٤٦.
النعمانية: ١٦٤.
النزارية (اسماعيلية): ٢٩٣، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦.
النصرانية: ١٥٤، ١٦٤، ١٦٩، ٢٧٢، ٣١٧ — ٣١٨.
الهاشمية: ١٧٦.
المذاهب الهندية: ١٦٤، ١٧٠، ٢٨٥، ٣١٨.
اليهودية: ١٣٥، ١٥٥، ١٦٣، ٢٠٧، ٢٧٢، ٣٣٧.
اليونسية: ١٦٤.

فهرس الأماكن والبلدان

الأردن: ٣٣، ٣٥٤.
أرمينية: ١٧٤.
الاسكندرية: ٣٢٣.
إفريقية: ٣٥، ٣٧، ٩١، ١٠٧، ٢٧٠.
أفغانستان: ٣٠٧.
ألموت (قلعة): ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦.
الأندلس: ١٠٦ — ١٠٧.
أنطاكيا: ٣٢٣، ٣٥٣.
الأهواز: ٥٤، ٦٨.
إيران: ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٣، ٣٣٥.
باكستان: ٢٩٨، ٣٠٩.
بحر الخزر: ٢٤٧.
البحرين: ٧٠، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠.
بدر (غزوة): ١٩٠، ٢٢٦.
البصرة: ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٦٨، ٧٣، ٧٦، ٧٨، ١٦٦، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٧٠، ٢٨٩.
بغداد: ٢٨٩، ٣١٣.
البقيع (المدينة): ١٧٦.
بلاد الأكراد: ٢٦٦.
بلاد العجم: ٢٦٦.
تاهرت: ٩٠
تبوك: ١٩٢.
تدمر: ٣٥٤.
تنزانيا: ٩٠.
تونس: ٦١، ٩١.
الجحفة: ١٩١.
جربة: ٩٠.
الجزائر: ٩٠ — ٩١.
الجزيرة: ٦٠، ٦١، ٧٣، ١٧٤.
الجسر (موقعة): ١٧١.
الجمل (موقعة): ٤٦، ٤٧، ٥٥، ٥٦، ٨٧، ١٥٨، ٢٥٣.
جُنْبلا: ٣١٣.
الجولان: ٣٥٣، ٣٥٤.
الحجاز: ٤٣، ١٧٢، ٢٩٤.
الحديبية: ٥٧.
حروراء: ٥١، ٥٥.
حضرموت: ٧٨.
حلب: ٣٠٦، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٥٣.
حمص: ٣٣، ٢٦٨، ٣٢٣.
خراسان: ٦١، ٧٨، ١٦٧، ٢٤٦.
خم (غدير): ١٩١.
خوزستان: ٢٦٧.
دار السلام: ٣٠٩.

دمشق: ٣٣، ٣٦، ٣٠٦، ٣٢٣.
دولاب (موقعة): ٦٨.
ديار بكر: ٦١.
ديار ربيعة: ٦١.
الديلم: ٢٤٦، ٢٦٧.
الربذة: ٣٤، ٣٩، ٤٠.
رضوى (جبل): ١٧٥، ٢٢١.
زنجبان: ٩٠، ٣٠٩.
سامراء: ١٨٠، ٢٠٨، ٢٢١.
سرداب: ٢٢١، ٢٦٩.
سجلماسة: ٧٤، ٢٩١.
سقيفة بن ساعدة (المدينة): ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨.
سَلَمية: ٢٦٨ — ٢٧٠، ٢٨٨، ٢٩١، ٣٠٩.
السودان: ٢٢٣ — ٢٢٥.
سورية: ٢٦٨، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٥٣.
السدس: ٧٤.
الشام: ٣٣، ٤٣، ٤٥، ٤٧، ٥٩، ٦٠، ٨٤، ٢٠٦، ٢٣٩، ٢٥٣، ٢٨٩، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٢٣، ٣٢٩، ٣٣٧.
شروس: ١٠٧.
صفّين (معركة): ٤٧، ٤٨، ٥١، ١٥٨، ٢٣٩.
الطائف: ٣٣، ١٧١.
طبرستان: ٦٨.
طرابلس: ٣٣١.
طنجة: ٧٤.
عدن: ٢٩٨.
العراق: ٦٠، ٧٣، ١٦٠، ١٧٢، ١٧٤، ٢٤٥، ٢٩٩، ٣٥٤.
عكار: ٣٢٣.
عمان: ٦١، ٧٠، ٧٨، ٩٠.
عين الوردة: ١٦٠.
فارس: ٦٠، ٦٨، ٢٧٠، ٣٠١، ٣٠٧، ٣٢٧.
الفرات (نهر): ١٧٢.
فلسطين: ٣٣، ٣٣٥، ٣٥٣.
القاهرة: ٢٩٣، ٣٣٧، ٣٣٨.
القدس: ٣٢٤.
القطيف: ٧١، ٢٨٩.
القيروان: ٧٤.
كربلاء: ١٥٩، ١٧٣.
كرمان: ٦٨.
الكعبة: ١٨٣، ٢٨٩ — ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٤٩ — ٣٥٠.
الكوفة: ٣٢، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٥٥، ١٥٨، ١٦٠، ١٧٣ — ١٧٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٨٦، ٢٨٨ — ٢٨٩.
لبنان: ٣٣، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٢٩، ٣٥٤.
ليبيا: ٩٠ — ٩١.
المدينة: ٣٣، ٣٧، ٣٩، ٤٤، ٨٣، ١٧١، ١٧٦، ٢٢٦، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦٧، ٢٩٩.

مصر: ٣٢، ٣٥، ٤٤، ١٢٢، ٢٧٠، ٢٩٤، ٣٠١، ٣١٣، ٣٣٥، ٣٣٦.
المغرب: ٦١، ٩٤، ٢٩٣، ٣٥٣.
مكة: ٣١، ٣٢، ٤٢، ٧٥، ١٣٠، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٤٩.
مكناسة: ٧٤.
الموصل: ٦١.
ميزاب (وادي): ٩٠.
نفوسة (جبل): ٩٠.
النهروان (موقعة): ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٨٣، ٨٦.
نيروبي: ٣٠٩.
هجر: ٢٨٩.
الهند: ٢٩٨ – ٣٠٠، ٣٠٧ – ٣٠٩، ٣٣٥.
وادى التيم: ٣٣٧.
اليمامة: ٦٧، ٧٠.
اليمن: ٦٠، ٧٠، ٢٤٦، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥.